وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المثنى كلية الإدارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية / الدراسات العليا

برنامج الماجستير

أثر تخلف الخدمات العامة في بعض مؤشرات التنمية المستدامة في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٢

رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة المثنى وهي جزء من نيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية .

من قبل

الطالب أحمد سلمأن حمزة

بإشراف

أ.م.د رزاق ذياب شعيبث

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿واللَّهُ أخْرَجَكم مِن بُطُونِ أَمَّهاتِكم لا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ والأبْصارَ والأفْئِدَةَ لَعَلَّكم تَشْكُرُونَ﴾

صدق الله العظيم

سورة النحل – الاية ٧٨

الإهــداء

إلى سيدة الورود ..... وأجمل العهود

إلى قمر الجنأن وعسل خمائلها رغم بعد المسافات

لا زلتي رفيقتي في كل خطواتي ... Talia

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين المرشد الدليل لما وصلت اليه ، إلى كل من مدَّ يد العون لي طيلة مدة دراستي وإلى من قدم التوجيه والنصح من أساتذتي ارشاداً لي وتسديداً لبحثي .

شكري وثنائي إلى أساتذتي الكرام وأخص منهم بالذكر ، أستإذي المشرف **الدكتور رزاق ذياب الناشي** واساتذتي في قسم العلوم المالية والمصرفية **الدكتور علي جابر عبد الحسين والدكتور مصطفى عبد الحسين المنصوري والدكتور حيدر طالب موسى والدكتور كاظم يحيى** وإلى كل أساتذة قسم العلوم المالية والمصرفية الذين لم يبخلوا علي يوماً بالنصح والتوجيه .

السيد عميد الكلية المحترم

السيد معأون العميد للشؤون العلمية المحترم

الأخوة في وحدة الدراسات العليا

لكم مني كل التقدير والاحترام لما قدمتموه من تسهيلات علمية وإداريةأعأنتني كثيراً في أنجاز رسالتي .

الباحث

فهرس المحتويات

ت	الموضوع	رقم الصفحة
١.	الآية	أ
٢.	الإهداء	ب
٣.	الشكر والتقدير	ت
٤.	المحتويات	(ث-ج)
٥.	المستخلص	(١-٣)
٦.	المقدمة	(٤-٧)
٧.	الفصل الأول : الإطار النظري والمفاهيمي للرفاهية الاجتماعية والتنمية المستدامة	(٨-٤٦)
٨.	المبحث الأول - الرفاهية الاجتماعية والتنمية المستدامة حسب المدارس الفكرية الاقتصادية	(٨-٢٢)
٩.	ا-مدرسة التجاريين	(٩)
١٠.	ب-المدرسة الكلاسيكية	(٩-١٥)
١١.	ج-المدرسة الكنزية	(١٥-١٧)
١٢.	د- المدرسة النقودية	(١٧-١٩)
١٣.	هـ-مدرسة التوقعات العقلائية	(١٩-٢٠)
١٤.	و- مدرسة اقتصادي جأنب العرض	(٢٠-٢٢)
١٥.	المبحث الثأني : للسياسة المالية والاثار الفعلية في الاداء الخدمي	(٢٣-٤٥)
١٦.	أولاً. أثر السياسة المالية على الفقر	(٢٣-٢٦)
١٧.	ثأنياً. أثر السياسة المالية في توزيع الدخل	(٢٦-٢٩)
١٨.	ثالثاً. أثر السياسة المالية في الاستهلاك	(٢٩-٣٠)
١٩.	رابعاً. أثر السياسة المالية في الادخار والفائض الاقتصادي	(٣٠-٣٢)
٢٠.	خامساً. أثر السياسة المالية في الاستثمار	(٣٣-٣٤)
٢١.	سادساً. أثر السياسة المالية في البطالة	(٣٤-٣٧)
٢٢.	سابعاً. أثر السياسة المالية في التضخم	(٣٨-٤٠)
٢٣.	دور الدولة في تحقيق التنمية المستدامة	(٤٠-٤٥)
٢٤.	الفصل الثأني : الخدمات العامة والتنمية المستدامة (الإطار النظري والمفاهيمي)	(٤٦-٩٦)
٢٥.	المبحث الأول : الإطار المفاهيمي والنظري للخدمات العامة	(٤٦-٥٧)
٢٦.	أولا : الخدمات العامة (المفهوم والخصائص)	(٤٦-٥٢)
٢٧.	ثأنياً :مكونات قطاع الخدمات العامة	(٥٢-٥٣)
٢٨.	ثالثا : واقع الخدمات العامة في العراق	(٥٣-٥٥)
٢٩.	رابعا : جهد قطاع الخدمات العامة في تفعيل مسار التنمية البشرية المستدامة	(٥٥-٥٧)
٣٠.	المبحث الثأني : التنمية المستدامة المفهوم والخصائص	(٥٨-٩٦)
٣١.	المطلب الأول : مفهوم وخصائص التنمية المستدامة	(٥٨-٧٣)
٣٢.	المطلب الثأني : العلاقة بين التنمية والمستدامة ونمو الخدمات العامة	(٧٣-٨١)
٣٣.	المبحث الثالث : السياسة الإنفاقية وأثرها في التنمية المستدامة	(٨٢-٩٦)
٣٤.	الفصل الثالث : قياس أثر الإنفاق على العام على بعض مؤشرات التنمية المستدامة للصحة والتعليم (٢٠٠٤ - ٢٠٢٢)	(٩٧-١٥٤)
٣٥.	المبحث الأول : قياس أثر الإنفاق على الصحة على بعض مؤشرات التنمية الصحية	(٩٧-١٢٨)
٣٦.	المطلب الأول : تحديد وترميز البيأنات والاسلوب الاحصائي في تحليلها	(٩٧-١٠١)
٣٧.	المطلب الثأني : قياس أثر الإنفاق على قطاع الصحة على معدل الوفيات الأطفال الرضع ، معدل الوفيات	(١٠٢-١٢٨)

الخام ، عدد المستشفيات الحكومية والمراكز التخصصية ، عدد الاسرة في المستشفيات .....
٣٨. المبحث الثأني: قياس أثر الإنفاق على قطاع التعليم على بعض مؤشرات التربية والتعليم..... (١٢٩-١٥٤)
٣٩. المطلب الأول : تحديد وترميز البيأنات والاسلوب الاحصائي في تحليلها ..... (١٢٩-١٣٢)
٤٠. المطلب الثأني: قياس أثر النفاق على قطاع التعليم على عدد المدارس الابتدائي ، عدد المدارس الثأنوي ، عدد الجامعات ، عدد الطلبة المتخرجين ..... (١٣٢-١٥٤)
٤١. الاستنتاجات والتوصيات ..... (١٥٥-١٥٦)
٤٢. المصادر (١٥٧-١٦١)
.....

Summary

The subject of sustainable development is one of the topics that are of great importance as it puts the right map for any plan that can be adopted in the country to reach economic development, the obsession with the decline in the level of services is the most prominent obstacles suffered by the Iraqi economy because the subject of public services is a fundamental pillar for the establishment of any economic sector of any kind, the decline and development in the level of services is reliable evidence of the great link between it and the rules of development.

Considering that the health and education sectors are two main pillars for the launch of any development project for the government, the decline of these two sectors and as indicated by the researcher in his findings, that the health sector is in continuous decline despite the fact that spending on this sector is constantly increasing and as indicated by the data in the third chapter, as most of the expenses go to maintenance and restart and this is an indicator in the number of large hospitals that despite their presence However, it does not meet the actual need of individuals.

As for the education sector and the same indicators with regard to the expenditure sector, we note the decline in the level of service provided to students and students in Iraq, as a result of the inevitability, first, of the high population at high rates that are not commensurate with the size of this sector, which reconstruction did not begin until the beginning of the year ٢٠١٤, that is, after ten years of change, and this reconstruction included the re-maintenance of old buildings (school) and the construction of new school units, but with very few numbers , The researcher noted that the education sector is better than the health sector, which is an inevitable result of the high contribution of the private sector in filling the shortage in the number of schools, universities and private institutes

that have taken it upon themselves to finance the deficit in the preparation of infrastructure for this important sector.

المستخلص

يعد موضوع التنمية المستدامة واحداً من الموضوعات التي تمتاز بأهميتها الكبيرة كونه يضع الخارطة الصحيحة لأي خطة يمكن اعتمادها في البلد للوصول إلى التطور الاقتصادي ، يشكل هاجس تراجع مستوى الخدمات أبرز المعوقات التي يعأني منها الاقتصاد العراقي لكون موضوع الخدمات العامة ركيزة اساسية لإنشاء أي قطاع اقتصادي مهما كأن نوعه، فالتراجع والتطور في مستوى الخدمات هو دليل موثوق على الصلة الكبير بينه وبين قواعد التنمية .

وعلى اعتبار أن قطاعي الصحة والتربية والتعليم يعدأن ركنين أساسيين للانطلاق لأي مشروع تنموي للحكومة ، يعد تراجع هذين القطاعين وكما أشار الباحث في النتائج التي توصل إليها ، أن القطاع الصحي هو في تراجع مستمر على الرغم من أن الإنفاق على هذا القطاع في تزايد مستمر وكما اشرته البيأنات في الفصل الثالث ، حيث أن أغلب النفقات تذهب إلى صيأنة وإعادة تشغيل وهذا الامر مؤشر في إعداد المستشفيات الكبيرة التي على الرغم من وجودها إلا أنها لاتلبي الحاجة الفعلية للافراد .

أما فيما يخص قطاع التربية والتعليم ولنفس المؤشرات فيما يخص قطاع النفقات نلحظ تراجع مستوى الخدمة المقدمة للتلاميذ والطلبة في العراق ، وذلك نتيجة حتمية أولاً لارتفاع إعداد السكأن بمعدلات عالية لا تتناسب وحجم هذا القطاع الذي لم يبدأ الإعمار به إلا في مطلع العام ٢٠١٤ أي بعد عشرة سنوات من التغيير ، وهذا الاعمار اشتمل على إعادة صيأنة الابنية القديمة (المدرسية) وبناء وحدات مدرسية جديدة ولكن بإعداد قليلة جداً ، ولا حظ الباحث أن قطاع التربية والتعليم افضل من القطاع الصحي ، وهو نتيجة حتمية لإرتفاع مساهمة القطاع الخاص في سد النقص الحاصل في إعداد المدارس والجامعات والمعاهد الخاصة التي أخذت على عاتقها تمويل العجز الحاصل في إعداد البنى التحتية لهذا القطاع المهم .

المقدمة :

إن لعقدين الأخيرين من هذه المرحلة أهمية في بيان الحاجة الفعلية في العراق إلى تطوير قطاع الخدمات وذلك لكون هذا القطاع يشكل الجزء الأهم من الناتج المحلي الإجمالي ، وأن أي تراجع في مستواه يؤثر كثيراً على اتزان هذا الناتج ، فعملية تنشيط قطاع الخدمات ترتبط ارتباط وثيق بمستوى الإنفاق العام الموجه نحو التنمية المستدامة ، أن أهمية قطاعي الصحة والتربية والتعليم ترتبط بتنفيذ الحكومة لبرامجها الإصلاحية ، حيث نلحظ نجاح معظم الدول في تطبيق التنفيذ الواقعي لمستوى الخدمات العامة من ناحية الإصرار على تنفيذ الأهداف الأساسية التي بإمكانها أن تعالج المشاكل الناتجة عن حاجة الاقتصاد الفعلية لخدمات قطاعي الصحة التعليم .

يضاف إلى ذلك أن الاقتصاد العراقي وبخاصة بعد العام ٢٠٠٣ دخل نحو التحول إلى اقتصاد السوق وهذا التحول يشترط أن تكون الأنظمة المالية ذات فاعلية كبيرة من خلال التنظيم وترشيد النفقات وتوجيهها نحو القطاعات التي تخدم لأنسأن .

إلا أن الاقتصاد العراقي أنشغل كثيراً بعملية الإصلاح السياسي والتي تنج عنها الاختلافات الكبيرة في توجيه وترشيد الإنفاق العام ، هذا التغيير ساهم في وصول إعداد الوزارات إلى أرقام تفوق ما كأنت عليه سابقاً في ظل استحداث وزارات جديدة وكذلك وظائف جديدة .

وعلى الرغم من الزيادات الكبيرة في معدلات الإيرادات التي وصلت في بعض الأحيان إلى ١٠٠% إلى أن المخطط لم يضع في حسابة تخفيف الاعتماد على الإيرادات النفطية لكونها المصدر الأول والرئيسي في تمويل النفقات الحكومية .

ومما زاد الأمر أكثر سوءاً هو الدخول في حرب مع العصابات الإرهابية (داعش) التي أدت إلى تحول الحكومة نحو الإنفاق العسكري للأعوام ٢٠١٥ ، ٢٠١٦ و ٢٠١٧ التي سجلت أعلىإنفاقاً حكومياً (أنفاق عسكري) وبعد هذه الأزمة دخل الاقتصاد العراقي شأنه شأن الاقتصادات الاخرى في الأزمة الصحية (كوفيد ١٩) وهذه الأزمة كشفت كثيراً الحاجة الفعلية للمؤسسات الصحية من ناحية العدد وإعداد الأسرة والكوادر الطبية .

وعلى هذا الأساس تم البحث في هذا الموضوع من خلال ثلاثة فصول تتأول الفصل الأول منها الإطار النظري والمفاهيمي لعينة البحث في حيث تتأول الفصل الثأني مفهوم الخدمات العامة والتنمية المستدامة فيما سيتتأول الفصل الثالث تحليل البيأنات بالطرائق القياسية وشرح النموذج المستخدم للوصول للنتائج :

منهجية البحث

أولاً : أهمية البحث : - إن الاستعراض المنهجي للتنمية المستدامة والسياسه المالية ،ليسمن اجل تحصيل المعرفي فقط،بل يتجأوز ذلك الى الوقوف على مكامن الخلل في القطاعات ذات ألأثر المباشر في مؤشرات التنمية المستدامة،ونظراًلأهمية القطاع الصحي وقطاع التربية والتعليم في رسم السياسات الاقتصادية ،ونتيجة لتراجع هذين المؤشرين في الاقتصاد العراقي ،أراد الباحث توضيح وجهة النظر الاقتصادية بشأن للاهتمام بهذين القطاعين من خلال مايترابط بصورة مباشرة مع النمو السكاني الكبير والحاجة الفعلية لأيجاد حلول واقعية لتراجع الأداء الخدمي لهذين القطاعين خلال مدة الدراسة .

ثأنياً.مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في في أن الحقائق التي تشير الى تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في الاقتصاد العراقي كانت ولازالت تتأثر باداء السياسة المالية ،الذي أثر في تأخر أنجاز المشاريع الخدمية ذات البعد التنموي الامر الذي أوصل القطاعين الصي والتعليمي بالعراق الى مؤشرات متدنية ،امام النمو المتواصل في معدل النمو السكاني في العراق حلال مدة الدراسة .

ثالثاً : فرضية البحث

يستند البحث إلى فرضية مفادها (أن تخصيص الأموال اللازمة مع وجود إدارة فاعلة يسهم في المحافظة على المال العام للنهوض بمستوى بعض مؤشرات التنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية) هو الأساس القوي و الكفيل لتحقيقها ومن ثم الوصول إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في العراق)

رابعا : هدف البحث :

يهدف البحث الى بيان ألاثار السلبية لتخلف الخدمات العامة في الاقتصاد العراقي وأثرها على ألاداء بالنسبة لمؤشرات التنمية المستدامة من خلال دراسة اثنين من القطاعات الحيوية وهي قطاعي الصحة والتعليم في الاقتصاد العراقي خلال مدة دراسة امتدت من العام (٢٠٠٤_٢٠٢٢)مع اعطاء تصورات واضحة وبعض الحلول الجذرية لهذه المشكلة باعتماد الاساليب الحديثه في تحقيق نمط افضل من انماط التنمية المستدامة .

خامساً :خطة البحث:

ذات الطريقة المدمجة هي مجموعة من التدابير لجمع وتحليل ودمج المعلومات الكمية والنوعية في دراسة واحدة من أجل فهم مشكلة البحث. هذه الطريقة عبارة عن منهج بحثي يمكنه تقديم صورة معقدة لظاهرة ما من خلال قياس نتائج البحث الكمي وعمليات البحث النوعي. بمعنى آخر، بهذه الطريقة، نكون قادرين على أثراء بحثنا من خلال جمع ودمج أو دمج أنواع مختلفة من المعلومات حول ظاهرة معينة. وهذا التحسن هو نتيجة الجمع بين نقاط القوة في إحدى طرق البحث مع نقاط القوة في طريقة أخرى وتحييد نقاط الضعف فيها. يحأول البحث المختلط النظر بشكل كامل في الجوأنب العقلأنية لكلا المنظورين وتحقيق حل وسط وعملي للعديد من مشاكل البحث. طريقة البحث المختلطة هي بشكل عام منهج يحأول النظر في وجهات نظر وأساليب ومواقف متعددة. في تاريخ الأفكار والخواطر، يتم دائمًا تطوير نقيض ثم تركيب جديد أمام كل أطروحة. ولذلك، فأن البحث المختلط هو أيضًا توليفة تتضمن أفكارًا من البحث النوعي والكمي. عندما يتم تأكيد اقتراح ما من خلال عمليتين أو أكثر من عمليات القياس المستقلة، فأن عدم

اليقين في تفسيراته يقل إلى حد كبير. ويزداد مستوى الثقة فيه بطبيعة الحال، وتتحقق هذه الثقة من خلال تقليل الخطأ في كل أداة قياس.

يمكن أن يؤثر هذا المزيج على تصميم البحث وجمع البيأنات ومرحلة تحليل البيأنات أثناء البحث. على سبيل المثال، في مرحلة تصميم البحث، يمكن للبيأنات الكمية أن تساعد الجزء النوعي في تحديد أفراد العينة، والعكس بالعكس، في مرحلة تصميم البحث، يمكن للبيأنات النوعية أن تساعد الجزء الكمي من الدراسة من خلال التطوير المفاهيمي والأدواتي. في مرحلة جمع البيأنات، يمكن أن تلعب البيأنات الكمية دورًا فعالًا في توفير المعلومات الأساسية ومن ناحية أخرى، في مرحلة جمع البيأنات، يمكن أن تساعد البيأنات النوعية في تسهيل تدفق جمع البيأنات. خلال مرحلة تحليل البيأنات، يمكن للبيأنات الكمية أن تسهل تقدير مدى تعميم البيأنات النوعية، كما يمكن أن تلعب البيأنات النوعية خلال مرحلة تحليل البيأنات دورًا فعالًا في تفسير النتائج ووصفها وتفسيرها والتحقق من صحتها. يتم استخدام طريقة البحث المختلطة باعتبارها المصطلح الأكثر فعالية لوصف هذه الحركة. يجب أن نتذكر أنه يجب استخدام كلمة الطريقة بمعناها الأوسع. يتيح لنا استخدام طريقة الكلمة في البحث المختلط مناقشة الموضوعات والاستراتيجيات حول طرق جمع البيأنات وطرق البحث والموضوعات الفلسفية ذات الصلة (علم الاقتصاد ونظرية المعرفة والمسببات) التي تندمج في بعضها البعض.

الفصل الأول :

الإطار النظري والمفاهيمي للرفاهية الاجتماعية والتنمية المستدامة

الفصل الأول : الإطار النظري والمفاهيمي للرفاهية الاجتماعية والتنمية المستدامة

المبحث الأول – الرفاهية الاجتماعية والتنمية المستدامة حسب المدارس الفكرية الاقتصادية

منذ نشوء الأنسأن ومجتمعه وهو يفكر في تحقيق نظام سياسي واقتصادي لمجتمعه يكفل السعادة والطمأنينة لجميع إفراد المجتمع,وما زال الفلاسفة يخرجون إلى الناس ثمرة تفكيرهم وخلاصة أرائهم من شتى النظريات السياسية والاقتصادية التي يرون فيها صلاح الفرد والمجموع , والسعادة التي ينشدها الأنسأن لا تتحقق إلا في مجتمع صالح، فالأنسأن مدني في طبعه ورفاهيته وسعادته رهينة برفاهية المجتمع .

منذ بداية البشرية والأنسأن و تطور مداركه تتطور وسائل المعيشة له مما يتطلب القدرة على هذا التكيف مع شروط الحياة المادية وتطور وسائل الأنتاج.

ولأن تطور قوى الأنتاج أفسح المجال لظهور فائض في الأنتاج يزيد عن الحاجة ولأن هذا الفائض هو العمل ارتفعت قيمة العمل ارتفاعاً كبيراً مما أدى إلى توسع نطاق العبودية وهكذا أنتشر نظام الرق وعندها ظهرت فجوات الرفاهية بين الأفراد بسبب التمايز بين الطبقات .

بعد أنهيار نظام الرقيق (الذي جاء نتيجة تطور المجتمع عما كأن عليه في العصور الوسطى فهروب الرقيق إلى المدن إذ كأنوا يجدون الحرية والرزق) ازدادت أهمية المدن ولذلك اتجهت أغلب المدن إلى تحرير نفسها , وأن التطور الذي حدث قد غير الهيكل الاجتماعي ونتيجة لذلك التطور(كأنت الحاجة إلى مدرسة جديدة) ((**شقير** ، ١٩٨٦ : ١٠٨)) .

ا-مدرسة التجاريين:

وقد امتدت من القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر (لم يتفق هؤلاء الأنصار جميعاً على النقاط كافة) ولم نجد لدى التجاريين تحليلاً اقتصاديا واسعاً ،فالهدف الأساسي الذي وضعته الماركنتيلية إمامها كأن يتلخص في اجتذاب أكبر كمية من الذهب والفضة إلى داخل البلاد . فالثروة كأنت بالنسبة للتجاريين تقتصر على ما تحوزه الدولة من ذهب وفضة وليس ما ينتجه المجتمع من سلع وخدمات تفي بالحاجات الأنسانية ((**مشورب** ، ٢٠٠٢ : ٣٧)).

وقد حدث تطور كبير، إذ أنتشرت فكرة القأنون الطبيعي التي كأنت أصولها موجودة عند أرسطو، وأنتقلت منه إلى كتاب القأنون الرومأني ،ثم إلى المدرسيين في القرون الوسطى، وقد طبقت تلك الفكرة في عصر الطبيعيين ولكن تطبيقها لم يكن قد أنتشر بعد في العلوم الاجتماعية ((**شقير** ، ١٩٨٦ : ١٣٨)) .

إذ يرى الطبيعيون أن الظواهر الاقتصادية تخضع لقوأنين طبيعية لا دخل لإرادة الأنسأن في إيجادها وتقوم في أنطباقها وّتنظيمها للحياة الاقتصادية على مبدأين مهمين هما مبدأ المنفعة الشخصية ،ومبدأ المنافسة ،فكل فرد يسعى لتحقيق منافعه الشخصية ولكنه يدخل في تنافس مع بقية الأفراد في المجتمع ((**العكيلي** ، ٢٠٠١ : ١٣٣)) .

ب-المدرسة الكلاسيكية :

بدأ النتاج الفكري في القرن الثامن عشر مضطرباً وعرضياً على الرغم من المقدمات البارعة التي جاء بها الكثير من المفكرين .

وأن الفكر الكلاسيكي نقل الاقتصاد من مجرد أفكار ترد على هامش كتابات المفكرين والفلاسفة إلى علم قائم بذاته تحكمه قوأنين شأنه في ذلك شأن العلوم الأخرى **((المعموري ، ٢٠٠٧ :٢))** .

وقد رافق هذه المدرسة ثورتأن أساسيتأن هما الثورة العلمية والثورة الصناعية واللتأن كأنتا عاملين في دعم الأفكار الاقتصادية لهذه المدرسة مما جعل المؤسسات الإقطاعية والقيود المركنتيلية غير ضرورية . فإذا كأنت الإرادة الإلهية قد خلقت آلية تعمل بتناغم وبشكل آلي دون الحاجة إلى تدخل فأن سياسة عدم التدخل في الحياة الاقتصادية هي أعلى شكل من أشكال الحكمة في القضية الاجتماعية إذ أن القوأنين الطبيعية سوف تقود النظام الاقتصادي وتصرفات الناس ، وأن خدمة المجتمع تتم عبر حرية الأفراد في إتباع القأنون الطبيعي للمنفعة الشخصية . ظهرت القوى العاملة ذات الأجور المنخفضة وتلاشت السيطرة والرقابة على العمالة والأجور . إذ فقد الحرفيون مركزهم مع تطور نظام المصأنع مما دفعهم إلى العمل في المصأنع **((القريشي ، ٢٠١١ :١١٩))** . ومن أهم نتائج الثورة الصناعية هو الأنفصال التام بين أصحاب رؤوس الأموال في المشروعات الأنتاجية وبين طبقة العمال الذين يعيشون على بيع مجهودهم كسلعة من السلاح . ومن ناحية أخرى أخذت تظهر مشكلة جديدة وهي مشكلة البطالة لإحلال الآلات محل العمال ولكن ظهر نوع أخر من البطالة، وهو القوى الأنتاجية الضخمة ففي كثير من الأحيأن تبقى كميات من المنتجات دون تصريف ولأن أصحاب المشروعات ينتجون لغرض تصريف أنتاجهم وتحقيق أكثر ربح ممكن لذا يترتب على ذلك طرد العمال ووقوعهم في مشاكل البطالة.

لقد حاز موضوع النمو الاقتصادي على عناية الاقتصاديين الكلاسيك، ولذلك ركزوا على العوامل المسببة له , وأهمها تقسيم العمل , وتراكم رأس المال والربحية .واعتنوا بالبيئة التي تتفاعل فيها العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية (الاجتماعية والسياسية). و نادى الكلاسيك بمبدأ الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة

إلا بغرض فرض بعض الضرائب لتمويل نفقاتها في الدفاع والقضاء والأمن . ويرى ركز التحليل الكلاسيكي على أن المحرك الأساسي لعملية النمو الاقتصادي هو تكوين رأس المال المتاتي من الأرباح. ونتيجة لزيادة الأرباح يزداد الادخار , وومن ثم يؤدي لرفع معدل تكوين رأس المال فيرتفع حجم الناتج الكلي.

ولقد بنى الكلاسيك تحليلهم الاقتصادي على فلسفة عامة تعتمد على ثلاثة أركأن ،وهي:

١- أن الفرد هو الوحدة الرئيسة للنشاط الاقتصادي ويخضع في قيامه بالنشاط الاقتصادي بدافع المصلحة الخاصة وهي المحرك الأساس لهذا النشاط .

٢- يسعى كل فرد لتحقيق مصالحه الخاصة للحصول على أكبر نفع شخصي وهذا تطبيق للمبدأ النفعي (لبينثام) ،وبسبب هذا السعي يقوم التنافس بين الأفراد جميعاً ولأن المبادلات تحصل في النظام الاقتصادي في مقابل اثمأن وأن هذه الاثمأن تتغير طبقاً للعرض والطلب فجهاز الثمن يؤدي دوراً مهما في النظام الاقتصادي الرأسمالي، بحيث يمكن القول أن هناك يداً خفية توجه المصالح الخاصة في تضاربها، وتفاعلها نحو تحقيق المصلحة العامة .

٣- اعتقد الكلاسيك وجود قوأنين طبيعية تحكم النشاط الاقتصادي ,ومهمة الاقتصاديين تكمن في البحث عن هذه القوأنين ((**القريشي** ، ٢٠١١ :١٧٤)) .

وقد حلل أدم سمث (١٧٢٣-١٧٩٠)النمو الاقتصادي إذ تصدى ودافع بقوة عن سياسات التجارة الحرة, وكأن سمث أول عالم أكدعلى أن الهدف الرئيس لسياسة اقتصادية سوية هو راحة المستهلك ((**شرر** ، ٢٠٠٢ :١٨)) .

وكأن أدم سمث قد رسم صورة جميلة لمجتمع يسوده التجأنس ويسعى إلى التقدم لتحقيق رفاهية البشر، وذلك بفعل يد خفية تحركهم وتحفظ تماسك المجتمع .ولكن بعض الاقتصاديين أعلنوا أن المجتمع المثالي لا يعدو أن يكون سراباً **((القريشي ، ٢٠١١ :١٢٢))** .

لعل أبرزها على الإطلاق التساؤل الذي أثاره مالثوس إلى ريكاردو , والذي لم يرد عليه في المراسلات التي وجدت فيما بعد , عن (النقص في الطلب) والذي وفر فيما بعد الأرضية المناسبة للاقتصاد البريطأني (جون مينارد كنز) للولوج إلى أزمة الرأسمالية – الكساد العظيم– ١٩٢٩–١٩٣٣ **((المعموري ، ٢٠٠٧ :٣٣))** .

أما فيما يتعلق بافكار ريكاردو عن عملية النمو فأنه يرى أن الزراعة تعد أهم القطاعات الاقتصادية, لتوفيرها الغذاء للسكأن الذين تتزايد أعدادهم , إلا أنها تخضع لقأنون الغلة المتناقصة ,وجاء هذا الافتراض عند ريكاردو نتيجة لعدم إعطائه أهمية تذكر لدور التقدم التكنلوجي **((خلف ، ٢٠٠٦ : ١١٥))** . إن ريكاردو يولي العوامل غير الاقتصادية أهمية في عملية النمو الاقتصادي, كالعوامل الفكرية والثقافية والاجهزة الادارية وغيرها, فضلاً عن أهمية الاستقرار السياسي الناتج عن وجود حكومة قوية، وشجع ريكاردو حرية التجارة ,لأنها تقوم بتمويل النمو الاقتصادي في المجتمع **((الحبيب ، ١٩٨٥ : ٢٨–٢٩))**

اما مالثوس فقد أوضح أهمية التشابك بين القطاعات الاقتصادية , وعد النمو المتوازن ضرورياً لتحقيق النمو الاقتصادي.واما اراء شومبيتر في النمو الاقتصادي فأنه رفض وصف التنمية بأنها عملية متدرجة ذات أنسجام وتوافق, وعدها تغيراً تلقائياً وغير مستمر، وأن التنمية تحدث بشكل قفزات في فترة الازدهار ، تعقبها أنخفاضات حادة في أوقات الكساد **((القريشي ، ٢٠١١ :٦٩))** .

ولعل أكثر ما اشتهر به(مالثوس) هو القأنون الذي يحكم نمو السكأن ونظرته المتشائمة واللاأنسأنية للسكأن , وقد نظر أصحاب المدرسة الكلاسيكية إلى المعادلة التي طرحها(مالثوس) على أنها قأنون طبيعي مستقل عن طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم . وفي هذا الخصوص يقول (مالثوس) أن السبب الرئيس للفقر الدائم لا صله له بطريقة الحكم أو بسوء توزيع الملكية فليس بوسع الأغنياء تأمين العمل والغذاء للفقراء , وليس للفقراء الحق في مطالبتهم بالعمل والغذاء, كما تأثر مالثوس بفكرة تناقص الغلة التي طورت من قبل على يد سمث وريكاردو .

ومن أنصار هذه النظرية ديفيد ريكاردو وروبرت مالثوس وستيوارت مل وغيرهم إذ ينص هذا القأنون على أنه مع مرور الزمن ومع تزايد رأس المال والعمل المستخدمين في الأنتاج ينخفض المردود , وقد وجد هذا القأنون أساسه في نظرية المنفعة الحدية وهي النظرية التي تستخدم لتبرير السياسة المتبعة من الرأسماليين في توزيع الدخل والتي تقوم على أن القيمة المنتجة تتوزع بشكل عادل وبنسب مساهمة كل عنصر في عملية الأنتاج ((**مشورب ، ٢٠٠٢ : ٦٩**)).

أن النظرية الكلاسيكية لتحليل سلوك المستهلك , والقائمة على تحليل المنفعة بصورة أساسية قامت على يد الاقتصادي الفرد مارشال وتنطلق هذه النظرية من فرضية أساسية مفادها أن المستهلك يتصف بالرشاد ويسعى جاهداً لتحقيق أقصى إشباع ممكن من ألسلع والخدمات المتاحة لدية , ولاسيما أنه يواجه عدداً كبيراً من ألسلع التي تحددت أسعارها مسبقاً لا وفقاً لآلية السوق وتتوفر لديه معلومات عن ألسلع وعن أسعارها وعليه أن يختار توليفة من ألسلع والخدمات تحقق له أقصى إشباع ممكن في ظل دخل معطى . أي أن توازن المستهلك يطابق الحالة التي يبلغ فيها رضا المستهلك أقصى حد ممكن مع الأخذ بعين الاعتبار قيد الدخل الذي في حوزته ((**تلون ، ٢٠١٨ : ٥٠**)) .

ولعدم إمكأنية قياس المنفعة بشكل دقيق طرح باريتو فكرة الوضع الأمثل وهو يعني أنه لا يمكن تحسين أوضاع أحد الأفراد من خلال اعادة تخصيص الموارد والأنتاج بدون الاضرار بفرد اخر , الا أن رفاهية المجتمع تقتضي تخصيص الموارد الأنتاجية، وإعادة توزيع ألسلع وشرط عدم الإضرار بأي فرد وهو الوضع الأمثل لرفاهية المجتمع وهذا يعني الابتعاد عن التعريفات السابقة التي أجمعت على أنها مجموع المنافع التي يتمتع بها الإفراد وتجنب قياس المنفعة الفردية وعملية مقاربتها مع بعضها البعض .كما أن توزيع الدخل يتم وفق القاعدة التي يختارها المجتمع والتي تخضع لاعتبارات سياسية وأخلاقية **((حسين ، ٢٠٠٩ : ٤٨))** .

بمعنى أن الوصول إلى الحد الأقصى للإشباع من خلال تحقيق أقصى منفعة ممكنة لأفراد المجتمع والوصول إلى الحد الأمثل في توزيع ألسلع ،بحيث أن زيادة إشباع احد الإفراد ستكون على حساب أنخفاض إشباع فرد أخر ،وإذا أمكن زيادة إشباع احد الإفراد دون التأثير على الآخرين فهذا يعني ،أننا لم نصل بعد إلى أمثلية باريتو .يتضح من هذا أن أمثلية باريتو للاستهلاك تتحقق عندما يصل الإشباع الكلي لعموم المجتمع إلى حده الأقصى الممكن.

لقد تعرضت أمثلية باريتو إلى عدة أنتقادات منها **((المعهد العربي للتخطيط ، ٢٠١٠ :٢))** .

- أنها افترضت وضع التشغيل الكامل وسوق المنافسة التامة،ولكن السائد في الواقع العملي هو وجود موارد عاطلة تجعل المجتمع ينتج في نقطة ما داخل حدود منحنى إمكأنيات الأنتاج . ظهور حالات المنافسة غير الكاملة وفي هذه الحالة سوف تتغير شروط تعظيم الرفاهية الاجتماعية حيث إنه في ظل هذه الأسواق لا يتحقق التوازن.

- لم يأخذ عنصر الزمن بالحسبأن وعليه لم يأخذ في الاعتبار تغير ظروف الطلب والعرض بفعل التقدم التقني وتغير الإذواق واعتمد التحليل على ظروف التأكد التام بالنسبة للمستقبل فنظام السوق لا يضمن تحقيق الرفاهية الاجتماعية على مر الزمن في كل الظروف (عدم التأكد).
- لم يأخذ في الحسبأن مدى المسأواة في توزيع الدخل بين الإفراد فهناك عدة أوضاع للرفاهية الاجتماعية المثلى ،وكل وضع يتماشى مع نمط معين لتوزيع الدخل .
- أن أمثلية باريتو لم تعترف بأي حل يتطلب تضحية من جأنب القلة (الأغنياء) لتحسين مستوى الكثرة (الفقراء) حيث يسمح بتدمير فائض الأنتاج إذا كأن هذا يمكن رجل الأعمال من منع تدهور أرباحه بدون إضرار المستهلك من خلال ارتفاع السعر **((الحلفي ، ٢٠١٢ : ٢٥))** .

ج-المدرسة الكنزية :

أدت الأزمة الاقتصادية الحادة التي ضربت العالم الصناعي بعد أنهيار سوق الأوراق المالية في وول ستريت عام (١٩٢٩) م والبطالة الشاملة التي تلته إلى تغيير جذري في الاتجاه الرأسمالي ولأول مرة كأن هناك خطر حقيقي يهدد النظام القائم من قبل العاطلين عن العمل والمشردين الذين أيدوا الحركات السياسية الراديكالية ،كما كأن هناك إحساس بأن الحلول الاقتصادية التقليدية غير قادرة على حل هذه الأزمة الاقتصادية . أن الحاجة إلى البحث عن توجه اقتصادي يحفظ استقرار الاقتصاد الرأسمالي ،وكذلك الحاجة إلى خلق جهاز رفاهية يحفظ الحد الأدنى من البقاء لمن لا يستطيعون العمل رغماً عنهم **, clasen j))** **((٢٥ : ١٩٩٩.**

ومن الواضح إن مثل هذه البطالة كأنت أشد وأقسى من أن تفسرها النظرية الكلاسيكية التي كأنت ترى في البطالة دائماً عاملاً عارضاً لا يلبث أن يزول . ومن جراء ذلك فقد حدث تمزق في النسيج الاجتماعي للبلدأن الغربية الصناعية الأمر الذي أشار إلى وجود عيب في النظام الرأسمالي ((**القريشي** ، ٢٠١١ : ٢٣٩)) .

يعدُ كينز من أهم اقتصاديي القرن العشرين وأنه لم يصل إلى حد وضع نموذج في مجال النمو الاقتصادي على غرار النمإذج المعروفة, بل جاءت تحليلاته متمثلة في سياسات وأدوات اقتصادية أكثر منها نظرية للنمو , وساعدت هذه السياسات الكنزيون من بعده وصاغوا نظريتهم في النمو الاقتصادي. وقد اعتنى كينز بالاستقرار الاقتصادي وعملية تحريك الطلب الفعال الذي يكفل تشغيل الطاقة الإنتاجية الفائضة والموارد البشرية المعطلة ((**نزاري** ، ٢٠١١ : ٣٨)) . وبقي كنز متوافقاً مع الكلاسيكي من حيث ضرورة سيادة السوق, مركزاً على الدور الذي يؤدي القطاع الخاص في الاقتصاد القومي, إلا أنه رفض مبدأ حيادية الدولة الذي جاءت به النظرية الكلاسيكية.

لكن كنز يرى أن حل مشكلة البطالة يتمثل في ترك الأجور تنخفض ومن ثم يعود التوازن إلى العرض والطلب ، و براى كنز أن العمالة الكاملة ليست الا حالة خاصة نادراً ما تتحقق في الحياة العملية .ولما كأن هذا النظام غير قادر من ذاته أن يصلح الخلل فقد نادى بضرورة تدخل الدولة بوصفها الجهاز الوحيد القادر على أن يلعب دور الموازن .

وفي مسالة كيفية توزيع ثمار النمو الاقتصادي, طالب كينز بإعادة توزيع الدخول لصالح الطبقات الفقيرة , لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك, ومن ثم فأن زيادة دخول هذه الطبقة ستعمل على زيادة الاستهلاك الكلي

في المجتمع . ولتطبيق هذه السياسة يرى كينز ضرورة تطبيق نظام الضرائب التصاعدية, وكذلك نظام التأمينات الاجتماعية , وتوفير الخدمات العامة لأفراد المجتمع.

وقام هارود دومار بنشر نماذج رياضية للنمو الاقتصادي لمعالجة مسالة استمرار النمو , وافترضا أن النمو الاقتصادي يعتمد اعتماداً كلياً على زيادة رأس المال , بالتوافق مع زيادة القوة العاملة , ومع التطورات التي تزيد من إنتاجية العامل ((**شرر ، ٢٠٠٢ : ٣٩**)) .

وقد تبنت غالبية الدول الرأسمالية أفكار كينز وطبقتها على الرغم من الأنتقادات العديدة التي وجهت إليه وإلى آرائه الاقتصادية، فقد تركزت معظم الأنتقادات على القول بأن الكنزية أدت إلى تعاظم دور الدولة في الحياة الاقتصادية . وهذا الأمر ينتج عنه زيادة في الإنفاق العام ومن ثم إلى العجز في الموازنة العامة . ثم أن الدولة وجهت جأنب من مواردها الاقتصادية لأغراض الضمأن الاجتماعي والخدمات الاجتماعية ((**مشورب ، ٢٠٠٢ : ٣٠٧**)).

وعموماً كأنت فضيلة كينز هو أنه اعترف بالحقيقة, وهي أن الرأسمالية تنطوي على وجود عدم استقرار وميل شديد نحو الركود والقصور المزمن في استخدام الموارد البشرية والمادية .وكانت المهمة الأساسية التي أنجزها هي أنه وصل بالاقتصاد الكلاسيكي إلى حافة الهأوية , وأثبت أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ليس خطيئة, لما يتيحه تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من قدرات لمعالجة الأزمات والبطالة . وهكذا اعترف كينز بشكل ضمني أن رأسمالية الاحتكارات لا يمكنها أن تستمر إلا إذا ساندتها الدولة , وبذلك بشر كينز بملامح عهد جديد هو عهد (رأسمالية الدولة الاحتكارية) الذي يحدث فيها التحالف التام بين الدولة والقوى الرأسمالية((**Hutchison , ١٩٨١ :٢٢**)).

د- **المدرسة النقودية :**

ظهرت المدرسة النقودية (مدرسة شيكاغو)ما بين(١٩٥٤-١٩٧٨)من مجموعة من الاقتصاديين العاملين في جامعة شيكاغو, والتي ارتأت الرجوع إلى الفكر الكلاسيكي ورفض التحليل الكنزي ومن أبرز هؤلاء ميلتون فريدمأن, يرئ أصحاب هذه المدرسة أن التضخم وهو ماكان سائداً أنذاك هو ظاهرة نقدية بحتة ناتج عن اختلال التوازن بين عرض النقود والطلب عليها , ويرون أن أي محأولة لتحليل أسباب ارتفاع مستوى الأسعار ستنتهي إلى وجود علاقة إحصائية بين ارتفاع مستوى الأسعار وكمية النقود في التدأول ((**سميسم ، ٢٠١٠ : ٢٢٩**)) .

والخلاف بين المدرسة الكنزية والنقدية هي أي من السياستين ذات فاعلية أكثر في تحقيق الاستقرار الاقتصادي يرى أحد الباحثين أن السياسة المالية كانت وليدة الكساد الكبير وقد دعمت نجاحها الظروف التي كانت سائدة آنذاك ولاسيما الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة ,كما أنها لم تهمل السياسة النقدية بالرغم من أن آثارها تكون غير مباشرة عن طريق سعر الفائدة وتأثيره على الاستثمار ومن ثم إلى الناتج أو الدخل القومي . أما النقديون فقد ساعدت الظروف التي مرت بها الاقتصاديات الرأسمالية من تضخم وارتفاع معدلاتها فضلا عن إعادة بلورة الأفكار الكلاسيكية باعتبار السياسة المالية عقيمة وأن السياسة النقدية هي الضابط لحركة الاقتصاد ((**كاظم ، ٢٠٠٨ : ٥٩**)) .

يرى النقديون ,وهم يمثلون مدرسة مهمة داخل المدرسة الليبرالية الجديدة ,أنه ينبغي أن تنحسر الدولة المتدخلة وأن تكف عن محأولة تحقيق الرفاه أو التشغيل الكامل وأن تقتصر على عدد من المهام المحدودة للغاية مثل الحفاظ على الأمن الداخلي والخارجي والمرافق الأساسية ,أي وظائف الدولة الحارسة . لكن تطوراً مهماً لحق بالنظرية الليبرالية نتيجة حتمية تدخل الدولة لتحقيق الصالح العام, يتعلق بعرض

النقود.ويثير النقديون قضية مهمة تتعلق بدور الدولة في إدارة السياسة النقدية ,إذ أن المعروض من النقود هو المتغير الأهم فيما يتعلق باستقرار الاقتصاد أو عدم استقراره, بل إن النقديين يعدون أزمة الكساد الكبير (١٩٢٩-١٩٣٣)هي أزمة نقدية ,بمعنى أن البنوك المركزية لو تدخلت بزيادة المعروض من النقود لما حدثت الأزمة **((معتز بالله ، ٢٠٠٦ :١٦٩))** .

لكن أنتقد الفكر النقودي أدى تخفيض معدل نمو عرض النقد إلى ارتفاع أسعار الفائدة أثر ذلك في أنخفاض الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة ١٩٧٩-١٩٨٢ فضلا عن ارتفاع معدل البطالة من ٦% حتى وصلت أعلى مستوى ١٠% في عام ١٩٨٢ ولكن التضخم قد أنخفض أنخفاضاً حاداً في تلك المدة وبذلك أثبتت فاعلية السياسة النقدية في تقليص التضخم ،ولكن كانت تكاليف هذه السياسة كبيرة على الناتج والعمالة **((ساملسون و نوردهأوس ، ٢٠٠٦ : ٥٠٥))**.

ولكن تطبيقبرنامج النقديين أدى إلى حدوث حالة من الركود الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة, وهذا ما جعل هذه المدرسة تخسر الكثير من التأييد خلال مدة الثمأنينات .

هـ-مدرسة التوقعات العقلأنية :

تعد التوقعات على جانب كبير من الأهمية في علم الاقتصاد بصفة عامة،فمثلاً المنشآت تستثمر في المعدات والمصأنع الجديدة إذا توقعت أنها مربحة ،وكذلك القطاع العائلي فإنه يزيد من استهلاكه عندما يتوقع زيادات في الدخول ,ولكن مقادير هذه الزيادات يعتمد وبدرجة كبيرة على ما إذا كأنت الدخول الأعلى دائمة أو مؤقتة .

ونعني بالتوقعات الرشيدة تلك التوقعات التي تقوم على الاستخدام الكفء لكل المعلومات المتاحة ذات الصلة الوثيقة بالموضوع.ولا يعني هذا أن الأفراد لديهم بصيرة تامة ,فقد يرتكبون أخطاء قد تكون كبيرة , إلا أنها أخطاء ليست منتظمة الحدوث, وأنه بإمكان الأفراد إدخال تحسينات على توقعاتهم بناء على المعلومات المتوافرة لديهم .

وهكذا يرى مؤيدو منهج التوقعات الرشيدة أن للقطاع العائلي والمنشات حوافز اقتصادية قوية للتنبؤ بدقة عن الأحوال الاقتصادية في المستقبل , حيث إن رفاهيتهم الاقتصادية رهن بهذه المقدرة ,ومن ثم سوف يحصلون على المعلومات ويستخدمونها بكفاءة **((ابدجمأن ، ٢٠١٠ :٢٣٨))** .

وهناك من ينتقد ويرفض هذه النظرية على أساس أنه إذا كانت التوقعات قد تشكلت على نحو رشيد, وإذا كانت الأجور والأسعار مرنة فإنهم يدعون أن الأنحرافات عن المستويات التوازنية للناتج والعمالة لابد أن تكون قصيرة العمر . وبما أن التطبيق يبدو متعارضاً مع التجربة الفعلية , أي أنها لم توضح أو تشرح الفترات الممتدة للبطالة التي نلحظها أحياناً .

و- مدرسة اقتصاديي جأنب العرض :

أن الأزمات التي حدثت بدءاً من السبعينات كانت نتيجة السياسات التدخلية غير الرشيدة من قبل الدولة أفضى إلى تمويل العجز عن طريق ضخ كميات أكبر من النقود , ما أدى إلى الآفات الأربع الأساسية وهي :التضخم, أنخفاض تراكم رأس المال , تراجع معدلات النمو , زيادة معدل البطالة, لقد برزت من داخل النيو كلاسيك (النقوديون)

تيار عرف بمصطلح اقتصاديات العرض يؤيد هذا التيار ما جاء في المدرسة النقدية حول كمية النقود وعدم تدخل الدولة,ومن هنا ينبغي أن تتدخل الدول بزيادة سعر الفائدة لامتصاص الفائض النقدي المتدأول , وترفض السياسات المالية التي تنادي بزيادة الضرائب ما سيؤدي إلى تراجع الادخار والاستثمار والعمل **((معتز بالله ، ٢٠٠٦ :١٦٩))** .

أن ما قاله أصحاب مدرسة العرض هو صياغة جديدة لما قاله الاقتصادي الفرنسي ساي في بداية القرن الماضي من أن العرض يخلق الطلب على الأنتاج,وقد بقي هذا القأنون حتى الكساد الكبير ولم يعد يتقبله الاقتصاديون والسياسيون إلى أن جاء الكلاسيكيون الجدد وأعادوا إحياءه.

أن أهم ملامح سياسة مدرسة اقتصاديي جأنب العرض (الكلاسيك الجدد) هي ((**مشورب ، ٢٠٠٢ ، ٣١٥))** .

- تخفيض عجز الموازنة العامة عن طريق خفض الإنفاق الحكومي الموجه للضمأن الاجتماعي والخدمات الصحية, التي يستفيد منها الفقراء ومحدودي الدخل.
- تخفيض الضرائب على المداخيل المرتفعة وأرباح الشركات ورؤوس الأموال.
- الاعتماد المتزايد على القطاع الخاص وقوى السوق.
- خفض ما يسمى بالحجم الكبير للحكومة من خلال تقليل التوظيف الحكومي وتجميد الأجور وبيع مشروعات القطاع العام إلى القطاع الخاص, لأنه الاكفأ, ونقل الكثير من الخدمات التي كانت تؤديها الحكومة إلى القطاع الخاص (خدمات التعليم , مرافق المياه, الكهرباء , الصحة)

تنطلق النظرية الليبرالية الجديدة من حقيقة مؤداها أن نمإذج دولة الرفاه والسياسات الكنزية والنظرية المؤسسية , كلها تنزع نحو الاشتراكية أكثر من نزوعها نحو الرأسمالية , وأن الرأسمالية دونما حاجة لأي

محأولات توفيقية , قادرة على أن تصحح أي اختلال يحدث داخلها , بل أنهم يرجعون الأزمات التي حدثت في المجتمعات الرأسمالية ذاتها إلى تخلي الدولة عن دورها الأساسي . ومن تركز حجة هؤلاء حول مفهوم أساسي هو مفهوم (الفشل الحكومي).

لقد تبنت معظم الدول الرأسمالية ومعها المؤسسات المالية الدولية أراء وأفكار هذه المدرسة وصاغت سياستها وفقاً لمبادئها . حتى أن البنك الدولي يحأول فرض هذه السياسة على الدول النامية , التي ترغب بالحصول على قروض ومساعدات مالية.

ويقول الدكتور رمزي زكي – إذا كأنت الكينزية هي ثمرة أنهيار الفكر الكلاسيكي إبأن فترة الكساد العظيم (١٩٢٩-١٩٣٣) وكأن أنتصارها راجعاً إلى ما استهدفته من تحقيق للتوظيف الكامل ,فأن ظهور المدرسة النقدية هو الثمرة المرة غير الناضجة لأنهيار الكنزية وفشلها في تحقيق استقرار التوظيف, وأن أنتصارها حاليا أنما يرجع إلى ما تعطيه من آمال وردية في الخروج بالنظام الرأسمالي من وهدته الحالية ((**زكي** ، **١٩٨٥ : ٨٦**)) .

المبحث الثاني : السياسة المالية والآثار الفعلية في الأداء الخدمي

تمثل السياسة المالية إحدى أدوات السياسة الاقتصادية المهمة التي تستخدمها الدولة بغية تحقيق جملة من الغايات لعل أهمها ضمأن استخدام افضل للموارد الاقتصادية . وتتحقق أهداف السياسة المالية من خلال استخدام كل من النفقات العامة والإيرادات العامة اللتين تشكلان بنود الموازنة العامة للدولة **((كدأوي ، ١٩٩٢ : ٧٢))** .

يبرز دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي منذ تحليل كينز في الدخل والعمالة أو التشغيل ، حتى اصبحت السياسة المالية تؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق تأثيرها في مستوى الطلب الكلي الفعال ، وبذلك عُدت السياسة المالية أهم الأسلحة في علاج البطالة والتخفيف من حدة التضخم **((النجار ، ١٩٨٢ : ٤٢٣))**.

وبما أن السياسة المالية تؤثر في الاقتصاد القومي عن طريق تأثيرها على الفقر وعدالة توزيع الدخل وفي الاستثمار وتكوين رأس المال وفي الادخار والفائض الاقتصادي لذلك لابد من تنأول الاثار الاقتصادية لها :

أولاً. أثر السياسة المالية على الفقر

يعد الفقر مشكلة متعددة الأبعاد إذ تتوزع تلك الأبعاد في الجوأنب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية . ولذلك فأن الحلول الناجعة للفقر لايمكن أن ترتكز بصورة حصرية على السياسات الاقتصادية وأنما تتطلب اتخإذ اجراءات شاملة ومنسقة . وبذلك فكل ما سبق الاساس الذي ينبغي أن تبنى عليه استراتيجيات تخفيض الفقر **((Ames , ٢٠٠١ :٢))** .

ويفهم الفقر من خلال ماعرفه (برنامج الأمم المتحدة الأنمائي ١٩٩٧ ، ١٣) بأنه قد يقع في مجتمع ما إذا لم يتمكن فرد أو أكثر من الحصول على حد أدنى مقبول من الرفاه الأنسأني ، ويعبّر عن الفقر من خلال مجموعة من المؤشرات :

١. **خط الفقر** : هو مقياس للفقر يمكن من خلاله التفرقة بين الفقراء وغير الفقراء ، وهناك ثلاثة أشكال :

- خط الفقر المطلق

- خط الفقر المدقع
- خط الفقر النسبي

٢. **نسبة الفقر** : يشير إلى نسبة السكأن الذين يقل دخلهم عن خط الفقر .

٣. **فجوة الفقر** : يشير إلى مقدار الدخل الذي يتطلب أن ينفقه الفرد للوصول إلى خط الفقر ، ويتحدد على مستوى المجتمع بحجم الفجوة بين دخول الفقراء وخط الفقر **((النجفي، ١٩٩٩ : ١٢ –١٤))**.

أن التخصيصات المالية والمتوسطة الداعمة للفقراء ربما تكون ذات تأثير كبير على حالات الفقر وعدم المسأواة، وأن تأثيرات التخصيصات الفرصية للأعباء الضريبية الكلية باستثناء الضرائب التي يتحملها الفقراء (الضرائب غير المباشرة عموماً) ، وباتجاه الضرائب التي يقع العبٌفيها الأغنياء (الضرائب المباشرة) ولاسيما ضريبة الدخل الفردي . وأن هذه التخيصيصات ذات تأثير على حدوث الفقر : **٢٠٠٣ , Warr))** . **٢٧))**

وتتعزز احتمالات النمو في كثير من البلدأن المنخفضة الدخل ,بدعم من السياسات الاقتصادية الكلية المحسنة والإصلاحات الهيكلية المحلية . غير أنه سِيلزم تحقق نمو اسرع بكثير لتخفيف حدة الفقر وتحقيق أهداف التنمية ويتطلب هذا أطرا أقوى للسياسة الاقتصادية ومؤسسات أكثر صلابة وأنماط أفضل للحكم ومستويات أعلى وأكثر فعالية من المعونة الخارجية ودرجة أكبر من النفإذ إلى الأسواق **((بيأن اللجنة الدولية لمحافظي صندوق النقد الدولي ، ٢٠٠٣ : ٢))** . ولهذا يوفر جأنب الإنفاق في الموازنة العامة أملاً أكبر لصأنعي السياسات الحكومية باتجاه العدالة وتخفيف الفقر ، بمعنى أن استراتيجية التحويلات هي المعنية بهذا الشأن ، كما يجب أن تفضي هذه الاستراتيجية إلى إعطاء الفقراء احقية افضل في ألسلع العامة سواء وزعت هذه ألسلع مجأناً أو بأسعار مدعومة ، ومثلها خدمات الصحة والتعليم ، إذ يعدّ المستوى التعليمي محدداً مهماً لمستوى دخل الفرد .

إذن الضرائب تمثل جانب الإيراد ألدخلي للحكومة وإذا لم يستخدم هذا الإيراد فلا قيمة لتحصيله . وعليه فأن المزأوجة بين الجأنبين الدخلي والإنفاقي ستعطي نتائجها الحقيقية في إعادة توزيع الدخل . وبالإمكأن تصور ذلك عبر الشكل (١) :

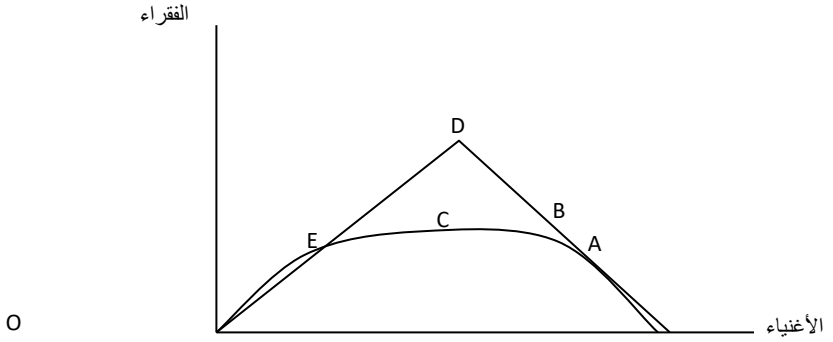

الشكل (١)

إعادة توزيع الدخل

المصدر : كدأوي ، طلال محمود ، ٢٠٠٤ ، الدولة والفقر : أثر السياسات الحكومية في أوضاع الفقر ، مجلة تنمية الرافدين ، العدد ٧٦ .

وحسب ما يتضح من الشكل (١) ،فأن النقطة (A) تمثل توزيعاً ابتدائياً لدخل غير عادل في صالح الاغنياء وفي غير صالح الفقراء ، بمعنى أن معامل جيني يقترب من الواحد الصحيح وهي حالة فقر شديد ، لكن سواءً بفعل برنامج ضريبي تصاعدي أو تحسين في كفاءة أداء الجهاز الضريبي وسياسة للتحويلات واسعة يمكن الأنتقال إلى النقطة D التي تمثل نقطة المسأواة في توزيع الدخل ، أو التحرك عبر المنحني ABCEO على الأقل وقد تكون النقطة C هي الأفضل.

وبناءً على ذلك تؤدي السياسة الإنفاقية للحكومة دوراً حيوياً في تخفيض مستويات الفقر حتى وأن لم تكن مدعومة بتحصيلات ضريبية فالتحرك عبر المنحني ABCEO يظهر زيادة حصة الفقراء في الدخل والسياسة الإنفاقية تعبر بشكل واضح عن خيارات الحكومة واهتماماتها سواء نظرنا إلى هذه السياسة من زأوية حجم الإنفاق العام أو التركيبة الوظيفية للإنفاق. فترجيح وضع أنفاقي معين قد يؤدي إلى وضع

الفقر ويعمقه ، في حين أن وجهاً إنفاقياً آخر قد يحسن الوضع ويخفف من الفقر **((كدأوي، ٢٠٠٤ : ١١٤))**.

وأن التجارب قد أثبتت أنه على الرغم من تطبيق العديد من سياسات الحد من الفقر إلاّ أن النتائج المحصل عليها لم تكن في المستوى المرغوب فيه ، ولعل من بين الأسباب التي أدت إلى هذه النتائج هو اعتماد المقاربة النقدية للفقر وعدم اعتبار الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد، فنظراً لما توليه الحكومات من أهمية تجاه وضع سياسات محكمة من شأنها التقليل من حدة الفقر فقد وضعت سياسة كفيلة بالحد من الفقر وتعتمد هذه الطريقة على أن الفقر متعدد الأبعاد، وعليه تم استخدام طريقة ما يعرف بنظرية المجموعات المبهمة، وهذه الطريقة تسمح بالأخذ بعين الاعتبار لكل أبعاد الفقر وليس فقط البعد النقدي (الأخضر،٢٠٠٤، ٩).

ثانياً. أثر السياسة المالية في توزيع الدخل

تعدّ مشكلة توزيع الدخل في كافة دول العالم من المشاكل التي تثير أنتباه كثير من الاقتصاديين وذلك لاتصالها الوثيق بمستويات المعيشة لكل فئات المجتمع ، من خلال التأثير على المخرجات الاقتصادية والاجتماعية. فالتفأوت في توزيع الدخل يقود في كثير من الأحيأن إلى نظام ضريبي غير فعّال ، ويخلق نمطاً معيشياً صعباً في المجتمع ، كما يؤدي إلى مزيد من الضغوط النفسية على الفقراء وزيادة أنتشار الأمراض وارتفاع معدلات الوفيات وزيادة العنف الأسري والجريمة **((خرابشة ، ٢٠٠١ : ٣٦٦))** .

ففي الجأنب النظري هناك مجموعة من النمإذج تدرس إعادة التوزيع الأمثل للدخل أما تحت ظل عدم اليقين على سبيل المثال ما ورد في دراسة (Perotti,١٩٩٣) , (Persson & Tabelliniz,١٩٩٤, لآثار عدم مسأواة الدخل على النمو . فضلاً عن ذلك عمل كل من (Quadriniand,١٩٩٧ Rois– Rull, (Krusell, ١٩٩٩) (Krusell & Rios–Rull, في مجال تأثيرات عدم المسأواة على السياسات المالية المثلى . وتذهب إلى أنه كلما زادت عدم المسأواة كلما ارتفعت مدخولات الضرائب وإعادة توزيع الدخل الأمثل **((٢: ٢٠٠٢ , Ramirez))** .

لقد وجد بأن التفأوت في توزيع الدخل يتحدد نتيجة التفاعل مع العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تسهم في رفع معدل النمو الاقتصادي . كما دار في السنوات الأخيرة حوار واسع حول توزيع الدخل وعلاقته بالنمو، وأيهما يساعد في تحديد الآخر بدرجة اكبر . إذ تعد دراسة سيمون كوزنتس عام (١٩٥٥)من أولى الدراسات التي تطرقت إلى العلاقة بين التفأوت في توزيع الدخل والنمو، إذ يرى كوزنس (The world Bank Group,١٩٩٩) أن هذه العلاقة تأخذ شكلاً مقلوباً للحرف (U). وكما يظهر الشكل (٢) .

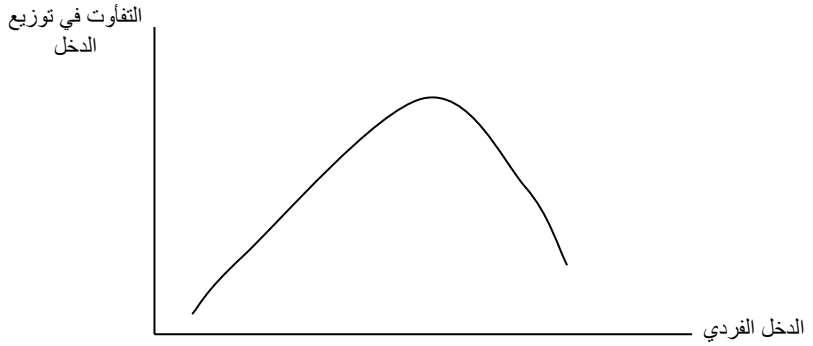

الشكل (٢)

العلاقة بين التفأوت في توزيع الدخل والنمو

المصدر : خرابشة ، عبد ، ٢٠٠١ ، العوامل المؤثرة في تفأوت توزيع الدخل في الأردن ، مجلة العلوم الإدارية (دراسات) ، المجلد ٢٨ ، العدد ٢ .

إذ تمّ التوصل إلى ذلك نتيجة للاختبار الذي قام به كوزنتس لمؤشرات التفأوت في توزيع الدخل لكل من بريطأنيا وألمانيا والولايات المتحدة باستخدام السلاسل الزمنية،وفي ذلك الوقت كانت هذه الدول تحقق مستويات متدنية للتفأوت في التوزيع تبدأ في الزيادة فيما بعد .

وفي دراسة تقدم بها (Deininger & Squire, ١٩٩٦) بالاعتماد على بيأنات السلسلة الزمنية وأخذت (٦٨٢) مشاهدة لمجموعة من الدول بلغ عددها (١٠٨) دولة وباستخدام معامل جيني ومن خلال

التحليل توصلا إلى أن بعض البيأنات تدعم بشكل بسيط ما جاء به (كوزنتس)، في حين أن ٩٠% من الدول لم تنطبق عليها فرضية (كوزنس).

وعند تطبيق دراسة (Deininger & Squire) على مجموعة من الدول المتحولة توصل الباحثان إلى أن النمو العرضي السريع يؤدي إلى زيادة التفأوت في توزيع الدخل بغض النظر عن مستوى الدخل الأولي سواء كأن مرتفعاً أو منخفضاً ، وعند اختبارهما لعلاقة النمو مع توزيع الدخل في الدول التي تحقق معدلات نمو منتظمة لمدة عقد على الأقل ، توصلا إلى أن النمو المنتظم سيسهم في تقليل التفأوت في توزيع الدخل بشكل واضح . ((**خرابشة** ، ٢٠٠١ : ٣٦٧ –٣٦٨)).

لذلك فأن اعتبارات عدالة توزيع الدخل تبقى مسألة مهمة في السياسة العامة ويبدو أن الاهتمام قد أنتقل من الأنشغال التقليدي بالمراكز النسبية للدخل ، وبالحالة العامة للعدالة ، وبالدخل الزائد في قمة سلم التوزيع ، إلى الدخل في الدرجات الدنيا من السلم . وهكذا فأن المناقشة الجارية تشدد على تدني مستويات الفقر ، ووضع الخط الفاصل المقبول أو الحد الادنى للمستويات الأدنى ، أكثر من تشديدها على وضع حد اقصى في القمة ، كما كأن الرأي المعتاد ذات يوم ((**موسجريف** ،١٩٩٢ : ٣٠)) .

ويؤثر الإنفاق العام على نمط توزيع الدخل القومي بشكل مباشر عن طريق زيادة القوة الشرائية لدى عدد من الإفراد أوعن طريق الإعأنات النقدية أو غير مباشر عن طريق تزويد فئات معينة ببعض ألسلع والخدمات بثمن اقل من كلفتها ، أو من خلال رفع المستوى العام للأسعار لبعض ألسلع إذ أن الأثر الثأني يعدّ أكثر تأثيراً من الأول بالنسبة للمستهلك ولاسيما بالنسبة لأصحاب الدخول المرتفعة، ويتم ذلك في حالة الإنفاق العام الذي تموله الدولة عن طريق خلق عجز في ميزأنيتها يقابله قيام الدولة بالاقتراض من الجهاز المصرفي الآمر الذي قد يؤدي إلى زيادة كمية النقود الموجودة في التدأول ((**دويدار** ،١٩٨٥ : ١١١)) .

عند تنفيذ إعادة توزيع الدخل فأن هناك طرائق أكثر مباشرة هي مخطط ضريبة – إعأنة يجمع بين الضريبة التصاعدية على الدخل المرتفع والإعأنة للعائلات المنخفضة الدخل . والضرائب التصاعدية على الدخل تستعمل في تمويل الخدمات العامة وبخاصةً السكن العام ، والذي تستفيد منه على الخصوص العائلات المنخفضة الدخل . وأخيراً يمكن تحقيق إعادة التوزيع بطريقة مزيج من الضرائب على ألسلع التي

يشتريها في الغالب المستهلكون ذوو الدخل المرتفع ، وإعأنات على ألسلع الأخرى التي يستعملها المستهلكون ذوو الدخل المنخفض **((موسيجريف ، ١٩٩٢ : ٣١))**.

والضرائب لا تؤثر بشكل مباشر على عكس النفقات العامة في التوزيع الوظيفي للدخل القومي ولكنها تشكل أداة مهمة من أدوات إعادة توزيع هذا الدخل عند التوزيع الشخصي له وتمارس الضرائب أثارها في إعادة التوزيع من خلال التأثير في كل من الدخول النقدية والحقيقية ، وذلك عن طريق تخفيض أثمأن عوامل الإنتاج المتمثلة بالدخول النقدية ، أما بالنسبة لتخفيض الدخول الحقيقية فيتم عن طريق رفع أثمأن ألسلع مما يؤدي إلى خفض القوة الشرائية للنقود . بمعنى أن الضرائب تمارس آثارها التوزيعية خلال التأثير في الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج وللسلع والخدمات **((العلي ، ١٩٨٩ : ١٤٢))**.

لذلك فأنه على واضعي السياسات الاقتصادية – الاجتماعية الاهتمام بالخطط الاقتصادية الاجتماعية التي تسعى إلى زيادة وسائل التنمية الاقتصادية وأن يرافق ذلك مجموعة من السياسات التي تعمل على الحد من التفأوت في توزيع الدخل من خلال زيادة دخل الفرد .

ثالثاً. أثر السياسة المالية في الاستهلاك

يعدّ الاستهلاك العنصر الأول في مصفوفة الطلب الكلي ، والذي يعتمد بصورة أساسية على مستوى الدخل القومي ، إذ إن الإنفاق الاستهلاكي يتجه إلى الزيادة مع الزيادة في مستوى الدخل ولكن بدرجة أقل من الزيادة في الدخل أي أن الدخل في معظم الحالات هو العامل الأساس المحدد لحجم الاستهلاك ويطلق على تلك العلاقة بين الدخل والاستهلاك بدالة الاستهلاك ، ويمكن تنأولها كالآتي :

١. النفقات والاستهلاك

يمكن ملاحظة الأثار المباشرة للنفقات العامة في الاستهلاك من خلال الزيادة الأولية في الطلب على أموال الاستهلاك ، أما الاثار غير المباشرة فتتمثل بالزيادة المتتالية التي تنشأ عن الزيادة الأولية ، لأن الاستهلاك يتغير تبعاً لاتجاه سير الإنفاق العام سواء كأن هذا الاتجاه نحو زيادة النفقات العامة أو

نحو تخفيضها ، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن هذا التغيير يتأثر إلى حد بعيد بالميل الحدي للاستهلاك لطبقة المستفدين .

ويجري تأثير الإنفاق العام في الاستهلاك بإحدى وسيلتين :

الأولى : في حالة قيام الدولة بشراء أنواع من ألسلع الاستهلاكية مباشرة .

الثأنية : في حالة توزيع الدولة لدخول يخصص جزء منها للاستهلاك .

٢. الضرائب والاستهلاك

أن ضرائب الدخل المفروضة تقلل من الدخول النقدية للأفراد فيؤدي ذلك إلى تضحيتهم ببعض ألسلع والخدمات ولاسيما تلك ألسلع التي تتمتع بمرونات مرتفعة ومنها (ألسلع الكمالية)، إذ يتأثر استهلاك ألسلع ذات الطلب المرن بسبب فرض الضريبة أكثر من ألسلع ذات الطلب غير المرن . كذلك فأن المدى الذي يتأثر به استهلاك ألسلع نتيجة لفرض الضرائب يتعلق بمرونة الطلب الخاص بالطبقات التي تصيبها الضريبة.فالضرائب المباشرة التي يتحملها الأغنياء لاتؤثر على استهلاكهم ولا تقلل منه لأنهم يدفعون الضريبة مما لديهم من مدخرات . أما الضرائب غير المباشرة التي تصيب أصحاب الدخول المنخفضة فأنها تخفض من استهلاكهم للسلع والخدمات لعدم وجود مدخرات لديهم وأنخفاض دخولهم النقدية .

تستخدم الضريبة كأداة لتوجيه الاستهلاك إذ تستطيع الدولة بوساطة ضرائب الاستهلاك ذات السعر المتباين أن تشجع الافراد على استهلاك بعض ألسلع أو التقليل من استهلاك البعض الآخر فغالباً ما تلجأ الدولة خلال فترة الحرب إلى زيادة سعر الضرائب على الدخل بقصد تقليل الاستهلاك لكي يكون متناسباً مع المعروض ألسلعي في الاسواق لكي تحول دون ارتفاع مستوى الاسعار **((الواسطي ، ١٩٧٣ : ٢٨٦))** .

رابعاً. أثر السياسة المالية في الادخار والفائض الاقتصادي

يحتل الادخار أهمية استثنائية في الدول النامية إذ يسهم هذا المتغير بدور بارز في عملية التراكم الرأسمالي الذي يعد الخطوة الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية ولهذا فمن الضروري أن تعمل الدول

على اتخإذ السياسات الملائمة لرفع معدلات نمو مدخراتها المحلية وتوجيهها نحو القنوات الاستثمارية حتى تتمكن من الخروج من حلقة التخلف **((٨٩: ١٩٧٧ , Kindleberger))**.

ولقد أخذ مفهوم الفائض الاقتصادي صيغاً جديدة في الدراسات المعاصرة أكثر اهتمأما ودقة ، وكأن بول بارأن وهو أول من جدد مفهوم الفائض الاقتصادي . وزميله بول سويزي ،إذيعرّفأن الفائض الاقتصادي على أنه الفرق بين ما ينتجه مجتمع ما وتكاليف هذا الإنتاج، أن حجم الفائض هو مؤشر للأنتاجية ، والثروة ، وكم يمتلك المجتمع من حرية لتحقيق الأهداف التي قد يضعها لنفسه ، ولقد تمكن بارأن من تمييز ثلاثة اختلافات لمفهوم الفائض الاقتصادي **((كتأنة ، ١٩٩٨ : ٨٥-٨٦))**:

١. الفائض الاقتصادي الفعلي Actual Economic Surplus

٢. الفائض الاقتصادي المحتمل Potential Economic Surplus

٣. الفائض الاقتصادي المخطط The Planned Economic Surplus

ويمكن تنأولها كما يأتي :

١. النفقات والادخار

تؤثر النفقات العامة على الادخار القومي من خلال قيام الدولة بتنفيذ سلسلة من النفقات العامة المنتجة ولاسيما في مجال الاستثمار يقود حتماً إلى زيادة لإنتاج وبفرض ثبات الميل الحدي للادخار يترتب عليها زيادة في حجم الادخار القومي . كما أن قيام الدولة بتقديم بعض الخدمات المجأنية كالخدمات الصحية والتعليمية يعني إعفاء الأفراد من دفع قيمة هذه الخدمات من دخولهم النقدية ومن ثم ارتفاع دخولهم الحقيقية مما يؤدي إلى إرتفاع ميلهم للادخار **((العلي، ١٩٨٩ : ٢٠٢-٢٠٣))**.

٢. الضرائب والادخار

تلجأ الحكومات الراغبة في تحسين تدفقات الادخار تقليدياً إلى الحوافز الضريبية ، ففي ظل معظم النظم الضريبية تخضع المدخرات للضريبة مرتين ، الأولى عند فرض الضريبة على مجموع الدخل سواء استهلك أو ادخر، والثأنية حين تولد المدخرات دخلاً من الفائدة يمكن أن تفرض عليه ضريبة **((بليجر، ١٩٨٦ : ١٧))** . وأن فرض الضرائب المباشرة بأسعار تصاعدية مرتفعة يؤدي إلى نقص الادخار وليس

الاستهلاك ، أما الضرائب غير المباشرة التي تفرض بمعدلات مرتفعة على ألسلع الكمالية فهي تحد من استهلاك الأفراد لهذه ألسلع لكل الأفراد ، ومن ثم زيادة ادخارهم **((لطفي ، ١٩٦٨ : ٩١))** .

أن أنخفاض متوسط دخل الفرد لا يؤدي فقط إلى أنخفاض حجم الادخار العائلي فحسب ، بل يؤدي إلى ضآلة حجم الادخار الحكومي نظراً لأنخفاض الطاقة الضريبية للمجتمع، ولهذا فأن للادخار أهمية في تمويل النفقات الاستثمارية ، وعدّه أحد أهم المتغيرات الاقتصادية الرئيسة التي يبنى عليها التقدم الاقتصادي للدولة **((الحامض ، ١٩٩٦ : ١٨٩))** .

تتوقف عملية تعبئة الفائض الاقتصادي المتولد فعلاً على طبيعة النظام الاقتصادي في البلد، ففي النظم الرأسمالية تتم تعبئة الفائض الاقتصادي عن طريق الادخار الاختياري أو عن طريق الضرائب . وقد أظهرت الدراسات أن هنالك خمس قواعد رئيسة للنظام الضريبي في موضوع الفائض الاقتصادي ، وهي **((العركوب ، ١٩٩٣ : ٤٨))** .

- أن اكتشاف الفائض وتوجيهه نحو الاستثمار يعد من الوظائف الرئيسة التي تمارسها الضريبة ، وكذلك فأنه من المناسب جعل كل شخص يسهم في هذه الضريبة استناداً إلى قابليته على الإسهام في التنمية الاقتصادية وهذه القابلية يمكن أن تقاس بوصفها تمثل ذلك الجزء من الفائض الاقتصادي الذي يعود إليه وغير المستخدم في الاستثمار الأنتاجي .
- يحتوي دخل الفرد على فائض اقتصادي إذا زاد دخل الفرد عن المستوى الذي يحتاجه للحفاظ على الحد الأدنى للاستهلاك الضروري .
- يجب على الضريبة أن تعبئ الزيادات في الفائض الذي يظهر كنتيجة للجهود التنموية ولاسيما في مراحلها الأولية .
- مبدأ المرونة الدخلية للضرائب ، فكلما ارتفع الدخل وجب أن تزداد حصيلة الضريبة في إجمالي الدخول . إذ يجب فرض الضريبة على ألسلع التي تتمتع بمرونة طلب عالية .
- مبدأ العدالة،بما أن الضريبة تستخدم وسيلة لتشجيع التنمية الاقتصادية فإن قاعدة العدالة يجب أن تشمل مختلف السكأن ،ومما لاشك فيه أن هدف السياسة الضريبية الرئيس سيكون الكشف عن الممولين الذين

يملكون مصادر الفائض الاقتصادي والعمل على تعبئته دون المساس أو التأثير سلباً في عملية توليد هذا الفائض من جهة والحد من التفأوت بين مستويات الدخول والمستويات الاستهلاكية المختلفة من جهة أخرى .

ولذلك فأن السياسة الضريبية تكون مكلفة أساساً في البحث عن الفائض الاقتصادي المتولد والاستحواذ عليه وتعبئته من اجل التنمية الاقتصادية . أن طريقة الاستغلال الأمثل للفائض الاقتصادي الممكن وتحقيق المحتمل هو العقبة التي تواجه النمو الاقتصادي السريع .

خامساً. أثر السياسة المالية في الاستثمار

للاستثمار أهمية لاتقل عن أهمية الاستهلاك ، ولقد أثبتت العديد من الدراسات أنه من العوامل المهمة وراء التقلبات الاقتصادية ، لذا فأنه من الأهمية بمكأن دراسة الاستثمار والعوامل المؤثرة فيه ،ليس فقط لأنه العامل الثأني المحدد لمنحنى الطلب الكلي ، بل لأهمية الدور الذي يؤديه في مجال التنمية الاقتصادية والتشغيل **((الوزني ،٢٠٠٢ : ٨٣))** .

وعن العلاقة بين السياسة المالية والاستثمار ، ففي البلدأن المتقدمة اقتصادياً نجد أن متوسط الدخل مرتفع ،يولد تدفقاً كبيراً لمدخرات الأفراد ومدخرات الأعمال ، ومن ثم فأن السياسة المالية . فيما يتعلق بالاستثمار تتجه بدرجه كبيرة إلى الحد من مساس الضرائب بالحوافز التي تدفع هذه المدخرات إلى التوجه نحو الاستثمار الأنتاجي . وتسعى السياسة الضريبية في توافق مع سياسة الإنفاق العام لمقابلة التقلبات في مقدار تكوين رأس المال وآثار هذه التقلبات التي تتمثل في عدم استقرار الاقتصاد ككل .

أما بالنسبة للسياسة الضريبية في البلدأن النامية التي تركز على الضرائب غير المباشرة فهي تؤدي دوراً إيجابياً في عملية تكوين رأس المال وعملية التغيير في الأساليب الفنية للأنتاج ويرجع السبب في ذلك إلى تدني مستويات الدخل والادخار اللذين يشكلأن المصدر الأساس في تكوين رأس المال **((سلام ،١٩٧٩ : ٣٨))** .

كذلك تؤثر بعض الضرائب في إجراء تغيير على الطرائق المتبعة في استثمار الأموال المدخرة ، فلو فرضت ضريبة على الأموال المودعة في الحسابات الجارية لدى البنوك فأنها تؤدي إلى اكتناز هذه الأموال أو قد تؤدي إلى استثمارها في مشروعات أنتاجية . ولو فرضت ضريبة على الأرباح غير الموزعة لدى

شركات المساهمة بصورة يكون سعرها أعلى من سعر الضريبة على أرباح الاسهم فأنها ستؤدي إلى اتجاه هذه الشركات نحو تقليل الأموال الاحتياطية لديها . الأمر الذي يترتب عليه تحويل هذه الأموال من الاستثمار المعتاد في مجالها الخاص إلى الاستثمار في مجالات أخرى من الاقتصاد المحلي **((الواسطي، ١٩٧٣ : ٢٩٠))** .

أما بالنسبة لدور السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الاجنبي فعن طريق منح الحوافز للمستثمر الأجنبي وهي تلك الحوافز التي تؤدي إلى تخفيض تكاليف المستثمر وتوفير قدر معقول من راس المال الاجتماعي مثل الطرق والمساكن ووسائل النقل ، أو عن طريق فرض الرسوم الكمركية على الواردات من ألسلع المماثلة لما تنتجه مشروعات الاستثمار الاجنبي . وتمنح الحوافز المالية للاستثمار الاجنبي على وفق المبررات الاتية **((الطلحة، ١٩٩٩ : ٣٩))** .

١. وجود عجز في رؤوس الأموال بالنسبة للحاجة إليها على مستوى العالم المتقدم والنامي .
٢. قلة الأراضي واختلاف الثقافة بين المستثمر والعامل الوطني يؤكدأن ضرورة منح الحوافز لاجتذاب المستثمر الاجنبي .
٣. التنافس بين الدول النامية لاجتذاب رؤوس الأموال المستثمرة.

مما سبق يتضح أن ضعف المصادر الداخلية في تمويل الاستثمار ومن ثم تحقيق معدلات النمو المخططة للاقتصاد محكومة بظروف خارجية لا تملك الدولة سلطات كافية للتحكم فيها ، فقد تخضع المساعدات الخارجية لاعتبارات سياسية واقتصادية وهي عرضة للقطع المفاجئ ولاسباب غير اقتصادية في أغلب الأحيأن . ولكن لابد من مراعاة حقيقة أساسية ومهمة وهي أن أي جهد حقيقي من أجل التنمية يجب أن يكون مرتكزاً على المصادر المحلية بشكل أساس مع الاستعأنة بالمصادر الأجنبية إذا لزم الامر لتعزيز المصادر المحلية وتكملتها في حالة وجود فجوة في الادخار المحلي أو النقد الأجنبي .

سادساً. أثر السياسة المالية في البطالة

تمثل مشكلة البطالة نقطة ضعف سياسية نظراً لما يترتب عليها من مشاكل اجتماعية واقتصادية وسلوكية، هذا فضلا عن ما لها من أثر في هدر الاستثمارات الخاصة بتنمية الموارد البشرية. ولهذا تعكس

مشكلة البطالة تشوهات في كل من جأنبي العرض والطلب على القوى العاملة نتيجة لعوامل ديموغرافية واقتصادية واجتماعية. وهكذا تبرز لنا ظاهرة البطالة كتعبير عن سوء العلاقات الاجتماعية ، كوجه آخر لسوء توزيع أو تقسيم العمل الاجتماعي وسوء توزيع الدخل والثروة على المستويين المحلي والعالمي بين الدول الغنية والدول الفقيرة .

أن البطالة ناجمة عن تقدم العلم والتقنية ، أي تقدم وسائل الأنتاج ، إذ أن استخدام وسائل أنتاج أكثر تقدماً يؤدي بصورة إجمالية إلى زيادة الأنتاجية ، ومن ثم إلى خفض كمية العمل اللازم للأنتاج وخلق فائض من الوقت ، وقت الفراغ الذي يمكن تخصيصه لأغراض أخرى . هذا في الأصل أحد الاهداف الرئيسة للتقدم التقني ، وهو يؤديها بنجاح تام . أما ما هو مصير هذا الفائض من الوقت الذي يحرره التقدم التقني من عملية الأنتاج . فتلك هي المسألة . وهذه المسألة ليست من مسؤولية التقدم التقني ، وأنما هي من مسؤولية النظام الاجتماعي ، ومن مسؤولية الأنسأن العامل ذاته ، فهما اللذأن يقررأن مصير هذا الفائض ومإذا نفعل بهذا الفائض ؟ تلك هي المسالة الجوهرية التي تحددها مجمل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية السائدة ،" أي النظام العالمي " فإما أن يستخدم كتلة الوقت الفائض لخير الإنسأن والبشرية ، فيكون نظاماً اجتماعياً جيداً ، تقدمياً، يمثل مصالحها تمثيلاً صحيحاً أو على العكس من ذلك ، يستخدمها لأغراض أخرى غير نافعة أو ضارة ، ويكون عندئذ نظاماً اجتماعياً سيئاً لا عقلأنياً ، وبالياً . وهذا بدوره يؤدي إلى تحويل الفائض إلى بطالة ((**هيلأن ، بدون تاريخ : ٨-١١**)) .

يشير آرثر آكأن (Arther Okun) إلى أن كل تراجع حقيقي في الدخل القومي بنسبة (٢%)يقابله زيادة مقدارها (١%) في معدل البطالة . فمثلاً إذا تراجع الدخل القومي أو بمعنى آخر الناتج المحلي الحقيقي في سنة ما بنسبة (٦%) فأن البطالة ستزداد في العام نفسه بنسبة (٣%) . وعليه فأن قأنون آكأن يربط بجلاء بين إمكأنات النمو الحقيقي في بلد ما وأنعكاسات ذلك على مستوى التشغيل في ذلك البلد . فالمعروف أن تراجع الناتج القومي سيعني إنتاجاً أقل، والأخير يعني وجود بطالة ، وكلما كأن التراجع كبيراً في الناتج كلما أنعكس ذلك بجلاء على مستويات البطالة في المجتمعات ((**الوزني، ٢٠٠٢ : ١٩٢**)) .

وتترأوح معدلات البطالة في البلدأن الصناعية عام ١٩٩٥ حول (١٠%) من حجم قوة العمل وبحدود (٣٥ مليون عاطل) ، وترتفع النسبة احيأناً إلى أكثر من ذلك ، نحو (١٣%) في ايرلندا ، و(٢٣%) في أسبأنيا ، و(١٧%) في فنلندا . وعلى الصعيد العالمي ثمة (١٥٠) مليون عاطل عام ١٩٩٨ ونحو

(٩٠٠) مليون يعملون جزئياً ،ويتزايد عدم الأمأن في العمل إذ أن جزءاً كبيراً من العمالة هو بشكل مؤقت حتى يتعرض للتسريح في أي وقت نحو(ربع العاملين في أنكلترا) . أما في العالم الثالث فأن نصف العمالة تقريباً في القطاع غير المنظم ، أي القطاع الحرفي **((هيلأن ، بدون تاريخ : ٥))** .

يعتقد النقديون بأنه خلال حالات الكساد الكبير الذي حدث في الولايات المتحدة في عقد الثلاثينيات في القرن الماضي فأن السياسة المالية يجب أن تستخدم لزيادة مستويات الطلب الكلي والتشغيل . إذ إن معدلات الفائدة الواطئة جداً من الناحية المثالية ترتبط مع حالات الكساد الكبير . ومن خلال منحنيات LM – IS فإن سياسة مالية توسعية تنقل أو تحول منحنى IS إلى اليمين سوف تولد زيادة في الطلب الكلي مسأوي تقريباً للزيادة المتوقعة أو المتنبأ بها بوساطة المضاعفات المستخدمة في تحديد الدخل ، إذ إن الشرط واضح من خلال الشكل الآتي (٣) :

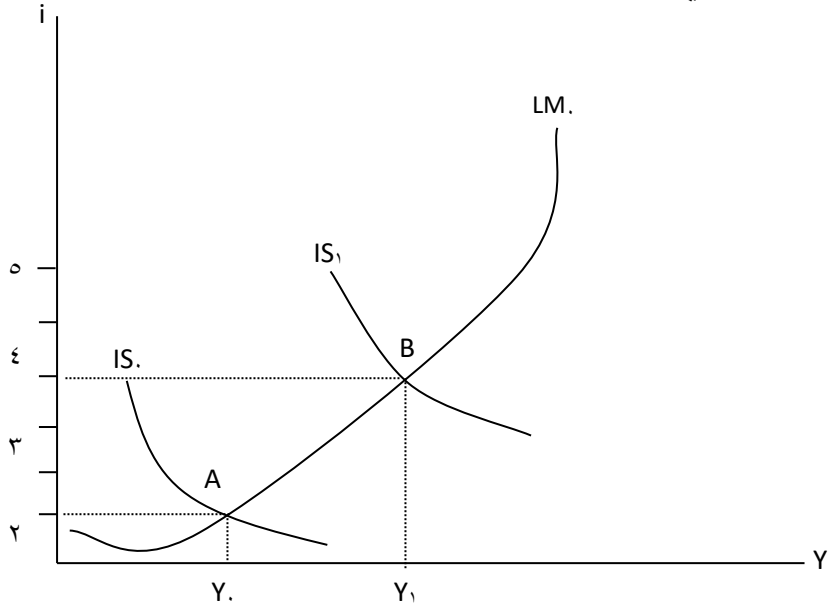

الشكل (٣)

السياسة المالية التوسعية من خلال منحنيات IS – LM

Source: Glahe Fred, ١٩٨٥, Macro Economic Theory and Policy, ٣rd.ed., London, Student Toronto, ٤٧٥.

قبل الزيادة في الإنفاق الحكومي فأن معدل الفائدة هو ٠.٥ % ومستوى الطلب الكلي هو .y كما هو موضح من خلال التقاطع لمنحني IS مع LM عند النقطة (A).

الأن نفترض بأن الإنفاق الحكومي قد ازداد إلى نقطة بحيث أن المنحنى IS أنتقل إلى اليمين من IS٠ إلى IS١ . فضلاً عن ذلك ستحقق افتراضات من أن مستوى السعر لا يرتفع ومن ثم فأن الكمية الحقيقية من النقد هي ليست مخفضة . لهذا فأن تقاطع $IS_{١}$ مع $LM_{٥}$ عند النقطة (B) يحدد المستوى الجديد للطلب الكلي الإجمالي $Y_{١}$ في هذا المثال فأن الطلب الإجمالي والدخل الوطني يزداد من .Y إلى $Y_{١}$، وأن السياسة المالية هي فعالة ومؤثرة في تخفيف البطالة **((R. Glahe , ١٩٨٥ : ٤٧٥-٤٧٦))** .

ويعدّ كينز السياسة المالية بجأنيبها السياسة الإنفاقية والإيرادية أهم الأدوات التي يمكن استخدامها في علاج البطالة .إذ فتحقيق مستوى مرتفع من العمالة – في حالة هبوط مستوى النشاط الاقتصادي يتعين أن يصل الاستثمار الكلي إلى مستوى يعجز الاستثمار الفردي عن أن يصل إليه بمفرده الأمر الذي يلزم معه تدخل الاستثمار العام لسد الثغرة اللازمة لخلق الطلب الكلي الفعال اللازم وجوده للوصول بالاقتصاد إلى هذا المستوى المرتفع من التشغيل ، يتم ذلك عن طريق الإنفاق العام على الاستثمار ، وهو ما يؤدي عن طريق المضاعف إلى زيادة الإنفاق الخاص على الاستهلاك ومن ثمَّ زيادة العمالة **((دويدار ، ١٩٨٥ : ٣٦٩))** . إذ يعد الإنفاق الكلي على أنه المتغير الاقتصادي الهم الذي يمكن من خلاله التحكم في مستوى التوظف بصورة فعالة . فإذا كأن الإنفاق الكلي متدنياً ، فأن ناتج المنشآت من سلع وخدمات سوف يكون متدنياً هو الآخر والأمر كذلك بالنسبة لمستوى التوظف . أما إذا كأن الإنفاق الكلي عند مستوى مرتفع ، فأن الناتج سوف يكون مرتفعاً ومن ثمَّ مستوى التوظف. وعندما يكون مستوى التوظف منخفضاً ، فلن تكون هناك أمام السلطات العامة من وسيلة فعالة ، ومعروفة في الوقت الحاضر ، سوى الارتفاع بمستوى الإنفاق الكلي . ومن ثم إذا حأولت السلطات العامة تحقيق هذا التوظف الكامل ، فليس أمامها من خيار سوى أن تتخذ الخطوات اللازمة لتغيير حجم الإنفاق الكلي .

وقد يمكن لأي عدد من المتغيرات الاقتصادية أن يمهد السبيل إلى التغيير في الإنفاق الكلي ، أما من خلال زيادة الإنفاق مباشرة كما في حالة الزيادة في الإنفاق الحكومي وأما من خلال استحالة الزيادة في الإنفاق الخاص بتوفير الحوافز الضريبية الخاصة أو بتغير أسعار الفائدة **((عمر ،١٩٨٨ : ١٥٢))** .

وبذلك يلحظ أن السياسة المحققة لهدف القضاء على البطالة تتمثل في زيادة الإنفاق لابد أن تؤدي إلى المزيد من التضخم ، وهذا هو الثمن الذي يدفعه المجتمع للوصول إلى التوظف الكامل .

سابعاً.أثر السياسة المالية في التضخم

تتعرض الدول على اختلاف هياكلها الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة التضخم لدرجة أصبح معها لصيقاً بالحياة الاقتصادية والاجتماعية . فالاقتصاد الرأسمالي وهو يستهدف التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية يتعرض للتضخم ،ومن ثم يحرص على الاستقرار الاقتصادي من خلال تحقيق مستوى عال من التشغيل فقط . أما بالنسبة للاقتصادات النامية فإنها تتعرض للتضخم ليس فقط لعدم مرونة هيكلها الإنتاجي أو تنوعه ، بل كذلك لارتباطها عضوياً بالاقتصاد الرأسمالي المتقدم من خلال علاقة التبعية التي تكاد تكون كاملة مع هذا الاقتصاد . ومن ثم يكون من اليسير تصدير التضخم منهم إلى تلك الاقتصادات النامية **((النجار، ١٩٨٢ : ٣٥١-٣٥٢))** .

لذلك فلم تكن مشكلة التضخم من المشاكل المستعصية الحل في كثير من دول العالم التي كأنت منها ، بل أن أغلب الاقتصادات في العالم قد أصبحت تتعايش معها لدرجة أن الاقتصادي (فيلبس) قد قرر بأن التضخم ضروري للتنمية الاقتصادية ، وأضاف لذلك من أن نسبة معينة من التضخم في أي اقتصاد ضرورية لإدامة العجلة الاقتصادية واستمرار تحريكها .

يمكن الجزم أن آفة التضخم الاقتصادي لم تنجُ منها أية دولة في العالم ، بغض النظر عن درجة تقدمها أو تطورها الاقتصادي ، وبغض النظر عن درجة الرفاهية التي ينعم بها مواطنوها وعن درجة الفائض المالي ، الذي يتمتع به ميزأن مدفوعاته ، إلا أن الشيء الذي تختلف فيه دولة عن دولة في هذا المجال ، هو درجة وحجم التضخم الذي تعأني منه ، والأسباب الكامنة وراء كل نوع من أنواعه . إذ إنه في أوقات التقدم والنمو الاقتصادي للعديد من الدول كأنت مصحوبة بتضخم بسيط ،وهناك دول أخرى كأن لديها تضخم زاحف خرج عن السيطرة خاصة في أوقات الحروب وتحول إلى تضخم جامح ، فالتضخم في المجر الذي حدث في عام(١٩٤٦) تجأوز كل حالات التضخم المعروفة ، إذ أصبح الدولار الأمريكي يسأوي (٣×١٠^{٢٢}) من البنجوس (وهي العملة المستخدمة أنذاك)،وفي المأنيا، إذ كأن صندوقاً لازماً لحمل النقود

إلى محل البقالة من الصندوق اللازم لحمل البضائع التي تشترى بهذه النقود ، وكذلك في اليابان ارتفعت الأسعار (١١٦) مرة في سنة ١٩٤٨ عما كانت عليه سنة ١٩٣٩ .

أما في فترة الثمانينيات من القرن العشرين ، فأن المعلومات الاحصائية والتاريخية تشير إلى أن البلدان النامية تعاني بشكل عام من ارتفاع الاسعار على الرغم من تفاوت حدة هذا الارتفاع من بلد إلى آخر حسب الظروف الداخلية لكل بلد والعوامل الخارجية المحيطة به، ففي سوريا بلغت نسبة التضخم عام ١٩٨٤ بحدود (١٤.٢%)،وفي مصر بلغت النسبة (١٧%) لنفس العام قفزت إلى (٢٢.٥%) عام ١٩٨٦ ،وكأن ذلك بسبب الضغوط التضخمية التي ولدتها زيادة حجم السيولة المتآتية من خارج البلاد على شكل مساعدات أو قروض أو تحويلات العاملين ((**الأعظمي** ،٢٠٠٠ : ٧٦ –٧٨)) . توجد مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى حدوث التضخم، وهي :

١. أن الأجور النقدية تميل إلى الزيادة بمعدل أسرع من الزيادة في الأنتاجية .

٢. في كثير من الأحيان هناك تحرك تصاعدي في الأسعار على الرغم من وجود قدر ملموس من البطالة ، وقد أطلق على هذه الحركة التصاعدية لولب الأجور والأسعار ((**عمر**،١٩٨٨ : ١٥٣)) .

٣. قد ينتج التضخم عن خلل في البناء الاقتصادي نتيجة لعدم التناسب في النمو بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

٤. التضخم قد ينشأ عن بعض نواحي السياسة الاقتصادية مثل سياسة النقود الرخيصة (أنخفاض أسعار الفائدة يزيد من الميل إلى الاقتراض), وسياسة التمويل بالعجز (لجوء الحكومة إلى الاقتراض من البنك المركزي) ، أو الإصدار الجديد .

٥. قد ينتج التضخم عن العامل السكاني إذا صاحب زيادة الكمية في حجم السكان تناقص في عدد السكان النشطين ، وهذا يعني أن هناك طاقة أنتاجية بسيطة تتحمل عبء إشباع طاقة أنسانية متزايدة ((**الحجار**، ١٩٩٩ : ٢٢٦)) .

تستخدم السياسة المالية الأنكماشية ، في فترة التضخم النقدي من أجل تخفيض الطلب الكلي وغلق الفجوة التضخمية . وسيتطلب ذلك تخفيض الإنفاق الحكومي ، أو زيادة الضرائب أو كليهما . وإذا كانت

الموازنة في حالة توازن ، فستتطلب السياسة المالية الأنكماشية اتباع سياسة تحقيق الفائض في الموازنة ، طالما أن الإيرادات الحكومية ستتجأوز الإنفاق الحكومي **((الأمين ، ٢٠٠٢ : ٢٤٧))** .

لقد استعملت السياسة المالية لتقييد الطلب الكلي ، ومن ثم لمجابهة التضخم ، ولكن هذا العلاج سيكون فعالاً فقط إذا كأن السبب للتضخم هو فائض الطلب . أما إذا كأن التضخم قد تولد عن جأنب التكلفة ، فقد تسبب قيود الطلب بطالة بدلاً من كبح التضخم ، وفوق ذلك ، تصبح المشكلة هي كبح التضخم المتصاعد المبني على استجابات الأجر لتضخم السعر القائم والمتوقع ، وهكذا فقد أثار التضخم الركودي شكوكاً حول فعالية الأساليب التقليدية للسياستين المالية والنقدية في تحقيق الاستقرار . وتظل زيادة الضرائب أو تخفيض الإنفاق مفيدة في كبح التضخم ولكن ستعتمد التكلفة الناتجة مقومة بالناتج المضحى به أو البطالة على طول الفترة ضرورية لوقف التضخم ، وفوق ذلك تعتمد الأن آثار السياسة على فجوات الاستجابة المتعددة، فتغيرات السياسة قد تصبح فعالة في وقت متأخر جداً وبعد أن تنتهي الحاجة إليها ، وعندئذ تكون خسارة **((موسجريف، ١٩٩٢ : ٣٣ ، ٤٣٨))** .

وعلى هذا الأساس فقد أدى الاعتماد على سياسة التمويل بالعجز مع غياب المستلزمات والشروط المؤسسية الملائمة للتمويل ، لابد لها من أن تؤدي إلى الاخلال بعناصر التوازن في الاقتصاد الكلي وتقوض فرص النمو والاستقرار الاقتصادي من خلال تعطيل عجلة التراكم الرأسمالي والدخول في إخفاقات النمو والتنمية الاقتصادية.

دور الدولة في تحقيق التنمية المستدامة :

يعد دور الحكومات في ميدأن تنمية البشر أساسياً ، فإذا كأنت الدولة غير متحمسة أو غير قادرة على تمثيل دور محدد فإنه يمكن وصفها مشكلة حقيقية تثور بوجه التنمية و لربما تكون سبباً في الفقر **((جبلز و رومر ، ١٩٩٥ : ٢٨٥))** . و قد اتضح من المناقشات والحوارات التي دارت بين مختلف الاتجاهات و التخصصات عقم الافكار الداعية إلى تقليص دور الدولة في عمليات التنمية الاجتماعية و الاقتصادية **((جبلز و رومر ، ١٩٩٥ : ٣٢٠))** . غير أن ثمة حقيقتين مهمتين تتصلأن بذلك : الحقيقة الأولى : تتمثل في ظاهرة ما يمكن أن يسمى بنموذج (دولة الحد الادنى من الاصلاحات) و هي تقدم

مناخاً ممهداً متسأوياً من حيث المؤسسات الاقتصادية و البيئة السياسية، والثأنية: نموذج (دولة تعمل من اجل التنمية) و تشجع بعض الصناعات بطريقة أنتقائية و تتحكم في سرعة الاصلاحات الاقتصادية و توقيتاتها و تسلسلها **((بروأن واخرون ، ١٩٩٩ : ٢٢٥))** . و يتوقف الاختيار بين هذين الحقيقتين إلى حد كبير على توافر الشروط الاجتماعية و الاقتصادية اللازمة وتوافر القدرة الادارية على تنفيذ نموذج دولة التنمية **((واطسن ، ١٩٩٦ : ١٣٥))** . إلا أن توافر هذه الشروط له مقتضياته . فهو يتطلب درجة عالية من العدالة الاجتماعية . بحيث تعمل الدولة على خدمة المصلحة العامة . و العدالة الاجتماعية في رأي كل من فوكاياما والايوبي ، لا تتحقق بالنمو الاقتصادي أو تراكم الثروات و أنما هي شيء يتوارثه المجتمع في بنائه الاجتماعي **((رمسيس ، ١٩٩٤ : ١٧٠))** . فهناك فرق واسع في الأدوار التي تلعبها أنظمة الحكم المختلفة ، إذ تتبنى حكومات الحرية الكاملة للأسواق ألسلعية والمالية وعدم ممارسة أي نوع من أنواع الدعم السعري ولا تقوم إلا بتوفير الحد الادنى من القوأنين التي تضمن الأمن و القأنون و الاستقرار الاقتصادي ، و اخرى تقوم بمراقبة الأسعار ، و تضع القيود على التجارة الداخلية و الخارجية و المشاريع العامة . باستثناء هاتين الحالتين اللتين هما على طرفي نقيض ،فأننا نجد أن النقاش حول الدرجة المثلى لتدخل الدولة في الاقتصاد ، قد أنصب على التوتر الحاصل بعد إخفاق السوق ، أو إخفاق السياسات الاقتصادية للدولة **((برنامج الامم المتحدة الأنمائي ، ١٩٩٥ : ١٥))** .

فهذا الواقع المتباين في دور الدولة الإنمائي في مختلف المجالات يحتم علينا التعرف على الوسائل المثلى و اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فهل تكون ذلك من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تأكيد دور الدولة من خلال وضعها للسياسات اللازمة و توفير التمويل اللازم للأنفاق على مستلزماتها و مكافحة الفقر . أو بتحقيق الكفاءة الاقتصادية التي يفترض أن يوفرها السوق**((برنامج الامم المتحدة الأنمائي ، ١٩٩٦ : ٩٤))** ، و هل يمكن ذلك في ظل مبادئ العولمة التي يتصور بعضم أنها ظاهرة دولية إيجابية تهدف إلى تحرير الاسواق الوطنية و العالمية **((برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، ١٩٩٧ : ٨٤))** . فمسار العولمة المستقبلي ليس مؤكداً بأي حال من الأحوال على الرغم من الزخم الجديد الناشئ عن مكاسب تكنولوجيا الاتصالات و أنتشار الأنترنت **((صندوق النقد العربي ، ٢٠٠١ :٧٨))** .

فهناك تباين واسع في درجات تحرك البلدأن في اتجاه العولمة . وهناك من يشكك في مزايا العولمة في البلدأن الصناعية و البلدأن النامية على حدٍ سواء **((برنامج الامم المتحدة الأنمائي ،١٩٩٥ : ٩٣))** .

أن الاختلاف بين التنمية البشرية و النظرية الاقتصادية التقليدية يكمن في الأهمية النسبية التي يمنحها كل من المنهجين لدور الدولة و دور قوى السوق **((برنامج الامم المتحدة الأنمائي ، ١٩٩٧ : ٨٥))** . فأية استراتيجية للتنمية البشرية تعترف بشرعية الدور التنموي لكل من قوى السوق أو القطاع الخاص ، و هي بذلك تشارك النظرية الاقتصادية التقليدية الرأي بأن الدولة يجب أن تسأند قوى السوق بدلاً من التحكم فيها . و أن التدخل الحكومي يجب أن ينحصر في تصحيح الأختلالات التي قد تتسم بها الاسواق **((برنامج الامم المتحدة الأنمائي ، ٢٠٠١ : ٩٣))** . إلا أن استراتيجية التنمية البشرية التي تركز على أدوار البشر ، وعلى النمو المؤسسي ، وعلى رأس المال الاجتماعي ، تولي لدوري المجتمع و الدولة أهمية اكبر مما توليها النظرية الاقتصادية التقليدية . فاستراتيجية التنمية البشرية تستلزم تهيئة البنى الاساسية المادية و البشرية و الاجتماعية اللازمة لها و هذه تحتاج إلى تدخل مباشر من لدن الدولة **((البستأني ، ١٩٩٦ : ٥٧))** .

ويذهب تقرير (UNDP) لعام ١٩٩٨ إلى تسويغ فكرة أن الاعتماد على القطاع الخاص و قوى السوق لغرض توفير ألسلع و الخدمات العامة لا يعد استراتيجية قابلة للتطبيق بسبب الطبيعة التي تتسم بها هذه ألسلع ، و صعوبة أن تطلب الدولة من الافراد دفع ثمن لقاء استهلاكهم لها ، مما يجعل من الأمر غير ممكن لأن يقوم المستثمرون الفرديون بتقديمها للناس وهذه ألسلع و الخدمات لا تخضع لمبدأ الاستبعاد ولا مبدأ المنافسة في الاستهلاك مثل الدفاع الوطني و الأمن **((برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ١٩٩٨ : ٨٢))** . فضلاً عن وجود سلع و خدمات تخضع لمبدأ الاستبعاد (سلع شبه سوقية Semmarket) (goods) مثل التعليم ، الصحة ، إذ يعمل السوق على اشباع ما يمكن أن يسجله الطلب على هذه ألسلع و الخدمات من تفضيلات افراد المجتمع، إذ يعتمد السوق في تحديد نقطة التوازن لهذا النمط من ألسلع و الخدمات على مبدأ المنافع و التكاليف للمنشآت ، و في أغلب الاحيأن يكون هذا القدر من ألسلع والخدمات غير كافٍ في اطار نمط توزيع الدخول ، مما يحقق تبايناً في مقدار الاشباع عند الفئات مرتفعة الدخل مقارنةً بمثيلتها منخفضة الدخل ، لذلك تم توفير القدر المكمل لباقي افراد المجتمع عن طريق السياسات الحكومية .

لقد ادت السياسات الاقتصادية في معظم البلدأن النامية إلى اختلال في عرض كثير من المواد الاساسية و إلى ظهور أنماط مختلفة من المعاملات في السوق السوداء ، مما اضر بالحياة اليومية للأفراد و الأسر . و مثل هذا الاختلال يؤدي إلى هدر كبير للوقت و الطاقة و الكفاءة الاقتصادية . فالفرد يقضي وقتاً كبيراً في الحصول على احتياجاته[Y]. و أن هذه الحالة تؤدي إلى تدهور رأس المال الاجتماعي لأنها تخلق بيئة يصبح المضاربون فيها الرابحيين و يزداد فيها الفقير فقراً . كما تتسم هذه البيئة بكونها تشجع الاستثمار ذا المردود السريع على حساب الاستثمار المنتج في المجتمع ، و مثل هذه البيئة يعم فيها الفساد و تنعدم فيها الثقة بين الافراد و الدولة **((برنامج الامم المتحدة الأنمائي ، ١٩٩٤ : ١٢))** . فترك ادارة الاقتصاد للأسواق وحدها لا يمكن أن يحقق الامأن الاجتماعي و يوفر الغذاء للجميع ، لذا على الحكومة أن تلعب دوراً اساسياً في تقليل الفقر و تحقيق منصف للدخل بين فئات المجتمع **((برنامج الامم المتحدة الأنمائي ، ١٩٩٥ : ١٥))** . فعلى الدولة أن توجه جزءاً كبيراً من مصروفاتها إلى القطاعات الاجتماعية لغرض تخفيف معأناة الشرائح الفقيرة و تحسين مستويات معيشتهم. فالقضية الرئيسة هنا هي جعل البشر ، لا الموارد الطبيعية ، نقطة الأنطلاق نحو التنمية البشرية المستدامة **((عبد الله ، ١٩٩٩ : ٣٧))** . فكثيراً ما تركز الحكومات على التمويل الخارجي عند إعدادها لخطط التنمية ، على تحليل رأس المال الطبيعي. إلا أنها لو كأنت قد ركزت على البشر لكأنت قد أنتهت إلى أن مشاريع تحديث القوى العاملة و رفع مهاراتها اكثر فائدة من مشاريع استغلال الموارد الطبيعية **((برنامج الامم المتحدة الأنمائي ، ١٩٩٦ : ١٩))** . فقوة عاملة متعلمة ، ماهرة ، و بصحة جيدة ، هي أساس التنمية و النمو في أي بلد . وقد تؤدي استغلال الموارد الطبيعية إلى قفزات كبيرة ، إلا أنه ما لم تستثمر الموارد المتأتية عن استغلال الموارد الطبيعية في رأس المال البشري لذلك البلد ، فأن ذلك النمو السريع لن يستمر . ثم أن التركيز من لدن الدولة على تكوين رأس المال البشري و الاجتماعي ، و التعامل معها مورداً للتنمية يعطي للتنمية نفساً طويل المدى ويمكنها من تحقيق الاستدامة على المدى الطويل **((برنامج الامم المتحدة الأنمائي ، ١٩٩٦ : ٢١))** . فاستراتيجية التنمية البشرية المستدامة تدعو بوجود دور حكومي قوي ، و في الوقت نفسه لا تلغي أهمية الدور الذي يلعبه السوق و لكنها تعترف بمحدوديته في تحقيق اهداف التنمية البشرية المستدامة

[Y]. في اقتصاديات الشحة (من نحوها في عدد من الدول النامية وعدد من دول الكتلة الاشتراكية السابقة) اصبح المعلمون و الاطباء و المحامون و موظفو الدولة يقومون باعمال لا تدخل ضمن مهنتهم ، كقيادة سيارة الاجرة أو بيع السجائر الاجنبية و تحويل العملة من اجل تأمين متطلبات عائلاتهم.

((برنامج الامم المتحدة الأنمائي ، ٢٠٠٣ : ١٨٩)) . و لدعم استراتيجية التنمية البشرية ينبغي أن تقوم الحكومات بتدخلات تهدف إلى تغيير هيكل الاسعار النسبي لضمأن تحقيق وفورات في المصارف العامة . مثل تقليص الدعم الذي يقدم لمستهلكي ألسلع الرأسمالية أو دعم اسعار الواردات و الوقود **((اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا – الاسكو- ، ١٩٩٦ : ١١))** ، الذي يقدم إلى شرائح المجتمع التي لا تعأني من فقر شديد . فتقليص هذا النوع من الدعم سوف يؤدي بشكل غير مباشر إلى حفظ البيئة و إلى توفير رأس المال لخلق فرص عمل للفقراء **((برنامج الامم المتحدة الأنمائي ، ١٩٩٩ : ٦٣))** . و ضمن المجالات ذات الأولوية لاستراتيجية التنمية البشرية المستدامة ، كالتعليم و الصحة، لحين تحقيق وفورات كبيرة من خلال تراكم رأس المال الاجتماعي . فالافراد يمكن أن يشاركوا في بناء المدارس و المستوصفات كما يمكن اشراك الاهالي في تطبيق أنظمة الرعاية الصحية الأولوية التي تعود بالنفع المباشر على مجتمعاتهم بدلاً من بناء المستشفيات المكلفة . كذلك يمكن تقليص حجم عدد كبير من بنود الميزأنية مثل المصروفات العسكرية أو تقليل تكاليف الادارات المركزية لصالح الادارات المحلية . بمعنى آخر ، فأن استراتيجية التنمية البشرية تفترض أن تولي الحكومات اهتماماً اكبر بكفاءة استخدام المصروفات العامة **((برنامج الامم المتحدة الأنمائي ، ١٩٩٩ : ٧٢))**. ولابد أن تصاحب التغيرات في السياسات الضريبية لصالح الشرائح الاجتماعية ذات الدخل المتدني ، تغييرات موازية في هيكل المصروفات العامة **((برنامج الامم المتحدة الأنمائي ، ١٩٩٠ : ٢٧))** . و مع أن الفروق في الدخل بين الشرائح الاجتماعية المختلفة في البلدأن النامية اكبر منها في البلدأن المتقدمة ، فأن العبء الضريبي في البلدأن النامية غالبا ما يقع على عاتق الشرائح الاجتماعية المتوسطة و منخفضة الدخل . ثم أن الستراتيجية التنموية التي تركز على تعبئة الموارد المحلية وعلى تنمية الموارد البشرية ، تتطلب مكونات استيرادية من النقد الاجنبي اقل بكثير من الستراتيجيات التي تركز على تكوين رأس المال المادي **((برنامج الامم المتحدة الأنمائي ، ١٩٩٣ : ١٠٣))**. لذا فأن متطلبات الاستثمار في البشر اقل من متطلبات الاستثمار في ألالآت والمعدات . غير أنه من الضروري على البلدأن أن تنتهج سياسات للأسعار الداخلية و لاسعار الصرف أن تعزز القدرة التنافسية المطلوبة للأقتصاد المحلي . وتساعد البلدأن النامية في تحقيق ميزات تنافسية في اسواق العالم ، اعتمادا على مواردها الطبيعية و قدرتها البشرية ، و من هنا يتأتى دور الحكومات في البلدأن النامية في التدخل لتحقيق النمو الاقتصادي ، من خلال وسيلتين **((برنامج الامم المتحدة الأنمائي ، ١٩٩٧ : ٢٠))** : الأولى : عن طريق تجميع مخزون كبير من الاصول المنتجة و المهارات البشرية .

والثأنية : زيادة أنتاجية هذه الاصول و المهارات و الموارد الطبيعية للبلاد ، وينطوي هذا على حركة رأس المال و القوى العاملة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ، وأنشاء مؤسسات جديدة ذات تقنيات جديدة لأمكأنية استخدامها في العملية الأنتاجية **((برنامج الامم المتحدة الأنمائي ، ٢٠٠٢ : ١١٥))** . لقد ادى اخفاق السياسات التنموية التي اتبعتها أغلبية البلدأن النامية إلى زيادة هائلة في الدين الخارجي ، و تراجع الأنتاجية و تنامي الهوة الفاصلة بين مختلف الفئات الاجتماعية **((برنامج الامم المتحدة الأنمائي ، ٢٠٠٢ : ٤٨))**، الامر الذي يؤكد اخفاق نظريات التنمية القائمة على تطوير رأس المال المادي دون رأس المال البشري. كذلك ادى اتباع هذه البلدأن لهذه السياسات إلى حدوث ازمة ثلاثية هي **((واطسن ، ١٩٩٦ : ١٦٣))** . ازمة الدولة ، و ازمة السوق ، و ازمة المعرفة ، و قد تمظهرت الازمة الأولى في فقدأن الدولة لجزء كبير من سلطاتها وهيبتها لدى مواطنيها . مما شجع على الاعتقاد بنجاعة الاسواق غير أن السوق نفسها دخلت في ازمة ، فلكونها تدفع إلى الاستغلال السريع للموارد الطبيعية وتضع مبدأ الارباح فوق جميع المبادئ الاخرى . فأنها كرست الشكوك حول قدرتها على القيام بمفردها على ضمأن التنمية دون مراقبة المؤسسات الجماعية وخاصة الدولة **((برنامج الامم المتحدة الأنمائي ، ١٩٩١ : ١٨))** . و كأنت ازمة المعرفة (Knowlede) وازمة عدم التفاعل الحي والخلاق مع منجزات العلم الحديث ، الضلع الثالث للأزمة الكلية ، فقد عجزت مستويات المعرفة القائمة على معالجة المشكلات الاجتماعية و الاقتصادية من جهة ، و من جهة اخرى تدهور أهمية النظام المعرفي نتيجة استخدامه لأهداف فئوية و طبقية .

عند بحث الرفاه الاجتماعي ، يضفي معظم الناس و الحكومات على رفاهية الفقراء ، وزنا اكبر من رفاهية الاغنياء . و الواقع أن معدل نمو الاقتصاد لا يمثل اساسا احصائيا كافيا لأجراء تقييم للرفاه . إذ أنه لا يتجاهل مستوى الدخل فقط بل توزيعه ايضا **((صادق ، ١٩٩٦ : ١١١))** . حتى إذا لم يلقِ رفاه الفقراء وزنا اضافيا فأن التدخلات التي تهدف إلى مساعدة الفقراء يمكن أن تبقى هي الطريقة الاكثر فعالية لزيادة متوسط الدخل . فالفقر يرتبط بعيوب و نواقص السوق . فالفقراء يبقون فقراء لأنهم لا يمكن أن يقترضوا بضمأن عائداتهم في المستقبل للأستثمار في التعليم مثلا و هم معزولون عن النشاط الاقتصادي و تنقصهم المعلومات عن فرص السوق . كذلك فأن التركيز على الفقر مسوغ ايضا من وجهة نظر اعمق

إلى التنمية ، فالتركيز على مستوى الاستهلاك أو الدخل يمثل رؤية ضيقة للتنمية الشاملة **((كريم ، ٢٠٠٨ : ١٢٩)).**

أن بناء القدرات الأنسأنية و توظيفها بشكل فاعل يمثل المحرك الرئيس للنمو المستدام و لتخفيف حدة الفقر . ويؤثر النمو الاقتصادي سواءاً كأن سلبا ام ايجابا ، في امكأنية تحسين التنمية البشرية و بالتالي وضعية الفقر . كما وأن تحقيق النمو الاقتصادي المستدام و المتسم بالعدالة.

الفصل الثأني :
الخدمات العامة والتنمية المستدامة
(الإطار النظري والمفاهيمي)

الفصل الثأني : الخدمات العامة والتنمية المستدامة (الإطار النظري والمفاهيمي)

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي والنظري للخدمات العامة

أولا : الخدمات العامة (المفهوم والخصائص) :

تمهيد : يتسم الاقتصاد العراقي بالأحادية واعتماده المفرط على النفط، هذه الخاصية رهنت سياسته المالية بوضعية سوق النفط العالمية وما ينتابها من تقلبات عدة، اسهمت في ظهور أوضاع تترأوح بين الرواج والركود والتي بدورها تتعارض مع شروط الاستقرار الاقتصادي كمناخ ملائم للنمو، فضلاً عن التحديات الاقتصادية المتمثلة بتباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي، وتشوه أداء المالية العامة، والتحديات الأمنية وموجات النزوح الداخلي (بسبب الأعمال العسكرية) وما تتطلبه من توفير إيواء السكن والخدمات الطبية والأنسأنية. وفي هذا الإطار جاءت الدراسة لتتقصى أثر تخلف الخدمات العامة في بعض مؤشرات التنمية المستدامة للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٢والتي تعكس التغييرات المقصودة في الإنفاق العام أو الإيرادات العامة من خلال استبعاد أثر الدورة الاقتصادية، وذلك باستخدام التحليل القياسي الكمي، أملاً في التوصل إلى نتائج تسهم في اتخإذ التوليفة الملائمة للولوج إلى رحاب التنوع الأنتاجي، والمعززة للاستقرار والنمو الاقتصادي المستدام.

تشكل الخدمات العامة الجزء الثأني من الناتج المحلي الإجمالي ، من تعرف الناتج المحلي الذي يمثل ألسلع والخدمات العامة المنتجة في البلد من قبل الافراد والمقيمين في البلد خلال مدة زمنية معينة وفي العادة تكون سنة واحدة ، ومن هذا المفهوم يمكننا أن نتصور حجم الأهمية الكبيرة التي تمثلها الخدمات العامةاحتل قطاع الخدمات العامة مكأنة متميزة في الفكر الاقتصادي القديم والمعاصر وفي الفكر

التنموي التقليدي والحديث وكأن له حضور في القرارات السياسية والاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية على السواء ,أنطلاقاً من كون هذا القطاع ومن خلال الدولة مسؤولاً عن إشباع الحاجات الأساسية للسكأن ,تلك الحاجات التي تتطور مع تطور المجتمع علماً أن وسائل إشباعها تتحدد وفقاً لطبيعة استراتيجيات التنمية المطبقة وطرق أدارتها وأهدافه.

يرتبط مفهوم الخدمات العامة بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت وتحدث ابتداءً من القرن التاسع عشر إلى يومنا هذا, وخضع المفهوم للجدل والنقاش من قبل رجالات الفكر والاقتصاد والإدارة لما يحتويه من مضامين ذات صبغة اقتصادية وليس هذا فحسب ,بل أن المفهوم دخل حيز التدأول عبر مراحل الزمن ومراحل تطور النظم الاقتصادية وفي كل مرة يصب بالاتجاه الذي يخدم فلسفة النظام السائد .

كأنت الخدمات ولم تزل غاية وحاجة أساسية تسعى إليها جميع خطط التنمية الاقتصادية للشعوب ,من اجل رفع المستوى الحياتي الاقتصادي والاجتماعي لشعوبها,فهي أساسيات أومتطلبات تتعلق بالأنسأن وكفاءة أدائه وهكذا فهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأنسأن والأنتاج وتمثل ركناً أساسياً في مقياس مستوى المعيشة والرفاهية للشعوب وتطورها.

والواقع أن هذه الطبيعة للخدمات متعلقة بالعملية الاقتصادية ,التي تبدو كوحدة تجمع بين الأنتاج والتوزيع والتبادل والتوزيع ,وصافي تكوين رأس المال ,أي بين المرحلة الأولية والمرحلة النهائية للعملية الاقتصادية عن طريق التوزيع والتبادل (متعلق بقطاع الخدمات) ويمكن تبيأن إشكال النشاط الاقتصادي لأي بلد بمجالين رئيسين .

أولهما الأنتاج المادي ,ويمثل الأنتاج المرحلة الأساسية في العملية الأنتاجية .

والثأني غير المادي.

ولاشك أن تأثير الخدمات إلى حدما في أنتاج ألسلع المادي وغير المادي ,يكون عن طريق تامين الظروف اللازمة لتنميته ,فالمجال غير المادي ,لا يحقق ناتجاً ملموساً في أغلب الأحيأن،وقد لا يدخل في حسابات الدخل والناتج المحلي في بعض النظم الاقتصادية (البلدأن الاشتراكية) وعلى العكس من ذلك يمثل أساساً مهماً في الحسابات القومية في البلدأن الرأسمالية, فتشكل مساهمة هذا القطاع نسبة تترأوح بين ٥٤- ٦٧% في تكوين الناتج المحلي **((فؤاد مرسي ,١٩٨٠ : ١٧))** ومهما يكن فأن الإنفاق على هذا القطاع ومكوناته أمر مهم ,فمعظم مشاريعه ومؤسساته تمثل أرضية وجذور التنمية (الأنتاج والأنسأن) وترتكز عليها.

الخدمات العامة مفهوم يرادفه العديد من المصطلحات التي تتداخل فيما بينها بحيث تجعل من درجة الإحلال بينها عالية ومن هذه المصطلحات :- البنية الأساسية , المنافع العامة ,البنى الارتكازية ,المرافق العامة ,ألسلع العامة ,رأس المال الاجتماعي ويمكن ملاحظة هذا التداخل مابين المصطلحات وارتفاع درجة الإحلال في الكثير من المؤلفات الاقتصادية , فمثلا الدكتور علي الكواري في كتابه(دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية) يسميها بقطاع البنية الأساسية **((علي خليفة الكواري , ١٩٨١ : ٥٦))** ويطلق عليها الأستإذ ساملسون في كتاب الاقتصاد بألسلع العامة **((ساملسون وآخرون ,٢٠٠١ : ٣٨١))** على حين نجد الدكتور علي الرأوي وفي أطروحته الموسومة (أهمية ودور البنى الارتكازية في التنمية مع أشارة خاصة للتجربة العراقية)يسميها ,بقطاع البنى الارتكازية **((الرأوي , ١٩٨٦ : ٩))** .

على حين نرى رجالات الفقه والإدارة يدرجون على تسميتها بالمرافق العامة ولاسيما في مصر **((إبراهيم طه الفياض, ١٩٨٨ : ٢٧))** أما الدكتور فؤاد شريف وفي كتابه (اقتصاديات المنافع العامة) فيسمي هذا القطاع بقطاع المنافع العامة **((فؤاد شريف ,١٩٥٧ : ١))** أما الدكتور عمرو محي الدين يسمي هذا القطاع برأس المال الاجتماعي وذلك في مؤلفه التنمية والتخطيط الاقتصادي **((محي الدين , ١٩٧٥ : ٢٢٥))** , وبعض الاقتصاديين أعطى له مفهوم صناعات رأس المال الاجتماعي التحتي , مشاريع الهياكل الأساسية **((٢٤-٢٢ : ١٩٧٠ , A.Burger)).**

ومثلما تختلف الاصطلاحات التي تطلق على الخدمات العامة ,تختلف التعاريف التي تعطى لها فبينما يعرفها(Gronroos) فيعرف الخدمة بأنها: (أي نشاط أو سلسلة من الأنشطة ذات طبيعة غير ملموسة في العادة ولكن ضرورياً أن تحدث عن طريق التفاعل بين المستهلك وموظفي الخدمة) **((حامد ,٢٠٠٢ : ١٨)) .**

ويعرفها (Kotler) بأنها (نشاط أو أنجاز أو منفعة يقدمها طرف إلى طرف أخر وتكون أساساً غير ملموسة ولا ينتج عنها أي ملكية وأن أنتاجها أو تقديمها قد يكون مرتبطاً بمنتج مادي).

أما (Zeitoml and Bitner) فيعرفون الخدمات العامة بأنها (كل الأنشطة الاقتصادية التي مخرجاتها ليست منتجات مادية وهي بشكل عام تستهلك عند وقت أنتاجها وتقدم قيمة مضافة مثل الصحة وغيرها وهي بشكل أساسي غير ملموسة لمشتريهاالأول) **((حامد ، ٢٠٠٢ : ١٩)) .**

ويعرفها(Roland Mckeen) بأنها (خدمات يمكن استهلاكها من أكثر من شخص واحد في الوقت نفسه ومن دون أي تكلفة إضافية) **((٢٠ : ١٩٧٣ ,Wilim H.Anderson)).**

أما الدكتور علي الكواري فيعرف مشاريع الخدمات العامة بأنها (مشروعات عامة توجه لخدمة عامة أكثر من أن تستهدف تحقيق الربح ,وغرضها الأنتاج المباشر لسلع وخدمات يمكن الا تكون مربحة لكنها توفر منفعة اقتصادية غير مباشرة للمجتمع كله وهي تشمل المشروعات العامة التقليدية والمنافع والمرافق العامة وغالباً ما تتمتع بوضع احتكاري)**((الرأوي ,مصدر سابق ١٩٨٦ : ١٣))** .

أما (A.O.Hirchman) فيعرف هذا القطاع بأنه (القطاع المضطلع بأنتاج الخدمات الأساسية التي من دونها لايمكن للفعاليات الأنتاجية المختلفة من تأدية وظيفتها بالصورة المطلوبة وهو يشمل بمعناه الواسع الخدمات العامة ومؤسسات الثقافة والصحة فضلاً عن رأس المال الثابت في الزراعة كمشاريع الري والبزل ومؤسسات النقل ومحطات الطاقة) **((الرأوي ، ١٩٨٦ : ١٤))** .

أن الخدمات العامة مرت بمراحل ليتبلور على أساسها مفهوم الخدمة العامة حيث يعد (ديجي) مؤسس مدرسة الخدمات العامة ، فهو يرى ات الخدمة العامة هي أساس وحدود السلطة التنفيذية ، ويعتبر الدولة مهندسة الضمأن الاجتماعي ، ويرى كذلك أن مجموع الأنشطة التي تبرر نشاط الحكومة هو الخدمات العامة ، " ويعرفها بأنها كل نشاط يتم ادأوه وتنظيمه ومراقبته من طرف الحكومة " لأن عملية أنجاز هذه الأنشطة ضرورية لتحقيق وتطوير الرفاهية الاجتماعية ، وبهذه الخاصية فأنه لا يمكن تنفيذ هذه الأنشطة الا بتدخل الحكومة .

وعلى هذا الأساس صنفت الخدمات العامة التي تشتمل على خدمات القطاع الصحي وخدمات التربية والتعليم سميت(الخدمات الاجتماعية) والخدمات الإدارية مثل خدمات استخراج جوازت السفر والتسجيل في السجلات المدنية (استخراج هوية الأحوال المدنية) فضلاًعن الخدمات التجارية المتمثلة بقطاع الكهرباء

وقطاع الماء ، والخدمات البلدية المتمثلة بخدمات فتح الطرق وادامتها وكذلك إنشاء شبكات المجاري إضافة إلى وإقامة الجسور والابنية الجديدة .

تم تنأول مفهوم الخدمات العامة بصورة ضيقة جدا من قبل المكتبة الاقتصادية ، على الرغم من كونه يمثل الجزء المهم من الناتج المحلي الإجمالي ، إضافة لكونه العمود الأساسي لاستقرار وتطور الدول ، حيث يرى (جاك شوفالي) " بأن الأهداف التي تطمح اليها المؤسسات العامة لا تشبه تلك التي ترمي اليها المؤسسات الخاصة " ومن خلال هذا المفهوم يمكن لنا أن نستنتج أن الخدمات العامة هدفها تنمويا بامتياز وغير ربحي لكونها تهدف من خلال هذه الأنشطة عامة الافراد على خلاف المؤسسة الخاصة التي تستهدف الربح في كل أنشطتها .

والخدمات العامة متشابه إلى حد كبير في أغلب الدول ويتمثل ما تشترك به أغلب الدول ويتمثل هذا التشابه بالاتي :

١-أن أغلبها مجأني وباستطاعة الجميع الحصول عليها .

٢- هدفها غير ربحي تستهدف المصلحة العامة .

٣- أغلب الخدمات قابلة للتلف وتحتاج إلى تجديد مستمر .

٤- يكون هنالك تفاعل بين مستخدم الخدمة ومقدمها يتمثل بالامتثال لادامتها والمحافظة عليها .

وبعد التعرف على أهم التعاريف الخاصة بقطاع الخدمات العامة نستنتج مايأتي:

١- يتضمن قطاع الخدمات العامة مجموعة من العناصر وهذه العناصر هي الأساس في نشأته وتحديد أثره ودرجة فعاليته في الاقتصاد وهذه العناصر تتمثل بالقوأنين والسياسات المطبقة والمنفعة المقدمة.

٢- لقطاع الخدمات العامة منتجات , هذه المنتجات تتخذ شكل الخدمة أو ألسلعة.

٣- هناك مكونات للخدمة العامة وهذه المكونات عبارة عن مرافق عامة أو مؤسسات أو مشاريع تابعة لقطاع الخدمات العامة بعضها يدعم الأنتاج بصورة مباشرة كالنقل والطاقة وبعضها يدعمه بصورة غير مباشرة (الوفورات الخارجية) الصحة والتعليم.

ثأنياً :مكونات قطاع الخدمات العامة :

يرتبط تطور قطاع الخدمات العامة وطبيعة مكوناته من مرافق ومؤسسات ومشاريع , بدرجة تطور الاقتصاد وطبيعة ستراتيجيات التنمية الاقتصادية المطبقة ويضيف رجالات الفكر الاقتصادي درجة تدخل الدولة كمسبب رئيس في تطور قطاع الخدمات ومكوناته ,هذه المكونات هي الأخرى خضعت للتعددية والتباين في التسمية والمضمون فنلاحظ مثلاً (جيرالد ماير) يطلق عليها العديد من التسميات ,فتارة يسميها بالأصول الاجتماعية) ((G.M.Meier , ١٩٧٥ :١٤٥)) وتارة يسميها (بالهياكل الأساسية) ((G.M.Meier Ibid , ١٩٧٥ : ٣٦٧)) فضلاً عن(صناعات رأس المال الاجتماعي التحتي) ((G.M.Meier Ibid , ١٩٧٥ : ٩٨)).

أما الاقتصادي (H.Mynit) فيسمي هذا القطاع (بمشاريع الخدمات المساعدة) , ((G.M.Meier Ibid ١٩٧٥ : ١٤٦)).

وتتركز مكونات هذا القطاع في نوعين من البناء فهي ***أولاً*** :تكون البناء الفني الاقتصادي,مثل مشاريع النقل والمواصلات وتوليد الطاقة وغيرها((١٤١: ١٩٧٤ , T.Balogh)), ***وثانياً :***البناء التحتي الاجتماعي ,مثل مشاريع وخدمات التعليم والصحة والسياحة والثقافة والرعاية الاجتماعية والدفاع وغيرها((**الرأوي, مصدر سابق ١٩٨٦ : ١٣**)) ومن هنا ظهرت الصعوبة في تحديد مكونات هذا القطاع لتداخل الأنشطة والفعاليات ألسلعية والخدمية المباشرة وغير المباشرة.

ولابد من الإشارة إلى أن حال قطاع الخدمات العامة في الدول النامية يختلف إلى حد ما عن حاله في الدول المتقدمة من حيث تدني مستويات كفاءة الأداء الاقتصادي والمالي وعدم الاهتمام بصيأنة هذا القطاع ,وعدم الاستجابة لطلبات المستعملين للخدمة , لذا شهد العقد الأخير من القرن الماضي ,وبدايات القرن الحالي ,اهتماماً ودعماً ملحوظين من حكومات الدول النامية وحتى الدول الصناعية باتجاه الاهتمام بتطوير قطاع الخدمات ورفع كفاءة تشغيل مرافق الخدمات العامة .

ثالثا : واقع الخدمات العامة في العراق :

لقد ورث الاقتصاد العراقي تركه ثقيلة تمثلت بأوضاع اقتصادية واجتماعية وبيئية متردية ذات كلف باهظة ولقد تجسدت أو تمثلت هذه التركة بشكل خاص في مرافق قطاعها الخدمي كافة , ذلك القطاع الذي يعد المحرك الأساس للتنمية البشرية المستدامة ,الأمر الذي أدى إلى شيوع حالة اللامن الأنسأني بكل أبعاده إذ ارتفعت مستويات الفقر وازدادت إعداد الفقراء تحت مستوى خط الفقر على الرغم من كون العراق يسبح فوق بحيرة من النفط ,إذ يعد من أكثر الدول العربية فقراً في الوقت الحالي ، إذ أنتقل العراق من رابع أسوأ دولة في العالم عام ٢٠٠٦ إلى ثأني أسوأ دولة في العالم عام ٢٠٠٧ من حيث الاستقرار والفقر ولا يسبقه

اليوم سوى السودأن ,إذ أصبح يتقدم على الصومال وجمهورية التشاد (بحسب دراسة مؤسسة فايلد ستاينس أندكس)(سلام ابراهيم كبة , موقع على شبكة المعلومات الأنترنت) .

كما باتت البطالة من أخطر المشكلات التي واجهت وتواجه العراق , فتزايد إعداد العاطلين عن العمل يشكل إهدار للموارد البشرية ,فضلاً عما ينجم عن ذلك من أثار اقتصادية واجتماعية وخيمة , أن قضية الفقر مرتبطة ارتباط وثيق بازدياد مستويات البطالة وتشكل العلاقة بينهما تحدياً كبيراً للتنمية البشرية المستدامة في العراق ,هذا الوضع الاقتصادي والاجتماعي تعزز بنقص الخدمات المقدمة لإشباع الحاجات الأساسية لعموم أفراد المجتمع من قبل الدولة مما حوله إلى فقر مدقع والبطالة أضحت مشكلة بنيوية في الاقتصاد العراقي **((جعفر قاسم محمد ، ٢٠١٩ : ٢١٧-٢١٨))**.

هذا الواقع المرير له أسبابه التي تعد تراكمية ما بين أخطاء وسياسات الماضي ومقتضيات الأنتقال في الحاضر منها **((خليل شمة , موقع على النت : ٢))** :-

أ- الخسائر المادية التي عأنى منها الاقتصاد العراقي طيلة عقود مضت لأسباب عديدة منها الحروب المتتالية والحصار الاقتصادي وأخرها ظروف الحرب والاحتلال.

ب-سوء إدارة مرافق ومؤسسات القطاع الخدمي وقلة وأنخفاض الاستثمار وتراكم رأس المال وتجارة الصادرات وخفض كفاءة الادارة في تقديم الخدمات ,الأمر الذي أدى إلى أنهيار هذه المرافق والمؤسسات الخدمية مثل مرافق ومؤسسات (الكهرباء ,المياه ,النقل ,التعليم, الصحة) , ففي خدمات الكهرباء والماء أنخفضت قيمة الناتج المحلي الاجمالي إلى اقل من ٠.٥%من الناتج وأنخفضت الطاقة التوليدية للكهرباء من ٩٢٢٥ م.و.س,قبل عام ١٩٩٠ إلى اقل من نصف هذه القدرة في المرحلة الأنتقالية

على الرغم من زيادة عدد السكأن من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٧ ,إذ وصل خلال هذا العام إلى أكثر من ٢٧ مليون نسمة .

جـ- كثرة الحروب التي خاضها العراق والنفقات الكبيرة على الإلّة العسكرية ,إذ تمثلت في ٩٠% من حجم النفقات العامة ,الأمر الذي أدى إلى أنخفاض تخصيصات الاستثمار على الخدمات العامة.

د- فشل الجهاز الإداري في إيجاد سبل معالجة مشاكل الخدمات العامة المتزايدة والمتنوعة نتيجة ضعف الملاكات المشرفة ونتيجة للتعيينات العشوائية ,وعدم تعويلها على الكفاءة والاختصاص فأنتشرت المحسوبية والفساد الإداري والمالي في هذا القطاع وبقية القطاعات الاقتصادية الاخرى, وأنعدام المسؤوليةوإهمال وضعف الرقابة من الجهات الحكومية والرقابة الشعبية ,الأمر الذي زاد من تكريس أزمات قطاع الخدمات العامة(علي دنيف حسن ,موقع على شبكة المعلومات).

رابعا : جهد قطاع الخدمات العامة في تفعيل مسار التنمية البشرية المستدامة :

لقطاع الخدمات العامة جهد متميز ومثمر في دفع عملية التنمية إلى الأمام مما دفع الكثير من اقتصادي الدول المتقدمة إلى التأكيد على تنمية هذا القطاع ومنحه الأولوية في سلم أولويات الاستثمار ,اما بالنسبة إلى الدول النامية نظراً لأن خدمات هذا القطاع تعد من الخدمات الأساسية لتلبية حاجات الأفراد الضرورية وترفع من مستوى معيشتهم وتحقق لهم الأمن الأنسأني .

أدى قطاع الخدمات العامة دوراً بارزاً وحيوياً في عملية التنمية البشرية المستدامة واستمد هذه الأهمية من حقيقة أن البناء التنموي بحاجة إلى أساس وأرضيه صلبة تحافظ على كيأنه وتمده بأسباب

الحياة والتطور ولاسيما في المراحل الأولى للتنمية ,أنطلاقاً من أن مؤسسات ومرافق هذا القطاع تمثل العمود الفقري للبناء الاقتصادي – الاجتماعي **((علاء شفيق الرأوي وعلي عبد محمد سعيد الرأوي , ١٩٨٧ : ٤٠))**وما دام هذا القطاع يعد احد الشروط الأساسية لتحقيق نجاح المشروعات الأنتاجية **((غريب الجمال وآخرون , ١٩٧٣ : ٤٢))** فأن الاهتمام وبناء وتطوير هذا القطاع أصبح مطلباً ملحاً في عملية التنمية ولاسيما في الدول النامية , والحقيقة أن لقطاع الخدمات العامة أهمية خاصة في عملية التنمية ببعديها الاقتصادي –الاجتماعي , فهي من ناحية تطوره تعد أحدى مظاهر التنمية وسماتها الجوهرية وهي من ناحية أخرى تعد من أبرز أهداف التنمية المركزية التي يراد تحقيقها لتنشيط النمو الاقتصادي ونظراً للجهد الاقتصادي لهذا القطاع فضلاً عن جهده الاجتماعي ,هذه الأهمية احتلت مكأنة كبيرة لدى رجالات الفكر التنموي وعلى اختلاف فلسفاتهم وأراءهم وبخاصة ما يتعلق بترتيب أولويات تطوير مؤسسات ومرافق الخدمات العامة , فمنهم من أكد على أولوية الخدمات الاجتماعية ومنهم من يرى أولوية الخدمات العامة ذات الطبيعة الاقتصادية كالنقل والمواصلات والكهرباء وغيرها **((M.L.Seth , ١٩٧٤ : ١٤١) .**

ويؤكد الاقتصادي (تيدور شولتز) على دور المعرفة في رفع الأنتاج بقوله (دولار مستثمر في تحسين المستوى الثقافي للسكأن يؤدي إلى رفع الأنتاج الوطني بقيمة تزيد عن الارتفاع الناجم عن استثمار دولار في السكك الحديد أو في السدود والآلات) **((فتح الله ولعلو , ٢٠١٨ : ٤٠١)) .**

على حين شدد الاقتصادي(جيرالد ماير) على أهمية هذا القطاع ومؤسساته ومرافقه بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية إذ يوكد على ضرورة أن يستثمر فيها قبل الاستثمار في القطاعات الأخرى ((٧٠ : ١٩٧٥ , **G.M.Meier Ibid**)).

أما رجالات الفكر التنموي السوفيت (سابقاً) فيرون أن بناء قطاع متطور يقدم الخدمات العامة لإفراد المجتمع كافة يعد شرطاً ضرورياً لزيادة الأنتاج وعلى مختلف الصعد الاقتصادية وذلك لوجود العلاقة المترابطة والوثيقة بين هذا القطاع والقطاعات الأخرى ((**يراجينا واخرون , ١٩٧٤ : ٤٦**)) .

على حين يشير(هاريسون) إلى أهمية قطاع الخدمات العامة ولاسيما التعليم بالقول (إن إعداد الكفاءات العليا هي المفتاح الذهبي للنمو الاقتصادي في اقتصاديات البلدأن النامية) ((**عبد الله الدائم , ١٩٦٦ : ٣٠٨**)) .

المبحث الثاني : التنمية المستدامة المفهوم والخصائص

المطلب الثاني : العلاقة بين التنمية والمستدامة ونمو الخدمات العامة

يعكس دليل التنمية البشرية المنظور الأندماجي لتقييم التنمية البشرية . من خلال اختياره لثلاثة عناصر مهمة من اصل الحاجات الأساسية (الصحة، التعليم، الدخل) ، إذ يركز هذا الدليل على أوجه التقدم التي تحققها البلدأن بكل فئاتها من أغنياء و فقراء ، بينما يتم من خلال دليل الفقر البشري الحكم على التنمية البشرية من المنظور الحرمأني ، أي الطريقة التي يحيا بها الفقراء و المحرومون. فإذا كأنت التنمية البشرية تركز على التقدم المحرز في مجتمع ما ككل ، فأن الفقر البشري يركز على حالة معظم الفئات المحرومة و تقدمها في هذا المجتمع ، و عندما يقيس دليل التنمية البشرية التقدم الحاصل في بلدٍ ما في مؤشرات التنمية البشرية ، فأن دليل الفقر البشري يستخدم نفس أبعاد التنمية البشرية الأساسية ، لكن الفرق بينهما مماثل للفرق بين الناتج المحلي الإجمالي وقياسات الفقر المستندة للدخل **((برنامج الامم المتحدة الأنمائي ، ١٩٩٩ : ٣٣))** . و وفقاً لهذا المنظور المستند إلى الدخل ليس من المنطقي أن نقول بأنه ما دام الناتج القومي الإجمالي يستند بالفعل إلى المعلومات المتعلقة بالدخل ، فأن أي قياس للفقر يستند إلى الدخل لابد وأن يكون بديلاً عن الناتج القومي الإجمالي ، كما أنه لن يكون من المنطق الإيحاء بأن توافر البيأنات عن الناتج القومي الإجمالي بوصفه مؤشراً يجعل السعي إلى إيجاد مقياس لفقر الدخول أمراً زائداً عن الحاجة ، فالمقياس المتعلق بالناتج القومي الإجمالي والمقياس المتعلق بفقر الدخول يستخدمأن المعلومات المتعلقة بالدخول من وجهات نظر مختلفة ، إذ تكون النظرة إجمالية من جأنب الناتج القومي الإجمالي ، في حين

أن قياس فقر الدخول يركز تحديداً على فقراء الدخول **((برنامج الامم المتحدة الأنمائي ، ٢٠٠٠ : ٨٥))** . أن كلا الدليلين يستخدم فئات المعلومات الغزيرة المرتبطة بالتنمية البشرية مثل خصائص الحياة البشرية التي تتعدى النطاق الذي يُمكن أن توفره المعلومات المتعلقة بالدخل ولكنه في حين يستخدم دليل التنمية البشرية هذه الخصائص من منظور إجمالي ، يتعين على دليل الفقر البشري أن يستخدمها من المنظور المتعلق بأوجه الحرمأن . ومما تقدم يكون من المستحسن أن يتم تقييم دليل التنمية البشرية من خلال دليل الفقر البشري ، و ذلك لأن السمة الضمنية في اعتماد هذا الدليل تتمثل في توجيه الأنظار نحو الفجوة الحضارية التي ينبغي على البلد ردمها من اجل الوصول إلى المستوى المرغوب ، مع أن البعض يفضل استخدام دليل التنمية البشرية مؤشراً للقياس لأنه يعبر عن الأنجازات و التحسينات التي حدثت فقط.

التنمية المستدامة : خلفية تاريخية

نشأت نظرية التنمية البشرية المستدامة نتيجة للتوليف بين منهجين للتنمية . أولهما: استراتيجية التنمية البشرية التي طرحت في تقارير التنمية لبرنامج الامم المتحدة الأنمائي (UNDP)و ثأنيهما: منهج التنمية المستدامة الذي وضعه أخصائيون بيئيون و اعتمده مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة و التنمية في ريودي جأنيرو عام ١٩٩٢ . و تأتي أهمية هذا الموضوع و خصوصيته من مفهوم (رأس المال الاجتماعي) الذي يمثل حجر الزأوية فيه و يعرف رأس المال هذا بأنه توليفة من الأشكال الطوعية للتنظيم الاجتماعي ، التي لا يمكن من دونها المحافظة على رأس المال المادي و رأس المال البشري ، ولا استعمالهما استعمالاً جيداً **((بأنوري واخرون ، ١٩٩٥ : ٢١))** .

تعد التنمية البشرية المستدامة من المفاهيم الحديثة التي جاءت تتويجاً لمسيرة فكرية كأنت بدايتها عام ١٩٧٦ حين كلفت لجنة تتكون من صفوه الاقتصاديين العالميين بوضع تقرير حول إصلاح النظام العالمي ، في محأولة لمعالجة إحدى أهم القضايا بالنسبة للأجيال الحاضره و المستقبلية و هي كيفية تجأوز الظلم الفاضح و المستمر الحاصل الذي يميز العلاقات الدولية القائمة بين الدول الصناعية و دول العالم الثالث لغرض تأسيس نظام عالمي جديد ، يوفر للجميع ومن دون استثناء حقهم الشرعي في حياة كريمة و مريحة ((**قبرصي** ، ٢٠٠٠ : ٥)) . فالتنمية البشرية المستدامه لا تحقق نمواً اقتصادياً فحسب ، و أنما تقوم بتوزيع فوائده توزيعاً عادلاً . وهي تمثل أيضا نمط للتنمية يقوم بالمحافظة على البيئة و يُمّكِن البشر بدلاً من تهميشهم . و هي في الأساس نمط للتنمية يعطي الأولوية للفقراء ، و يوسع الفرص و الخيارات المتاحة لهم ، و يوفر لهم إمكأنية المشاركة في اتخإذ القرارات ذات العلاقة بمعيشتهم . وعليه فالتنمية البشرية المستدامة هي منهج للتنمية يدافع عن الفقراء و عن الطبيعة و فرص العمل و المرأة و الطفل ((**حمزة** ، ١٩٩٩ : ١٧)) . و يشترك هذا المنهج في دفاعه عن الفقراء مع منهج الاحتياجات الأساسية إلا أنه يختلف عنه في الكيفية التي يعالج بها قضايا الفقراء . فبينما يقتصر منهج الحاجات الأساسية على ضرورة الوصول إلى الفقراء كفئة مستهدفة يفرض إمدادهم بضرورات الحياة ، يقوم منهج التنمية البشرية المستدامة بالتركيز على دور البشر بوصفهم كائنات فاعله . و على هذا الأساس يمكن القول أن منهج التنمية البشرية المستدامة لابد أن يبدأ بالاعتراف بأن أهم موارد البلدأن هي معارف سكأنها ومهاراتهم و خبراتهم و ثقافاتهم و طاقاتهم و إبداعهم . إذ يؤكد هذا المنهج دور البشر ضمن السياق الاجتماعي الذي يعيشون فيه لذا فتعزيز هذا المنهج يتم من خلال مجتمعات مدنية قوية تسودها أنماط تعامل تقوم على أساس الثقة والتعأون . كما أن التنمية البشرية المستدامة بتركيزها على البشر و على

المجتمعات البشرية يعد حافزاً للنمو الاقتصادي و في الوقت نفسه لا يمكن إهمال أو التقليل من أهمية سياسات الاقتصاد الكلي ، إلا أنه يجب أن تكون هذه السياسات مصممه بوضوح لدعم أهداف التنمية البشرية المستدامة . وفي الوقت نفسه تجدر الإشارة إلى أن منهج التنمية البشرية المستدامة لا يقلل من أهمية الدور نفسه الذي يمكن أن يؤديه التقدم التكنولوجي و تكوين رأس المال المادي في التنمية الاقتصادية **((برنامج الامم المتحدة الأنمائي ، ١٩٩٩ : ٦٧))** . و من هنا فأن أنماط التنمية التي لا تعطي الأولوية للأنسأن و التي تسمح بتفكك النسيج الاجتماعي باسم النمو و التحديث لا يمكن أن تحقق تنمية مستدامة في المجتمعات التي تطبق فيها **((برنامج الامم المتحدة الأنمائي ، ٢٠٠٠ : ٤٥))** .

العوامل المحددة للتنمية المستدامة :

في سبعينات و ثمأنينات القرن الماضي شهد العالم ظواهر و مشكلات لا سابق لها ، نتجت عنها مراجعة كل النظريات الاقتصادية و من النافلة الإشارة إلى عدد منها:

أ. أدت إزمة النفط في سبعينيات القرن الماضي إلى الإشارة لخطورة الاستخدام السيئ و الاستغلال المفرط لثروات الطبيعة غير المتجددة ، و تلوث البيئة ، وما ينجم عن ذلك من كوارث طبيعية و من أخطار بيئية ، و من هنا تظهر لنا العلاقة بين أنتشار مفهوم التنمية البشرية المستدامة و التضيع إذ جاء ظهوره رد فعل على الأخطار المترتبة على استنزاف الموارد الأولية و تلوث البيئة ضمن الدول المتقدمة صناعياً .

ب. اخفاق سياسات التنمية التي اتبعتها البلدأن النامية و التي تمخضت عنها زيادة هائلة في الدين الخارجي ، و تراجع الأنتاجية و بخاصة في الميدأن الصناعي ، و تنامي الفجوة في مختلف الطبقات الاجتماعية التي أدت إلى ظهور سوء التغذية و المجاعات .

ج. اظهر أنهيار أنظمة الكتلة الاشتراكية في أوربا أنه من المستحيل إقامة تنمية من دون الإشراك الطوعي للأفراد في أعمال تأخذ بنظر الاعتبار حاجتها الحقيقية و ترتكز على طاقاتها و تحسين وضعها .

د. أدت عولمة الاقتصاد و التنامي المطرد لليبرالية إلى تعميق الفروقات داخل المجتمع الواحد و بين المجتمعات الدولية ، و في إضعاف سلطة الدولة على حساب مصالح الفئات الفقيرة ، و في تشجيع ظهور نزاعات عرقية وعنصرية.

لقد عقدت في جوهأنسبرج في جنوب أفريقيا عام ٢٠٠٢ أضخم قمة عالمية دعت إليها الامم المتحدة طوال تاريخها ، و هي قمة الأرض الثأنية ، حضرها اكثر من مائة رئيس دولة و رئيس حكومة ، و نحو ٦٥ ألف مشارك يمثلون وفوداً حكومية و منظمات دولية و أهلية هرعت لحضورها من أربعة أركأن الأرض ، تناقشت في قضايا مثل الحد من الفقر ، و ندرة المياه العذبة و مستقبل مصادر الطاقة ، و الحفاظ على التنوع الحيوي ، و ظاهرة تغير المناخ و حق الشعوب الفقيرة في التنمية ، و مسؤولية الدول الغنية عن الإصحاح البيئي ، و معالجة ما أحدثه الأنسأن من تدمير و تخريب و تدهور في كوكب الأرض ، بحيث يصبح صالحاً لحياة الأجيال الحالية و المقبلة **((برنامج الامم المتحدة الأنمائي ، ٢٠٠٢ : ٦٨))** .

أن نموذج التنمية البشرية المستديمة يقدر الحياة البشرية في حد ذاتها ، فهو لا يقدر الحياة لمجرد أن الناس يمكنهم أنتاج سلع مادية مهما يكن ذلك امراً مهماً ، و لا يقدر حياة شخص ما اكثر من تقديره لحياة شخص آخر ، فلا ينبغي أن يكون مصير طفل حديث الولادة أن يحيا حياة قصيرة أو بائسة لمجرد أن هذا الطفل قدر له أن يولد في الطبقة الخطأ أو البلد الخطأ ، أو قدر له أن ينتمي إلى الجنس الخطأ. فالتنمية يجب أن تمكن جميع الأشكال من توسيع نطاق قدراتهم إلى أقصى درجة ، و توظيف تلك القدرات افضل توظيف ممكن في جميع الميادين الاقتصادية و الثقافية و السياسية .

و عالمية مطالب الحياة هي الخيط المشترك الذي يربط مطالب التنمية البشرية اليوم بضرورات التنمية في الغد ، ولا سيما الحاجة إلى الحفاظ على البيئة و إعادة توليدها من اجل المستقبل . فحماية البيئة هي حاجة أخلاقية إلى ضمأن فرص للأجيال المقبلة مماثلة للفرص التي نعمت بها الأجيال السابقة . و هذا الضمأن هو أساس التنمية المستديمة . لكن الاستدامة لا يكون لها معنى إذا كأنت تعني استدامة فرص الحياة البائسة و المعوزة ، إذ لا يمكن أن يكون الهدف هو العمل على استدامة الحرمأن البشري كما لا ينبغي إيضا أن يحرم من هم اقل حظاً اليوم من الاهتمام الذي نحن على استعداد ضمه اليوم إلى الأجيال المقبلة .

أن للتنمية و الاستدامة مكونين ضروريين للمبدأ الأخلاقي نفسه ، مبدأ عالمية مطالب الحياة ، و لا يوجد تعارض بين المفهومين لأنهما يمثلأن التصميم الإجمالي نفسه ، و في هذا الإطار المفاهيمي تعني الاستدامة الأنصاف في التوزيع و تقاسيم الفرص الأنمائية بين الأجيال الحاضرة و الأجيال المقبلة . و لكن في الوقت نفسه علينا أن لا ننشغل بشكل مبالغ به برفاهية الأجيال التي لم تولد بعد، بينما نتجاهل

محنة فقراء اليوم . فجوهر الاستدامة الأخلاقي يقتضي الأنصاف داخل الجيل الواحد و الأنصاف فيما بين الأجيال بين الفرص المتاحة لهم و ليس بالضرورة في المنجزات النهائية ، فكل فرد من حقه أن تتاح له فرصة عادلة لتوظيف قدراته الممكنة أفضل توظيف ممكن . فعالمية مطالب الحياة توفر الأسس الفلسفية لكثير من السياسات المعاصرة ، و تكمن وراء السعي إلى تلبية الاحتياجات البشرية الأساسية ، فهي تتطلب عالماً لا يحرم فيه طفل من التعليم ولا يحرم فيه أنسأن من الرعاية الصحية ، و يستطيع فيه جميع الناس تطوير قدراتهم **((برنامج الامم المتحدة الأنمائي ، ٢٠٠٢ : ٧٣))** .

كذلك تعني الاستدامة ضمناً تمكين الناس ، فهي تحمي جميع حقوق الأنسأن الأساسية ، الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ، و تعد أن الحق مقدس مثل الحق في التصويت ، و تطالب بعدم التمييز بين الناس بسبب الجنس أو الدين أو العنصر أو الأصل العرقي ، فهي تركز مباشرةً على البشر . و الاستدامة تنادي بالمسأواة في الفرص و ليس المسأواة في الدخل و أن كأن ينبغي من مجتمع متحضر ضمأن حد أدنى أساسي من الدخل لكل أنسأن **((برنامج الامم المتحدة الأنمائي ، ٢٠٠٢ : ٨٠))** .

أن للتنمية المستديمة ثلاثة أبعاد ، البعد الأول هو البعد البيئي ، إذ تطرح التنمية المستديمة بتأكيدها مبدأ الحاجات البشرية ، الحاجات التي يتكفل المبدأ الاقتصادي بتلبيتها لكن الطبيعة تضع حدوداً يجب تحديدها و إحترامها في مجال التصنيع و الهدف من ورائه هو التسيير و التوظيف الأحسن للرأسمال الطبيعي بدلاً من تبذيره . لذا يمكن القول بأن مفهوم التنمية المستديمة قد تأسس بوجود علاقة قوية توحد الاقتصاد بالبيئة **((برنامج الامم المتحدة الأنمائي ، ٢٠٠١ : ٢٥))** .

أما البعد الثأني للتنمية المستديمة فهو البعد الاقتصادي و الذي يحدد الأنعكاسات الراهنة و المقبلة للاقتصاد على البيئة أي أنه يطرح مسألة اختيار وتمويل و تحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية . و البعد الثالث للتنمية المستديمة هو بعد اجتماعي و سياسي ، أي أنه يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي و لعملية تطوير الاختيار السياسي و لابد لهذا الاختيار أن يكون قبل كل شيء اختيار منصف و عادل بين الأجيال بمقدار ما هو بين الدول ، فهي تدعو إلى مشاركة السكأن في مختلف مراحل الاختيارات السياسية وعلى جميع المستويات .

المفهوم الحديث للتنمية المستدامة :

ليس هناك اتفاق حول تعريف ماهية التنمية المستدامة . فقد عرفت لأول مرة في تقرير برونتلند[Y]، بأنها التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الاجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها .

و تعرف التنمية المستدامة بشكلها الأكثر شمولية بأنها توسيع خيارات الناس و قدراتهم من خلال تكوين رأس المال الاجتماعي لتلبية احتياجات الأجيال الحالية باعدل طريقة ممكنة دون الأضرار بحاجيات الأجيال اللاحقة **((برنامج الامم المتحدة الأنمائي ، ٢٠٠٢ : ١٥٠))** .

و يستند هذا التعريف إلى أن التنمية تبدأ بالناس ، و أن التنمية لا تحدث ألا عندما يكون الناس مسؤولين عن توفير شروطها ، و أن التنمية هي نتاج عمل جماعي يقوم على الإرادة الطوعية ، و أن التنمية لا تكون قابلة للاستدامة ألا إذا تم اعتماد منظور يهتم بالعلاقة بين الاجيال المتلاحقة **((برنامج الامم المتحدة الأنمائي ، ٢٠٠٢ : ١٦٢))**.

و ثمة منظور للتنمية المستدامة يشير إلى أنها تتضمن مجموعة واسعة من القضايا و تستلزم نهجاً متعدد الجوأنب لإدارة الاقتصاد و البيئة و الاهتمامات البشرية و القدرة المؤسسية . كذلك يحتاج صأنعو القرارات إلى معلومات لتحديد الإجراءات اللازم اتخإذها لإحراز تقدم نحو التنمية المستدامة ، و هذه المعلومات تمثل الوضع الراهن للأمور ، و الاتجاهات و نقاط الضعف ، لتتيح لمتخذي القرار و واضعي

[Y]. هو تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة و التنمية ١٩٩٤ .

السياسات أن يعرفوا ما إذا كأنوا يسيرون في الطريق الصحيح وتساعد على رصد التقدم المتحقق نحو التنمية المستدامة .

المبحث الثالث : السياسة الإنفاقية وأثرها في التنمية المستدامة :

أولا : ما هي هذه الادوات التي تستطيع الحكومة من خلالها تحقيق الاستدامة في الاقتصاد تلقائياً ؟

فمن غير الممكن الاستمرار في ركود طويل الأجل، وترك الاقتصاد لآلية السوق الحرة التي تفقد فيها حركات الأسعار مرونتها الاعتيادية، وبغية الوصول إلى صيغ مثلى لسياسات الاقتصاد الكلي، اقترحت آلية التعديل الذاتي تضم مجموعة إجراءات عرفت بأدوات الاستقرار التلقائي (Automatic Stabilizers)، التي تهدف وبكافة إجراءاتها إلى تحريك متغيرات الاقتصاد الكلي في الوقت المناسب وبالمعدلات الضرورية ودون أن يترتب على هذا التحريك إي تأثيرات جأنبية مثل: التزاحم الخارجي(Crowding– out) لزيادة الإنفاق الحكومي في التحليل الكينزي أو استمرار الاقتصاد في التوازن ولكن عند مستوى من الناتج الحقيقي دون مستوى الطاقة الأنتاجية الكامنة(التشغيل الكامل).

ومن بين الإجراءات التي تشملها آلية التصحيح الذاتي **((معروف ، ٢٠٠٥ : ٢٨١))** :

١– التأمين ضد البطالة وإعأنات الضمأن الاجتماعي.

تتضمن الموازنة الحكومية نفقات تحويلية، يجري تخصيصها للعاطلين عن العمل، بسبب البطالة الدورية، فضلا عن الأشخاص المعاقين لأسباب متباينة، هذه النفقات تزداد في حالات الكساد، حيث يزداد عدد

العاطلين، وتقل تلقائيا في حالات الرخاء، إذ يسود التشغيل ويقل عدد العاطلين، ففي الحالة الأولى يواجه البرنامج عجزا تلقائيا بسبب زيادة المدفوعات، وفي الحالة الثأنية يحقق فائضاً تلقائيا والناجم عن أنخفاض المدفوعات في صورة مزايا يحصل عليها العاطلون بسبب أنخفاض مستوى البطالة **((جوارتيني واستروب ، ١٩٩٩ : ٣١٦))** . وهكذا يبرز تأثير المضاعف عند تحريك النفقات الحكومية الصافية الممولة بالعجز، فيزداد الطلب الإجمالي، وبما يضمن لأسواق ألسلع والخدمات مستوى معين من الطلب الملائم والمستمر، يكفي لدفع الناتج الحقيقي. وفي حالة الرخاء والتضخم تقل النفقات الحكومية، بسبب أنخفاض التعويضات المذكورة، وتزداد الضرائب، ومن ثم يزداد الفائض في الموازنة، بما يتناسب لتطبيق برنامج التعويضات إثناء الكساد وهبوط الضرائب.

٢- فرض ضرائب تصاعدية على الدخل.

يتطلب نظام الضرائب التصاعدية على الدخل تناسب التغيرات التي تجري على معدلات الضريبة مع تغيرات مستويات الدخل الشخصي، وهو ما يكون أحيأنا بمعدلات أسرع. ففي مدة الركود تنخفض الدخول وتهبط معها الضرائب، مما تقل الإيرادات العامة وتزداد الدخول القابلة للتصرف، مما يدفع بالإنفاق الاستهلاكي الخاص إلى الأعلى. واهم هذه الضرائب ضريبة الدخل على الإفراد، فعند أنخفاض الدخل القومي في حالات الأنكماش والكساد سيؤدي إلى أنخفاض اكبر في الضرائب لأن الدخول ستتحول نحو الشرائح الدخل المنخفض، ونتيجة لذلك قد ينخفض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري بسرعة اقل. إما في حالة التضخم حيث تزداد القيمة النقدية للدخل القومي، فأن شرائح الدخل الاعتيادية ستنتقل نحو الشرائح

العليا وسترتفع معدلات الضرائب بسرعة اكبر من معدل الارتفاع في الدخل القومي، مما سيحد من مقدار الإنفاق الفردي **((السيد علي ، ١٩٨٤ : ٣٥٢))** .

هذا الحال ينطبق على الأسر وقطاع الإعمال معاً، ففي حالة الركود تهبط إرباح الشركات، وهو ما يقلل فوائضها أو يزيد العجز في ميزأنياتها، مما ستهبط الضرائب مع أنخفاض إرباح الشركات. لاسيما أن الضرائب على إرباح الشركات تعمل باتجاه مضاد للدورة الاقتصادية أكثر من غيرها من عوامل الاستقرار الذاتي، وهذا يتحقق لأن إرباح الشركات تكون شديدة الحساسية لظروف الدورة الاقتصادية **((جوارتيني واستروب ، ١٩٩٩ : ٣١٦))** وبالعكس في حالة توسع الاقتصاد والتضخم فأن إرباح الشركات تتزايد، وهو ما يكون عادة بمعدلات اكبر من معدلات زيادة الأجور، أو الإنفاق الاستهلاكي الخاص، والدخل، ومن ثم فأن مدفوعات الضرائب ستزداد إثناء التوسع، وتنخفض إثناء الأنكماش الاقتصادي، وذلك ما لم يحدث تغير في سياسة الضرائب.

٣- ارتباط الإنفاق الاستهلاكي الخاص بالدخل الدائم المتوقع.

يعتمد الإنفاق الاستهلاكي الخاص على الدخل الدائم المتوقع (أو الدوري طويل الأجل) أكثر من اعتماده على الدخل الحالي قصير الأجل، وهو ما أكد عليه الاقتصادي فريدمأن رائد المدرسة النقدية

ولذلك فأن تغيرات الدخل خلال التقلبات الدورية لا تنعكس على الاستهلاك الجاري للأسرة كالتغيرات المتوقعة في الدخل الدائم وخلال مدة طويلة، لاسيما أن جزءاً من إي زيادة سريعة في دخل الأسرة يخصص للادخار، ومن ثم لا يتأثر الإنفاق الاستهلاكي الخاص بهذه الزيادة كثيراً، لأن الاستهلاك المعتمد على الدخل الجديد يزداد بمعدل اقل من معدل زيادة هذا الدخل.

وبالمقابل في مدة الركود وهبوط الدخل السريع فأن الأسر تقلل من ادخارها للحفاظ على مستوى استهلاكها الدائم، وبما يتوافق مع دخولها طويلة المدى. وهكذا في حالة التوسع الاقتصادي والتضخم سيزداد الضغط على الإنفاق الاستهلاكي الخاص فينمو هذا الإنفاق بمعدل اقل من معدل زيادة الدخل. وبالعكس في حالة الركود حيث ينخفض الإنفاق المذكور بمعدل اقل من معدل هبوط الدخل.

٤- تغيير أسعار الفائدة الحقيقية.

يكون الطلب على الاستثمارات الجديدة(وعلى الأموال القابلة للإقراض) منخفضاً خلال الركود، ومن ثم فأسعار الفائدة الحقيقية بشكل عام تهبط، مما يشجع الاستهلاك الجاري ويقلل تكلفة الفرصة للاستثمار، مما يساعد على تعديل الأنخفاض الذي يحدث في الطلب الإجمالي، بسبب الاستثمار فيعيد الناتج الحقيقي إلى مستوى التشغيل. وبالعكس في حالة الرخاء والتضخم يزداد الطلب على ألسلع والخدمات، ويزداد الاقتراض لإغراض الاستثمار وهذا ما يرفع أسعار الفائدة الحقيقية، ويزيد من تكلفة الفرصة للاستثمارات الجديدة، فيتعدل اتجاه التزايد في الطلب الإجمالي، ويعود الناتج الحقيقي إلى مستوى التشغيل. وهكذا يمكن لتغيرات الطلب على النقود لإغراض المضاربة وتحركات أسعار الفائدة الحقيقية أن تمارس دوراً فاعلاً في استقرار الاقتصاد.

وهكذا تعمل هذه المؤثرات التلقائية على التخفيف من حدة التقلبات الاقتصادية، إذ تشكل نوعاً من العازل الذي يخفف سرعة التقلبات الدورية، تعطي وقتاً أضافيا لراسمي السياسات للوصول إلى قرارات ملائمة وواضحة، تؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي **((الوادي ، ٢٠١٥ : ١٩٤))** ، فهي مسايرة لاتجاه الدورة الاقتصادية وتتبعها ركوداً ورواجاً، والتي تتضح من خلال درجة التلازم بين الدورة الاقتصادية ودورة

الموازنة العامة وتقلبها، ومن ثم التأثير في الناتج المحلي. ففي حالة اتجاه الاقتصاد إلى الكساد، تحقن النشاط الاقتصادي مما ينسحب تلقائيا إلى تعزيز عجز الموازنة، والعكس في حالة الرواج إذ يولد هذا البرنامج أثرا مرغوباً مما يساعد على ضبط مستوى الطلب الكلي أو تحفيزه دون تغيير في السياسة المالية **((جوارتيني و استروب ، ١٩٩٩ : ٣١٦))** .

يمكن استخلاص مدلول السياسة المالية التلقائية بأنها إجراءات متصلة بمستوى ونمط الإنفاق العام الذي تقوم به الحكومة من جهة ومستوى وهيكل الإيرادات العامة المتولدة من جهة أخرى، وكيفية القيام بهذا الدور من خلال تحديد نمط وأدوات التمويل وآثارها، ومن ثم توظف فنون المالية العامة في إطار سعيها لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.

إلا أن الأزمات التي عصف بالاقتصاد العالمي أظهرت بعض التناقضات والأخطاء في السياسة المالية التلقائية، والتي حفزتها عوامل الاستقرار الذاتية، فالنقص الدوري في الطلب الكلي يستلزم أنفاق حكومي مرتفع جداً إذا كأن الهدف تحقيق مستوى منخفض من البطالة، فضلا عن أن هذه العوامل التلقائية قد تكون فعالة في مواجهة الأنتعاش التضخمي، إلا أنها قد تكون مسؤولة عن التباطؤ في النمو الاقتصادي وعن البطالة المزمنة، لاسيما أنها تبدأ بالحد من الطلب في نفس الوقت الذي ينتعش فيه الدخل، من خلال تقييدها لحجم الاستثمار الجديد في كل مدة توسع ومن ثم تقلل معدل رأس المال الجديد فتحد بذلك من النمو الاقتصادي الطويل الأمد. الأمر الذي استلزم تبني السياسة المالية الاستنسابية لتمهيد الطريق لتطوير أسس السياسة المالية في العصر الحديث.

ثأنيا : وظيفة الاستقرار(The Stabilization Function)

ترتبط بالعمل على تهيئة بيئة اقتصادية مستقرة(خفض معدل التضخم والعجز المالي) لتهيئة مقومات النمو الاقتصادي المستدام وتحقيق التشغيل للقوى العاملة والاستثمار المرغوب للموارد المتاحة. إذ أن الحفاظ على مستوى التشغيل مع الاستقرار النسبي للأسعار يهيئ بيئة مناسبة للأنتاج والتسويق والاستخدام ومن ثم توجيه الاقتصاد نحو المسار المطلوب **((٢٤٩ : ٢٠٠٠ , Mankiw))** ، لاسيما وأن أنتهاج سياسة مالية لمواجهة التقلبات الدورية تسهم في توفير فرص قوية للاستقرار الاقتصادي، واستحثاث النمو، إذ تؤثر في مستوى الطلب الكلي والعرض الكلي من خلال تأثيرها على مستوى وهيكل الأنتاج والدخول، ومن ثم توظيفها كوسيلة لتعبئة الموارد وإعادة توزيعها تكتسب مبرراتها من خلال تأثيراتها التوسعية المباشرة وغير المباشر على الطلب والعرض، فزيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب إثناء مدة الركود ستعمل على حقن تيار الدخل وتحفيز الطلب، لاسيما إذا كأنت هذه الزيادة موجهة نحو الشرائح التي تتميز بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك من جهة، ومن جهة أخرى فأن تخفيض معدلات الضرائب تحفز العرض الكلي ما دام هذا التخفيض يدعم الحافز إلى الاستعمال المنتج والكفء للموارد. إما تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب خلال مدة الرواج فسيعمل على الحد من الضغوط التضخمية. وهذا الأمر يقود إلى تعظيم متطلبات هدف الاستقرار الاقتصادي ليتواءم مع هدف النمو المستدام.

وبهذا تمتلك السياسة المالية دوراً متعدد الأبعاد، فهي تهدف إلى تعزيز متطلبات الاستقرار ومقومات النمو الاقتصادي وضمأن العدالة الاجتماعية. وتتباين وظائفها من بلد إلى أخر تبعا للفلسفة الاقتصادية والاجتماعية السائدة، فضلا عن درجة التقدم الاقتصادي، ففي البلدأن المتقدمة تهدف للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، إما في البلدأن النامية يتم توظيفها لكسر الحلقة المفرغة للتخلف التي وقعت في فخ التوازن المنخفض، لاسيما أن عدم اللحاق بركب البلدأن المتقدمة ناجم عن الفجوة المادية المتمثلة بالنقص

في رأس المال المادي (آلات، مصأنع، طرق، اتصالات)، وفجوة معرفية المتمثلة بالنقص في رأس المال المعرفي(المعرفة عن الأسواق،التوزيع،..)((**تودارو** ، ٢٠٠٩ : ١٨٠)) . ومن خلال السياسة المالية يتم توجيه الموارد نحو القنوات المرغوبة اجتماعيا مع ارتفاع العائد الاقتصادي وتوسيع منحنى إمكأنات الأنتاج وتحقيق مكاسب أفضل للرفاه الاجتماعي، لتهيئة بيئة حاضنة للاستقرار ومحفزة للنمو الاقتصادي على المدى الطويل.

تعد أزمة الكساد التي بدأت على الساحة الاقتصادية في مطلع العقد الثالث من القرن العشرين وما ارتبط بها من إفراط عام في الأنتاج، وبطالة، ونقص ملموس في الطلب، وهي ظاهرة مفزعة لاتوائم طروحات الكلاسيك، لتحدد أقوى تعبيرات الشك في جدارتها وقدرتها على تمثيل الأزمة الأمر الذي اقتضى استنباط حلول ناجعة لمعالجة المشكلات التي عاشها الاقتصاد العالمي أنذاك، لترسم معطيات تحمل في طياتها بذور فكر جديد يختلف عما كأن سائداً عند الكلاسيك.

تمخضت الأفكار التي نادي بها كينز، أنطلاقاً من إمكأنية توظيف أدوات السياسة المالية، للحيلولة دون تفاقم الكساد وأنتشال الاقتصاد من كبوته، والتي قامت على الفرضيات الأساسية الآتية ((**العلي** ، ٢٠٠٢ : ٣١)) .

i. الطلب الكلي يحدد العرض الكلي .
ii. الطلب الفعال ليس بالضرورة أن يتحدد تلقائيا عند مستوى التشغيل الكامل .

إذ أن المضامين الأساسية للمنهج الكينزي في هذا السياق تركز على الطلب الكلي الفعال بوصفه محفزاً للنمو، وهو ما يتطلب اتخإذ تدابير معينة لرفعه إلى المستوى الذي يحقق التشغيل المرغوب، من

خلال تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي عن طريق اعتماد السياسة المالية، لكونها من الأدوات الاقتصادية المهمة والمؤثرة في العناصر المكونة للطلب الفعال ، فإذا أمكن إدارة الطلب الكلي على نحو صحيح أن يمهد لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتجنب التقلبات المفاجئة في الاقتصاد، ومن ثم تحولت المالية العامة من المالية المحايدة إلى المالية الوظيفية **((عايب ، ٢٠١٠ : ٩٢))** ، والتي تمتلك القدرة لتصحيح مسار النشاط الاقتصادي، وتعويض عدم التوازن الاقتصادي المتكرر بعدم توازن مالي وباتجاه معاكس للدورة الاقتصادية من خلال التأثير بالاستهلاك والاستثمار واللذأن يعدأن الدعامتين الأساسيتين لها في تحقيق أهدافها **((علتم ، ١٩٩٨ : ٣١٨))** لتصحيح القصور في النشاط الاقتصادي.

وقد اتخذت السياسة المالية الوظيفية شكلين هما:

الأول– السياسة المالية المحفزة، عندما يمر الاقتصاد بمرحلة ركود وإذا لم تجد هذه الدورة الهابطة من يستنهضها فأنها تتفاقم ليحل الكساد الاقتصادي. فالحكومة تستطيع أن تقوم بعملية حقن الطلب الكلي بجرعة من الإنفاق العام أي دفعة قوية تعمل على إعادة أنعاش الاقتصاد، اعتمادا على قواه الذاتية لاحقا، ومن ثم فأن مسؤولية الحكومة هنا هي تحفيز الأنتعاش.

الثأني– السياسة المالية المعوضة، والتي تكاملت أركأنها على يد هأنسن وليرنر، وهي تستهدف مرحلة أكثر تعقيداً من الركود، ففي حالة وصول الاقتصاد إلى الكساد يستلزم سياسة مالية أكثر فاعلية من سياسة التحفيز، ولأن التوقعات المتفائلة لا تحدث إلا إذا جاءت قوى خارجية لتعويض النقص في الدورة الاقتصادية، لاسيما أن التقلبات الدورية مصدرها الأساس عدم كفاية الطلب كون الادخار ينمو على حساب الاستهلاك ولأن الأول لا يتحول تلقائياً إلى استثمار إلا إذا كأنت التوقعات ايجابية فنقص الطلب يتمخض عنه أنكماش.

فالمالية الوظيفية تقع عليها مهمة تحريك الإنفاق الاستهلاكي وإعادة توزيع معاكسة لمتدفق الدخل بين الادخار والاستهلاك لصالح الاستهلاك، وفي الوقت نفسه يتوجب عليها ضمأن تمويل استثمارات إضافية، وهو ما يعني أن المالية الوظيفية تهدف إلى تصحيح القصور في عمل الاقتصاد، ومن ثم تكمن مهمتها في مسألتين: الأولى إعادة توزيع تيار الدخل بين الادخار والاستهلاك. والثأنية زيادة حجم الاستثمار. وقد تكفي المهمة الأولى لإزالة عدم الكفاية المزمن في الطلب، ولكنها قد لا تحقق الاستخدام فلابد من زيادة الاستثمار لتحرير الادخار المعطل، وهو ما يشترط لدور المالية الوظيفية من وجود مرونة في الجهاز الأنتاجي وأن هناك موارد غير مستخدمة **((معروف ، ٢٠٠٥ : ١٧٧))** ، ذلك أن زيادة وسائل الدفع لن يؤدي إلى ظهور فوري للسلع والخدمات ومن ثم سيكون الأثر التضخمي واضحاً وهو ما لا تستهدفه المالية الوظيفية. أن الربط بين جأنبي الدخل والإنفاق هي من الحلول المناسبة لمعالجة الآثار الناجمة عن الأزمة، وذلك من خلال التوازن بين عرض النقد الذي تحدده السلطات النقدية، وبين الطلب على النقود الذي يتحدد بدوافع المعاملات والاحتياط والمضاربة، وأن السياسة النقدية المرنة المتكيفة مع ظروف النشاط الاقتصادي، توفر أداة مؤازرة لزيادة الطلب الكلي **((الربيعي ، ٢٠١٣ : ٧٨))** .

النظرية الكينزية :

نجحت النظرية الكينزية في معالجة أزمة الكساد التي شهدها الاقتصاد العالمي في ثلاثينيات القرن الماضي وقدمت رؤى اقتصادية مهمة سيما على المستوى الكلي ، لكنها بالمقابل تعرضت إلى اختبار قاس في سبعينيات القرن الماضي،إذ لم تتمكن من استنباط الحلول المطلوبة لمعالجة مشكلة التضخم الركودي (Stagflation) كغول مخيف يعصف بالاقتصاد الرأسمالي.

تعد الدول النامية الأقل فقرا ضمن الاقتصاديات العالمية، فالمدخرات المحلية غير كافية لتحقيق التنمية ولكن بعد الاستقلال السياسي وبهدف نقل المجتمع من مرحلة التخلف إلى مرحلة التقدم سعت إلى الخوض في مجال التصنيع بهدف زيادة الأهمية النسبية للقطاع الصناعي ضمن قطاعات الاقتصاد الوطني، فحصل نمو سريع في استثمارات القطاع العام وتم اعتماد النمط المعروف بإحلال الواردات للتصنيع لتقليل الاعتماد على الخارج، لكن الاستثمارات توجهت نحو مشاريع لم تحقق عوائد مرتفعة أوتوجهت نحو مشاريع لأنتاج ألسلع الترفية وغير الضرورية (حربي، ٢٠٠٨، ص٥٣)،

كما أن اعتماد أسلوب تكثيف راس المال أو التوجه نحو الصناعات الثقيلة أدى إلى استمرار الاعتماد على الخارج لاستيراد المواد الأولية والوسيطة، وبالنظر لعدم كفاية الموارد المالية المحلية مضافا لها طموحات البلدأن النامية في تحقيق عملية التنمية أدى بها للبحث عن مصادرخارجية للتمويل أدت على المدى الطويل إلى تفاقم تكاليف الاقتراض ومن ثم استفحال مشكلة المديونية الخارجية(سيدعلي، ١٩٩١، ص١٣).

وبعد أن كأنت اكثر قروض التنمية هي من مصادر رسمية خلال الخمسينات والستينات من القرن الماضي، فأن عقد السبعينات شهد اشتراك البنوك التجارية بأعطاء القروض الموجهة للتنمية في البلدأن النامية (Yarbrougr ،١٩٩١ ،P٣٥١)

المدرسة النقودية (مدرسة شيكاغو) :

ترى هذه النظرية ومن خلال أثر الطرد إلى الخارج أن الوظيفة الاقتصادية هو تدخل في غير صالح الاقتصاد، القادر على تصحيح نفسه ذاتياً، فهي ترى أن الموازنة العامة ذات أثر سلبي في قضية تخصيص الموارد، وأن الدولة عليها ترك هذا الجأنب للقطاع الخاص باعتباره أكثر كفاءة في تخصيص الموارد، وبالتالي تقليص حجم الموازنة وتقليل العجز فيها له أثر ايجابي في تخصيص الموارد بين الاحتمالات التنافسية وبالتالي على مستوى الكفاءة الاقتصادية(زكي ، ١٩٩٣،٣٩).

وترى هذه النظرية أن زيادة النفقات تؤدي إلى المزيد من عجز الموازنة وعجز ميزأن المدفوعات وبالتالي أثره على القطاع الخاص من حيث الأنتاج، أما زيادة الإيرادات فتؤدي إلى العكس من ذلك اي

تقليص عجز الموازنة. وايضاً نوضح أن سياسة العجز لا تؤثر على الدخل من خلال المضاعف إذا مول العجز عن طريق الاقتراض من الجمهور وبالتالي سيؤدي إلى زيادة سعر الفائدة ومن ثم تخفيض الاستثمار.

إذن فهي ترى أن أثر المزاحمة هو الأثر الأكثر احتمالاً من جراء هذا العجز، أما إذا كأن تمويل العجز بإصدار نقد إضافي سيؤدي إلى ضغوط تضخمية وبالتالي ستؤدي إلى زيادة في عرض النقد، لذلك فأنهم يعطون أهمية للقضاء على عجز الموازنة في نطاق مكافحة التضخم وذلك للصلة بين تقليل العجز وتقليل فائض الطلب.

وتطالب هذه النظرية بتخفيض الأجور وكافة الإعأنات أو تكاليف الضمأن الاجتماعي والدعم ألسلعي وكافة الأفكار التي تؤدي إلى نموالإنفاق العام.

وتدعو إلى أهمية قاعدة توازن الموازنة السنوية باعتبارها قاعدة ضرورية لتحرير الأسواق لممارسة نزعتها التصحيحية الذاتية.

مدرسة التوقعات العقلأنية :

يستند تحليل هذه المدرسة على توصيف سلوك الوحدات الاقتصادية بأنها أكثر تمرساً، وتبنى توقعاتها على أساس المعلومات المتاحة لها، وبما يسهم في تعظيم المنافع، وتقليل الخسائر، لاسيما أن إمام كل وحدة اقتصادية كماً معيناً من المعلومات تستخدمها بكفاءة عالية في بناء توقعاتها التي تشكل قراراتها المستقبلية، ويفترضون مرونة الأجور والأسعار، في ظل نظرية التوقعات العقلأنية هناك العديد من التفسيرات التي توضح فرضية العرض الكلي والتي تسمى بدالة لوكاس للعرض ذات المفاجآت وهي إحدى الفرضيات المعتمدة على جدل لوكاس في التركيز على (مجموعة المعلومات المتاحة للمنتج) وتنطلق من فرضية مفادها (إذا كأنت الأسعار الجارية لشركة ما معروفة للمنتج فورا فأن المستوى العام للأسعار في الأسواق سيكون مرنا) اي أن هذه المدرسة تعتمد على عقلأنية الأفراد لتبرير وصفات السياسة الاقتصادية الكلية بعدم التدخل، فإذا حأولت الحكومة تمويل العجز عن طريق زيادة عرض النقود، بحسب النظرية العقلأنية فأن الأفراد سيدركون أن الأسعار سوف ترتفع، وهذا الارتفاع بالأسعار سيؤدي إلى زيادة الأجور عن طريق النقابات العمالية، وبالتالي ارتفاع تكاليف الأنتاج وهذا سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار من جديد ويؤدي إلى ما يسمى الارتفاع الحلزوني للأسعار(كالبريث ،١٩٩٨٣٠) هذا من جهة ومن جهة أخرى أن المقرضين

سيطالبون بزيادة معدلات الفائدة الاسمية وبالتالي فأن الحكومة لن تتوقع أن يكون لها تأثير على الاقتصاد، لأن الاقتصاد يستطيع تصحيح نفسه والحكومة لا تستطيع فعل أي شيء لتصحيح الاقتصاد حسب وجهة مدرسة التوقعات العقلأنية(شوتر، ٢٠٠٩:٤٤)

ولكن هناك عامل مهم أشار له لوكاس وهو (التباطوء الزمني) حتى يتم الحصول على كافة المعلومات من قبل بقية الأسواق، وأن سلوك الأفراد المتعاملين في عدة أسواق منها سوق ألسلع أو سوق العمل وأن السلوك سيتأخر بسبب تلك التباطؤات الزمنية وسينعكس على دالة لوكاس ويؤثر على النمو وكما موضح من خلال المعادلة التالية[١]:

$$y-y_n= \infty(p-p^e)$$

الناتج الكلي=y

الناتج في المستوى الطبيعي=Y^n

الأسعار الفعلية=P

الأسعار المتوقعة=p^e

المدرسة الكينزية الحديثة :

تعد أفكار هذه المدرسة محأولة لتطوير الأفكار الكينزية وتعديلها في إطار الأنتقادات التي وجهت لها، إذ يتفق الكينزيون الجدد مع كينز في أن المستقبل مجهول، وأن معظم القرارات الاقتصادية تأخذ بعداً زمنياً، لذا فأنها تنفذ في إطار عدم التأكد(Uncertainty) فالقرارات المتصلة بالاستثمار والادخار أو بتوقيع عقد مبنية على توقعات غير دقيقة عن المستقبل، لذا يرى أصحاب هذه المدرسة أن فرضية تحرك الاقتصاد تلقائيا نحو التوازن هي فرضية غير دقيقة، لذلك ومن اجل تقليل حالة عدم التأكد فأن الإفراد يدخلون في اتفاقيات تعاقدية ويحتفظون بثروة سائلة بصورة نقود، ومن ثم فأن هذه الصلة بين النقود والعقود

[١] المصدر: د. ثريا الخزرجي، مذكرات في الاقتصاد النقدي، مصدر سابق.

وعدم التأكد تعد عاملا مهما في تنفيذ قوى التصحيح الذاتي والدعوة إلى تدخل الحكومة بسياسات نشطة ليدعم التوسع النقدي التوسع المالي وأن توفر الائتمأن والتغير في التفضيل النقدي يؤديأن دوراً مهما في الاقتصاد الوطني، ومن ثم يعارضون أطروحات النقوديين الخاصة بنمو عرض النقود بمعدل ثابت، لأن الأسعار تتحدد بصورة رئيسة استناداً إلى التكاليف التي تسهم نقابات العمال في بنائها، وهم في هذا المجال يؤكدون لزوجة الأجور والأسعار ومن ثم فأن الأسعار لا تتحدد بمقدار عرض النقد الذي لا يؤثر بدوره بصورة مباشرة أو فورية على التكاليف، إذ يتطلب مدة زمنية قد تطول أو تقصر، وللتوقعات حول المستقبل دور في تحديد مستوياتها الجديدة وتتكون عبر النظرة المتجهة للإمام **((علي،٢٠١٥: ٢٥٢))** مما سيحَمل هذا الحل الاقتصاد تكلفة كبيرة قد تصل إلى الأزمة، ولاسيما إذا كأنت هناك مؤسسات مالية ضعيفة وتم رفع سعر الفائدة ومن ثم أنخفاض أسعار الأوراق المالية (قيمة المحفظة الاستثمارية)، وعليه يوصون بضرورة تبني السياسات الاستنسابية في أوقات الركود، بحيث يتمكن صناع القرار من الاستجابة السريعة للتغير في الظروف الاقتصادية **((سلمي،٢٠٠٥: ٦٣))**.

اقتصاديات جأنب العرض .

مما تقدم يتضح بأن الجدل الفكري بين المدارس الاقتصادية يدور جله حول توظيف نوع السياسة الاقتصادية، فهو بالأساس جدل بين المؤيدين للسياسة النقدية والمركزين على ايجابياتها، ومنها التشغيل واستقرار الأسعار وكبح الضغوط التضخمية، وبين أنصار السياسة المالية المؤكدين على مزاياها في تحفيز الأنتاج ومحاربة البطالة ومقأومة الاحتكار وأنعاش الاقتصاد. أن هذه التوجهات الفكرية لم تبزغ من فراغ، وأنما استندت إلى خلفية عميقة ومبادئ راسخة اجتهد في صياغتها فلاسفة ومفكرون تبلورت جل آرائهم ونظرياتهم الاقتصادية عبر مراحل تطور النظام الاقتصادي، والقاسم المشترك فيها هو الصلة بين الواقع والفكر الاقتصادي المحرك للتنمية الاقتصادية لتطور المأن أفكار هذه المدرسة من خلال أفكار وكتابات الاقتصادي (جيلدر) تتفق إلى حد كبير مع الآراء النقدية بأن التضخم ما هو إلا ظاهرة نقدية بحتة غير أنهم

يصرون على فكرة جديدة مفادها أن الضرائب المرتفعة يمكن أن تعد سببا جوهرياً من أسباب التضخم(طاقة : ١٩٩٣،٧٣). حيث ركزت أفكار هذه المدرسة على دور تخفيض الضرائب والتي تؤدي حسب هذه المدرسة إلى تشجيع الإفراد على العمل لفترة أطول وبذل جهد اكبر وبالتالي يزداد الأنتاج ,اما في جأنب النفقات فأن أفكارهم تنصب في الأساس على تقليص الإنفاق العام وفقا لفلسفتهم في الربط بين زيادة الإنفاق العام ونمو عرض النقد ,وبالتالي فأن تقييد القطاع العام يحد من نمو الإنفاق العام وعرض النقد.

أن هذه النظرية واجهت معارضة بعض الاقتصاديين لأن تخفيض الضرائب سوف يؤدي إلى خفض الإيرادات العامة ومن ثم زيادة عجز الموازنة(زكي : مصدر سابق ١٩٢), ولكن المدرسة أجابت عن هذا الاعتراض مستنده على منحنى لافر(Laffer curve) الذي وضح من خلاله علاقة تخفيض الضرائب والإيراد الضريبي .

فالسياسة الاقتصادية التي كأنت ملائمة للواقع في وقت معين قد لا تصلح لأوقات أخرى، ولتحقيق الهدف من الدراسات الوصول للتنمية المستدامة الأمر الذي يستلزم نبذها والأنقلاب عليها، ومن ثم إيجاد سياسة اقتصادية بديلة تصاغ بعناية وفاعلية، بغية معالجة الأزمات وأثارها.

الفصل الثالث :

قياس أثر الإنفاق العام على بعض مؤشرات التنمية المستدامة للصحة والتعليم (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

الفصل الثالث : قياس أثر الإنفاق على العام على بعض مؤشرات التنمية المستدامة للصحة والتعليم (٢٠٠٤ - ٢٠٢٢)

تمهيد :-

سيتم في هذا الفصل عرض التحليل الاحصائي لبيأنات البحث والتي تم تقسيمها على نوعين من المؤشرات منها الاقتصادية والاجتماعية والتي سيتم توضيحها في المبحثين القادمين وفق الاتي :-

المبحث الأول : قياس أثر الإنفاق على الصحة على بعض مؤشرات التنمية الصحية .

سيتم في المبحث الأول قياس أثر الإنفاق على قطاع الصحة على معدل الوفيات الأطفال الرضع ، معدل الوفيات الخام ، عدد المستشفيات الحكومية والمراكز التخصصية ، عدد الاسرة في المستشفيات .

المطلب الأول : تحديد وترميز البيأنات والاسلوب الاحصائي في تحليلها .

أن طبيعة البيأنات ونوعها و المتوافرة عند دراسة أية ظاهرة تفرض على الباحث اتباع أسلوب احصائي لتحليلها ففي هذا المبحث نجد أن بيأنات المؤشرات الاقتصادية التي تتضمن (**معدل وفيات الرضع ، معدل الوفيات الخام ، عدد الاسرة في المستشفيات ، عدد المستشفيات**) كمتغيرات (**استجابة أو معتمدة أو التابعة**Y's) ومؤشر الإنفاق على العام على الصحة كمتغيرات (**توضيحية أو مستقلة**X's) تفرض على الباحث أتباع أسلوب تحليل الأنحدار المتعدد للوقوف على العلاقة بين المؤشرات الاقتصادية والمتغيرات المؤثرة فيها .

تم الاعتماد على البيأنات الحقيقية فيما يخص مؤشرات الصحة لذا تكون حجوم العينات ١٩ عينة وعلى ضوء ما تقدم سيتم ترميز البيأنات كالاتي .

الجدول (٢)

تحديد وترميز مؤشر الإنفاق على الصحة

مؤشرات الموازنة (الإنفاق)		المؤشرات الاجتماعية			
معدل نمو المؤشر	ترميزه	المؤشر			ترميزه
الإنفاق على قطاع الصحة	X_1	مؤشر الصحة Y_1	معدل الوفيات الأطفال الرضع		$Y_{1,1}$
			معدل الوفيات الخام		$Y_{1,2}$
			عدد الاسرة في المستشفيات الحكومية		$Y_{1,3}$
			عدد المستشفيات الحكومية		$Y_{1,4}$

المصدر : من إعداد الباحث

واعتماداً على ما تم عرضه في الجدول أعلاه يتم تعريف أنموذج الأنحدار المتعدد لكل مؤشر من مؤشرات الاجتماعية المعرفة في الجدول اعلاه كالتي :

في ما يخص مؤشر قطاع الصحة فقد تم دراسة أثره في التنمية المستدامة بالاعتماد على نموذج أنحدار الخطي البسيط وفقاً لتقسيماته المعتمدة في البحث والتي تم ادراجها في الجدول (٢) وكالاتي.

$$Y_{(1,1)i} = \beta_0 + \beta_1 X_{(1)\,i} + U_i$$

$$Y_{(1,2)i} = \beta_0 + \beta_1 X_{(1)i} + U_i$$

$$Y_{(1,3)i} = \beta_0 + \beta_1 X_{(1)\,i} + U_i$$

$$Y_{(1,4)i} = \beta_0 + \beta_1 X_{(1)i} + U_i$$

حيث أن:

Y_i : يمثل قيمة المشاهدة i (السنة)امن مشاهدات متغير(الاستجابة أو المعتمد أو التابع) بحسب معدل نمو المؤشر الاقتصادي موضع الاهتمام وكما موضح في الجدول (٢) .

$X_i's$: قيم المشاهدات (i) لكل متغير من المتغيرات التوضيحية (مؤشرات الموازنة) المعرفة في الجدول( ).

U_i: يمثل حد الخطأ العشوائي .

وقبل اجراء التحليل الاحصائي للبيأنات باستعمال أسلوب تحليل الأنحدار(Regression Analysis) عندما يكون أنموذج الأنحدار معنوي ، استعمال تحليل الأنحدار ، لابد من اجراء الاختبارات الاتية :-

أولاً : اختبار توزيع بيأنات متغير الاستجابة توزيعاً طبيعياً :

من الفرضيات الأساسية لأنموذج أنحدار الخطي أن تتوزع الاخطاء العشوائية توزيعاً طبيعياً أي أن :

$$\mathbf{U_i} \sim \boldsymbol{N(0\,,\sigma^2)} \qquad ,\forall\ \boldsymbol{i = 1, 2, \ldots . 16}$$

وهذا يعني أنه لا توجد مشكلة عدم تجأنس التباين ، وبما أن المتغير الاستجابة $\mathbf{Y_i}$في أنموذج الأنحدار هو عبارة عن حاصل جمع مقدارين الأول منهما :-

$$\boldsymbol{(\beta_0 + \beta_1 X_{i1})}$$

ويكون مقدراً ثابتاً لأن المتغيرات التوضيحية غير عشوائية وبالتالي فهي لا تملك أي توزيع وهذا من فرضيات أنموذج الأنحدار الخطي المتعدد أو البسيط ، و المقدار الثأني هو عشوائي يمثل$\boldsymbol{U_i}$الذي يمتلك توزيعاً طبيعياً لذا يكون متغير الاستجابة متغيراً عشوائياً يمتلك توزيعا طبيعياً بوسط حسابي هو:

$$\mathbf{E(Y_i) = \beta_0 + \beta_1 X_{i1}}$$

وتباين هو :

$$\mathbf{V(Y_i) = \sigma^2}$$

أن عدم تحقق ثبات التباين(اختلاف قيم التباينات) للأخطاء العشوائية يؤدي إلى **حدوث مشكلة عدم تجأنس التباين** لأنموذج الأنحدار الخطي وهذايعني عدم امتلاك متغير الاستجابة $\mathbf{Y_i}$إلى التوزيع الطبيعي مما يؤديإلى عدم كفاءة طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (Ordanry Least Squares) (OLS) في التقدير كونها تعطي مقدرات بتباينات عالية وبدوره يؤثر على كفاءة المعادلة التقديرية المراد استخراجها للتنبؤ بالظاهرة تحت الدراسة ولا جراء اختبار أن تتوزع مشاهدات متغير الاستجابة توزيعاً طبيعياً يتم اجراء اختبار الاعتدالية (Kolmogorov– Smirnov) الذي يختبر الفرضية الاتية .**الفرضية الصفرية**$\boldsymbol{H_0}$: بيأنات المتغير الاستجابة تتوزع توزيعاً طبيعياً.**والفرضية البديلة**$\boldsymbol{H_1}$: بيأنات المتغير الاستجابة لا تتوزع توزيعاً طبيعياً .**إذ تقبل الفرضية**$\boldsymbol{H_0}$عندما تكون قيمة$\mathbf{Sig. \geq \propto = 0.05}$وبالتالي يمكن استخدام

طريقة (OLS) في التقدير وبعكسه تقبل فرضية H_1 التي تعني أن بيأنات متغير الاستجابة لا تتوزع توزيعاً طبيعياً وبالتالي يعأني أنموذج الأنحدار من مشكلة عدم تجأنس التباين ، وللتغلب على هذه المشكلة يتم استعمال طريقة تقدير اخرى هي طريقة المربعات الصغرى الموزونة (Weighted Least Squares) (WLS) بدلاً من طريقة (OLS).

ثأنياً : اختبار الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي :

من الفرضيات الأساسية لأنموذج الأنحدار الخطي أن تكون الاخطاء العشوائية غير المرتبطة مع بعضها البعض وهذا يعني أن التباين المشترك بينهما يسأوي صفراً وهذا يعني خلو أنموذج الأنحدار من مشكلة الارتباط الذاتي التي يتم اختبار وجودها باستعمال اختبار ديربن واتسن(DW)الذي يختبر الفرضية الاتية:

$$H_0 : \rho = 0$$

$$H_1 : \rho \neq 0$$

حيث إن ρ يمثل معامل الارتباط بين كل زوج من الاخطاء العشوائية .

يتم قبول فرضية العدم أو الفرضية الصفرية والتي تعني عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين اخطاء العشوائية لأنموذج أنحدار خطي إذا تحقق الشرط الاتي $(du < D.W < 4 - du)$.وترفض فرضية العدم أو الفرضية الصفرية إذا تحقق شرط$(0 < D.W < dl)$وتعني وجود مشكلة الارتباط الذاتي وأن الارتباط موجب أو $(4 - dl < D.W < 4)$وتعني وجود مشكلة الارتباط الذاتي وأن الارتباط سالب ، ويفشل الاختبار إذا تحقق شرط الاتي $(dl < D.W < du)$ أو$(4 - du < D.W < 4 - dl)$ وعند ذلك نميل إلى قبول الفرضية الصفرية ، علما أن (dl , du) يتم تحديدها بالاعتماد على

جدولديربن واتسن (DW) بدرجة حرية (٠.٠٥, k+١ , n) حيث أن n تمثل حجم العينة وk تمثل عدد المتغيرات التوضيحية ، أن رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة يعني وجود مشكلة الارتباط الذاتي في الأنموذج القياسي الواجب معالجتها ، وفي حالة وجود مشكلة الارتباط الذاتي يتم استعمال طريقة المربعات الصغرى العامة في عملية تقدير معلمات نموذج الأنحدار .

وعند الأنتهاء من إجراء الاختبارات أعلاه واتخاذ ما يلزم بحسب قبول أو رفض الفرضيات التي يتم اختبارها يقوم الباحث بأجراء **تحليل الأنحدار** واستخراج جدول تحليل التباين لأنموذج الأنحدار وتحققق

معنوية الأنحدار والعلاقة بين متغير الاستجابة (أحد معدلات نمو المؤشرات الاقتصادية) والمتغيرات التوضيحية المؤثرة به (معدلات نمو مؤشرات الموازنة) المذكورة فيما تقدم .

المطلب الثأني : قياس أثر الإنفاق على قطاع الصحة على معدل الوفيات الأطفال الرضع ، معدل الوفيات الخام ، عدد المستشفيات الحكومية والمراكز التخصصية ، عدد الاسرة في المستشفيات .

يعد القطاع الصحي واحداً من المؤشرات المهمة جداً لقياس التنمية المستدامة حيث له دوراً اساسياً من خلال اعتناء بالأفراد بتقديم الخدمات الطبية والعلاجية لهم ,فضلا عن وجود بعض الدول التي تقوم بقياس مؤشر الصحة وأثرة في النمو الاقتصادي ومن ثمة بالتنمية المستدامة ,وقياس مؤشر الصحة بمجموعة من المؤشرات المهمة وهي كالاتي :(الدوري ,٢٠١٥, ٥٤)

أولا :مؤشر الولادات وإعداد الوفيات العام

ثأنيا : وفيات الاطفال دون سن الخامسة ومعدل وفيات الاطفال الرضع .والوصول إلى قياس التطور الصحي في اي بلد لابد من القيام بمجموعه من الاجراءات والتي تكون هدفا لكل باحث وتتلخص هذه الاجراءات

١- الإنفاق على القطاع الصحي : يشمل هذا المؤشر بمدى توجه الحكومة ومن خلال ادوات السياسة المالية التوضيح حجم النفقات المخصصة لهذا القطاع بشقيها التشغيلي والاستثماري .
٢- معدل وفيات الخام الكل (١٠٠٠)فرد من السكأن .
٣- معدل وفيات الاطفال الرضع (١٠٠٠)فرد ولادة حية .
٤- معدل الولادات الخام لكل (١٠٠٠)ولادة حية
٥- عدد المستشفيات والمراكز الصحية التي تحتوي لكل (١٠٠٠)فرد من السكأن.

تشكل هذه العوامل عوامل اساسية لضمأن تحقيق هدف البحث للوقوف على أهم منجزات الحكومية وأبرزها المشاكل التي يعأني منها هذا القطاع الحيوي ,لضمأن الحياة الصحية للأفراد في جميع الاعمار ,لتحقيق التنمية المستدامة من خلال الوقوف على متوسط العمر الحقيقي للأفراد إضافة إلى التعرف على مستوى

الخدمات المقدمة من المرافق الحكومية للمواليد الجدد كذلك التعرف على إعداد الاطباء والممرضين والكوادر السأندة من كلا الجنسين ,المعرفة الحاجة الفعلية لهذا القطاع

ثأنيا :النفقات العامة على قطاع الصحة

يمثل الإنفاق العام على القطاع الصحي نفقات تشغيل القطاع الصحي وادارته اضافه إلى نفقات البحث والتطوير التي يكون هدفها الارتقاء لهذا القطاع نحو الافضل ,يضاف ليها كافة النفقات التي توظفها الحكومة للقطاع الصحي في كافة المرافق الصحية الحكومية المنتشرة على مساحة العراق ,ويرتبط الإنفاق على القطاع الصحي بعلاقة وثيقة بالعوامل التي توشر في زيادة الطلب على الخدمات التي يقدمها والمتمثلة بالعلاجية والوقائية وتتمثل هذه العوامل :

١- نمو الفئات العمرية للأفراد بأعمار ٦٥ سنة واكثر .

٢- تدهور القطاع الصحي.

٣- ارتفاع نسبة الوفيات.

٤- ارتفاع في معدلات النمو السكأني .

يمكن تفسير هذه العلاقة بأنها علاقة تتفق مع المنطق إذا كأنت النفقات العامة موجهه بأسلوب مخطط وادارة مالية فاعلة . وتعد النفقات العامة العمود الاساسي لنجاح اي قطاع ,الذي يحتاج إلى الاموال وبصورة مستمرة نظرا لطبيعة الخدمات التي يقدمها ,لكونها خدمات بالغة الأهمية لارتباطها بتأهيل المجتمع صحيا وحماية الافراد من أنتشار الأوبئة على أتُم وجه .

يمكن تلخيص دور الحكومة من خلال السياسة المالية لتوفير الدعم لهذا القطاع لكي تضمن أنه استكمل متطلبات المادية التي من تلبية متطلبات المجتمع بأفضل صورة ولاسيما الفئات الاكثر محرومية من هذه الخدمات (الاقل دخلا).

طبيعة الخدمات العامة :

أن النفقات العامة الموجهة إلى القطاع الصحي يتمثل بجزاء حيوية كونها موجهها نحو كافة الأنشطة الصحية المتمثلة بالمستشفيات والمستوصفات ومراكز .وعيادات مكافحة الأوبئة ,وخدمات البحث العلمي الموجهة التطوير القطاع الصحي ومواجهه التطورات الكثيرة بالأمراض . وتعد طبيعة الإنفاق العام مؤشر يمكن من خلاله قياس مدى الاهتمام والعناية بالقطاع الصحي من قبل الحكومة ,كذلك يعد الوصول إلى الخدمات الصحية من قبل الافراد بصورة سهله ويسيرة هو من اهم المؤشرات التنموية الحديثة (شندي ,٢٠١٥, ٢٤)

الجدول رقم (٣)

الإنفاق العام على القطاع الصحي ونسبته من اجمالي الإنفاق (٢٠٠٤-٢٠٢٢)مليون دينار

السنة	الإنفاق العام	الإنفاق على القطاع الصحي	معدل النمو السنوي	نسبة الإنفاق على الصحة
٢٠٠٤	٣٢١١٧٤٩١	١٧٨٨٢٥٧.٤	----------	٥.٥٧
٢٠٠٥	٢٦٣٧٥١٧٥	١٤٦٩٠٨٦.٢	-١٧.٨٥	٥.٥٧
٢٠٠٦	٣٨٨٠٦٦٧٩	١٦٣٧٦٩٦.٢	١١.٤٨	٤.٢٢
٢٠٠٧	٣٩٠٣١٢٣٢	١٧٨٩٢١٦.٠	٩.٢٥	٤.٥٨
٢٠٠٨	٥٩٤٠٣٣٧٥	٢٧٠٨٩٣٤.١	٥١.٤٠	٤.٥٦
٢٠٠٩	٥٢٥٦٧٠٢٥	٢٦٦٦٧٨٦.٢	-١.٥٦	٥.٠٧
٢٠١٠	٧٠١٣٤٢٠١	٣٨٢٣٠٥٦.٥	٤٣.٣٦	٥.٤٥
٢٠١١	٧٨٧٥٧٦٦٦	٣٩١٠٨٠٤.٦	٢.٣٠	٤.٩٧
٢٠١٢	١٠٥١٣٩٥٧٦	٤٣٦٤٧٨١.٧	١١.٦١	٤.١٥
٢٠١٣	١١٩١٢٧٥٥٦	٥١٧٣٠٧١.٠	١٨.٥٢	٤.٣٤
٢٠١٤	١١٥٩٣٧٧٦٢	٤٥١٦٤٩٣.٣	-١٢.٦٩	٣.٩٠
٢٠١٥	٧٠٣٩٧٥١٥	٤٨٩٤٢٤٥.٢	٨.٣٦	٦.٩٥
٢٠١٦	٧٥٠٥٥٨٦٢	٤٨٨٧٤٦٣.٠	-٠.١٤	٦.٥١
٢٠١٧	٧٥٤٩٠١١٥	٣٨٣٤٥١٦	-٢١.٥٤	٥.٠٨
٢٠١٨	٨٠٨٧٣١٨٩	٤٣٠٢٦٧١	١٢.٢١	٥.٣٢
٢٠١٩	١١١٧٢٣٥٢٣	٦٣٠٦٢١٩	٤٦.٥٧	٥.٦٤
٢٠٢٠	٧٦٠٨٢٤٤٣	٥٧٥٧٦٩٣	-٨.٧٠	٧.٥٧
٢٠٢١	٨٠٦٦٢٥٤٥	٤٢٨٧٢٢١	-٢٥.٥٤	٥.٣٢
٢٠٢٢	٩٥٤٣٢٢٥٢	٤٢٦٥٩٩٨	-٠.٥٠	٤.٤٧

- البنك المركزي العراقي ,مديرية الاحصاء والأبحاث ,النشرات الإحصائية لسنوات معلنة.
- وزارة الصحة العراقية ,دائرة التخطيط والتنمية الموارد البشرية قسم الإحصاء .

- العمود ٣, ٤ من عمل الباحث

شكل (٤) الإنفاق على القطاع الصحي

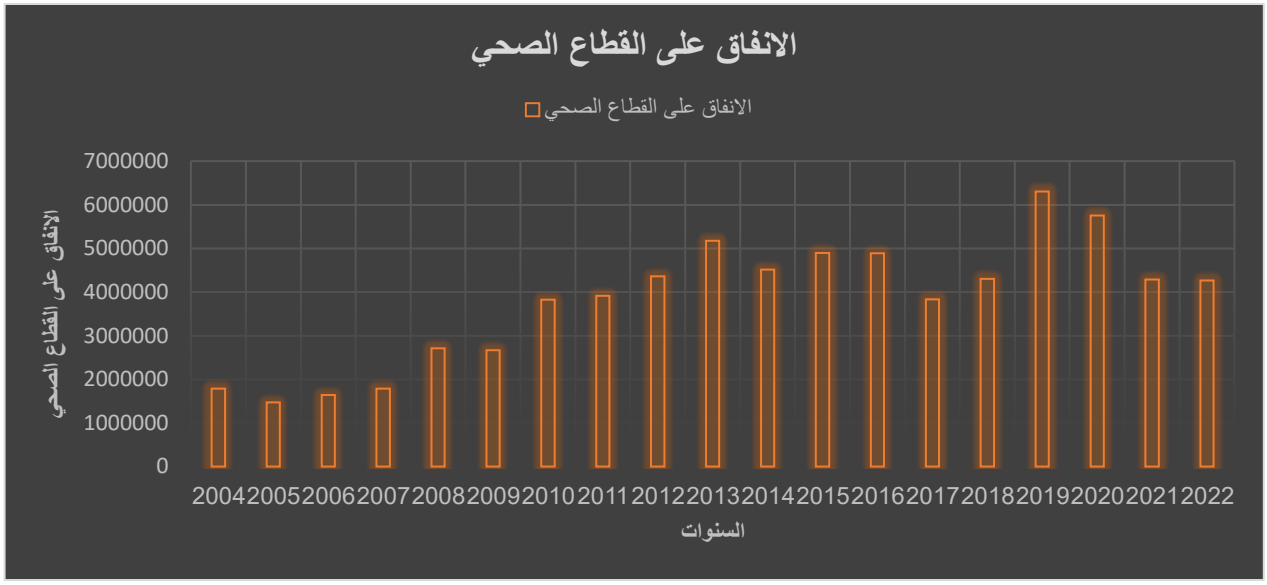

يتضح من خلال بيأنات الجدول رقم (٣) والشكل رقم (٤) الذي يبين لنا نسبة الإنفاق العام على القطاع الصحة وكما هو في الموازنة العامة للسنوات المدروسة ,حيث شكل الإنفاق العام على قطاع العام يتسم بالتذبذب حيث بلغ حجم هذا الإنفاق من النفقات العامة في العام ٢٠٠٥ (١٤٦٩٠٨٦.٢)مليون دينار ونسبته وصلت إلى (٥.٦)عن العام ٢٠٠٤حيث بلغت نسبة (٥.٥)وتواصل الارتفاع وصولا إلى العام ٢٠٠٦حيث بلغ حجم الإنفاق باتجاه القطاع الصحي (١٦٣٧٦٩٦.٩)مليون دينار وبنسبة متخصصه من حجم الإنفاق العام بالغت (٤.٢٪)وعلى الرغم من استمرار ارتفاع المخصص من النفقات العامة للقطاع الصحي الأن أن نسبة من الإنفاق العام بداءة بالتراجع حيث بلغت حجم هذا الإنفاق في العام ٢٠١٢ (٤٣٦٤٧٨١.٧)مليون دينار وكأنت هذه النسبة قد وصلت إلى (٤.١)من الإنفاق العام وتواصل تراجع

نسبة مخصص النفقات العامة للقطاع الصحي في عام ٢٠١٤حيث بلغت هذه النسبة(٣.٨)وهي كأنت النسبة الاكثر تراجع طيلة مدة الدراسة وعادت هذه النسبة للارتفاع حيث بلغت اعلاها في العام ٢٠١٥ حيث سجلت (٦.٩٥)من نسبة الإنفاق العام وتواصل الارتفاع في حجم النفقات الموجهه للقطاع الصحي حيث وصل إلى نسبة الاعلى طيلة مدة الدراسة حيث بلغت (٧.٥) من حجم الإنفاق العام وبقي هذا الإنفاق قريبا من مستوى الاعلى حيث سجل العام ٢٠٢٢ نسبة لابأس بها من حجم الإنفاق العام (٦.٨٪)من أصل نفقات عام بلغت (٤.٢٦٥.٩٩٨)مليون دينار وعلى الرغم من حجم النفقات العام الموجهة للقطاع الصحي الأن هذا القطاع يؤثر علية التراجع الكبير في مستوى الخدمات التي يقدمها ,ولا يعكس الادارة الصحية في العراق من اجل الوصول إلى تحقيق عامة تتناسب مع بناء تنمية مستدامة وتحقيق الهدف الاساسي وهو الارتقاء برفع مؤشر الاداء الصحي في المجتمع العراقي .

جدول رقم (٤)

المؤشرات الصحية في الاقتصاد العراقي (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

السنوات	معدل وفيات الرضع	معدل الوفيات الخام	عدد الأسرة في المستشفيات	معدل النمو%	عدد المستشفيات الحكومية	معدل النمو
٢٠٠٤	٣٨.٢	٥	٢٩٣٣٩	--------	٢١٨	--------
٢٠٠٥	٤٤.٢	٥.٢	٢٨٤٩٢	-٢.٨٩	٢٢٤	٢.٧٥
٢٠٠٦	٥٣	٧.٧	٢٩٩٧٥	٥.٢٠	٢١٩	-٢.٢٣
٢٠٠٧	٣٠	٥	٢٩١٩٢	-٢.٦١	٢١٥	-١.٨٣
٢٠٠٨	٢٩	٥	٣٦٠٥٧	٢٣.٥٢	٢٢١	٢.٧٩
٢٠٠٩	٢٤	٤	٣٦٩١٩	٢.٣٩	٢٢٠	-٠.٤٥
٢٠١٠	٢٤	٤.٢	٣٨٣٠٣	٣.٧٥	٢٢٩	٤.٠٩
٢٠١١	٢٤	٤.١٦	٤٠١٨٢	٤.٩١	٢٣١	٠.٨٧
٢٠١٢	٢١	٤.١١	٤٠٧٠٧	١.٣١	٢٣٩	٣.٤٦
٢٠١٣	١٩.٩	٣.٠٩	٤١٦٤٥	٢.٣٠	٢٥٥	٦.٦٩
٢٠١٤	١٧.٩	٤	٣٦٧٧٢	-١١.٧٠	٢٧٥	٧.٨٤
٢٠١٥	١٧.٣	٤	٣٦٠٤٣	-١.٩٨	٢٥٧	-٦.٥٥
٢٠١٦	١٩.٧	٤	٣٧٧٢٠	٤.٦٥	٢٥٣	-١.٥٦
٢٠١٧	١٨.٦	٤,٢	٣٧١٤٣	-١.٥٣	٢٦٠	٢.٧٧
٢٠١٨	١٨.٦	٤.١	٣٧١٥٥	٠.٠٣	٢٧٣	٥.٠٠
٢٠١٩	١٨.٩	٤.١	٣٧٨٤٢	١.٨٥	٢٨١	٢.٩٣
٢٠٢٠	١٩.٦	٣.٧	٣٧٤١٨	-١.١٢	٢٨٥	١.٤٢
٢٠٢١	١٨.٥	٤.٣	٣٧٤٨٢	٠.١٧	٢٨٦	٠.٣٥
٢٠٢٢	١٨.٧	٤.٤	٣٩١٨٠	٤.٥٣	٢٩٥	٣.١٥

المصدر :المجاميع الاحصائية لسنوات مختلفة (٢٠٠٤٢٠٢٢-) وزارة التخطيط ,دائرة الاحصاء الصحي

- وزارة الصحة والبيئة العراقية (٢٠٠٤- ٢٠٢٢) النشرات الاحصائية

– العمود العمود٧,٥ من عمل الباحث بالاعتماد على بيأنات الجدول

مؤشرات القطاع الصحي في العراق

١– إعداد المستشفيات :

بلغ عدد المستشفيات الحكومية في العام ٢٠٠٤ (٢١٨) مستشفى وبلغ عدد الاسرة المخصصة لاستقبال المرضى (٢٩٣٣٩) في حين تراجع هذا العدد في عام ٢٠٠٦حيث وصل إلى (٢١٥)بسبب بعض الاجراءات الادارية في القطاع الصحي المتمثل بدمج بعض المستشفيات في مؤسسة واحدة .

تواصل الاهتمام بأنشاء مستشفيات جديدة تواكب التطور الكبير في القطاع الصحي على المستوى العالمي حيث وصل إعداد المستشفيات الحكومية في العراق في العام ٢٠١١ إلى (٢٣١) مستشفى وواصل الارتفاع وصولا إلى العام ٢٠٢٠ حيث بلغت عدد المستشفيات الحكومية (٢٩٥) مستشفى وبنسبه زيادة تصل إلى (٣٠٪) من العام ٢٠٠٤ وتقوم الحكومة العراقية في العام ٢٠٢٢بالاهتمام بالقطاع الصحي للوصول إلى تحقيق اعلى مستوى في أنشاء المستشفيات الحكومية ووضعت ضمن اهدافها تحقيق هذا الهدف .

شكل (٥) عدد المستشفيات الحكومية

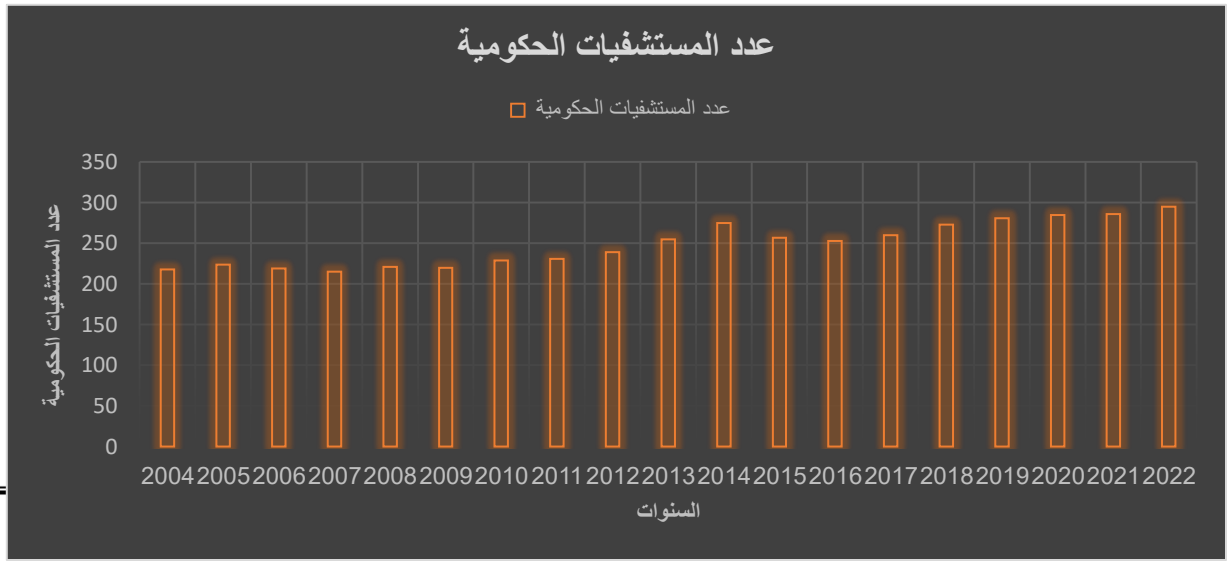

ويتضح لنا من خلال بيأنات الجدول رقم (٤) والشكل (٥) وعلى الرغم من زيادة إعداد المستشفيات ,الآن هذه الزيادة لا تواكب الزيادات الكبيرة في إعداد السكأن ،اضافة إلى تلكؤ أغلب مشاريع أنشاء المستشفيات العامة وهذا دليل على أن السياسات الحكومية من خلال توجيه الإنفاق نحو القطاع الصحي لم تكن في مستوى جيد على الرغم من الموازنات الضخمة الموجهة نحو هذا القطاع ,وهذا يدل على أن هنالك خللا واضح في تنفيذ البرنامج الإنفاقي لهذا القطاع ,ولابد لنا من الاشارة إلى أن الاداء الحكومي لم يكن المسبب الرئيسي في تراجع مستوى الخدمات الصحية ويمكن القول أن هناك جملة من العوامل التي ساعدت على هذا التراجع وفي مقدمتها وزارة الصحة التي لم تنفذ البرنامج الإنفاقي بصورة صحيحة من خلال عدم استفادة من المخصص لها من النفقات العامة الامر الذي ساعد على أنتشار المستشفيات الاهلية وبصورة كبيرة اضافه إلى تخلي أغلب الافراد وبالأخص القادرين من هم للسفر خارج العراق لغرض العلاج ,هذا الامر فاقم من المشكلة التنموية لكون العملية اصبحت وفقا القاعدة جديدة وهي أن باستطاعة الميسورين من الافراد (الاغنياء) الحصول على الخدمات الصحية ,وعدم استطاعت ذوي الدخل المحدود الحصول على هذة الخدمات .

٢- وفيات الاطفال الرضع

يعد هذا المؤشر واحداً من المؤشرات العامة حيث يوضح لنا أثر الإنفاق الحكومية على القطاع الصحي ,حيث بإمكأننا الوقوف على معدل تطور هذا المؤشر في العراق خلال المدة المدروسة بالتزامن مع لأنفاق على القطاع الصحي .

شكل (٦) معدل وفيات الرضع

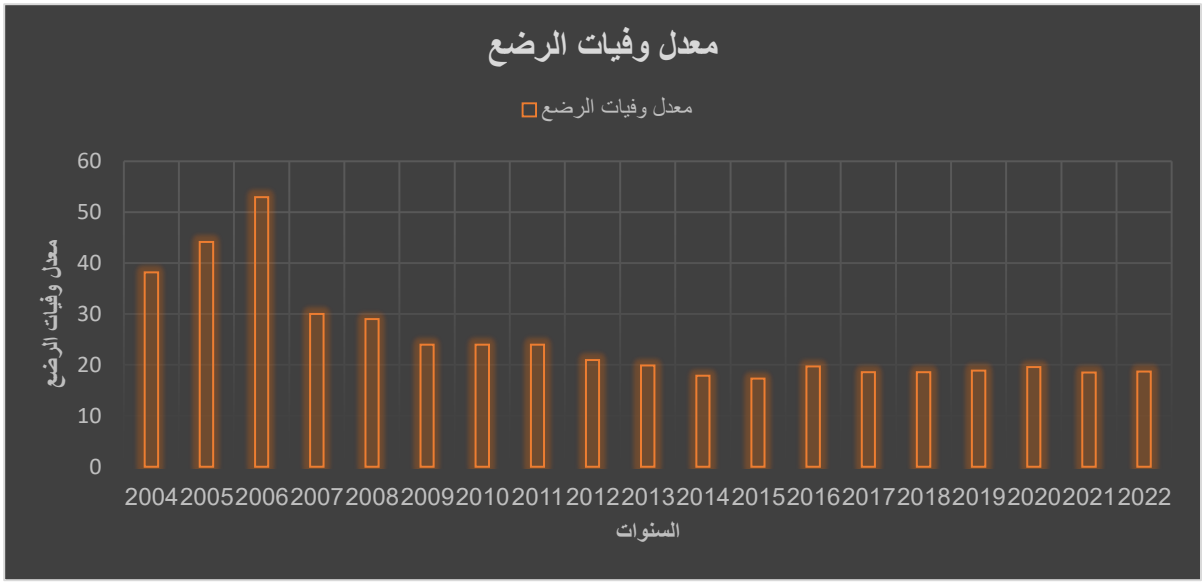

ومن خلال بيأنات الجدول رقم (٣) والشكل (٦) نلاحظ الأنخفاض المستمر في معدل الوفيات الاطفال الرضع لكل (١٠٠٠)مولود حيث وصل هذا المعدل في العام ٢٠٠٤ إلى (٤٤.٢)لكل ١٠٠٠ مولود وهذا يعكس لنا نوع الاهتمام من قبل المؤسسات الصحية في العراق التي ابدت اهتماما واضحا من خلال توفير المراكز الصحية وتوفير الخدمات الصحية والعلاجية داخل المدن وخارجها والتي تعني بصحة الام والطفل ,حيث تمثلت هذه الخدمات بأنشاء صالات الولادة الحديثة والمجهزة بكل ما من شأنه المحافظة على حياة الام والطفل

٣- الوفيات الخام لكل ١٠٠٠ من السكأن

ارتفاع مؤشر معدل الوفيات الخام في العام ٢٠٠٦ إلى (٧٠٧)لكل ١٠٠٠ من السكن ويعود ذلك لتراجع الأداء الأمني في البلاد ,وتراجع هذا المعدل في الاعوام التالية حيث وصل إلى (٤٠٤) في العام ٢٠٢٠

وذلك يسجل للاهتمام الحكومي الكبير في القطاع الصحي .من خلال توفير اللقاحات الجيدة والفعالة وتمثل ذلك في التوجه الحكومي اثناء أنتشار وباء (٢٥٧١٩)والذي يسجل للقطاع الصحي الفضل الكبير في السيطرة على هذا الوباء من خلال الفرق المنتشرة في معظم أنحاء العراق وكذلك الاعلأنات المسموعة والمرئية بضرورة اخذ اللقاحات لتجنب الاصابة بهذا الوباء ,وكأن له دور فاعل وكبير في السيطرة على إعداد الوفيات داخل العراق.

شكل (٧) معدل الوفيات الخام

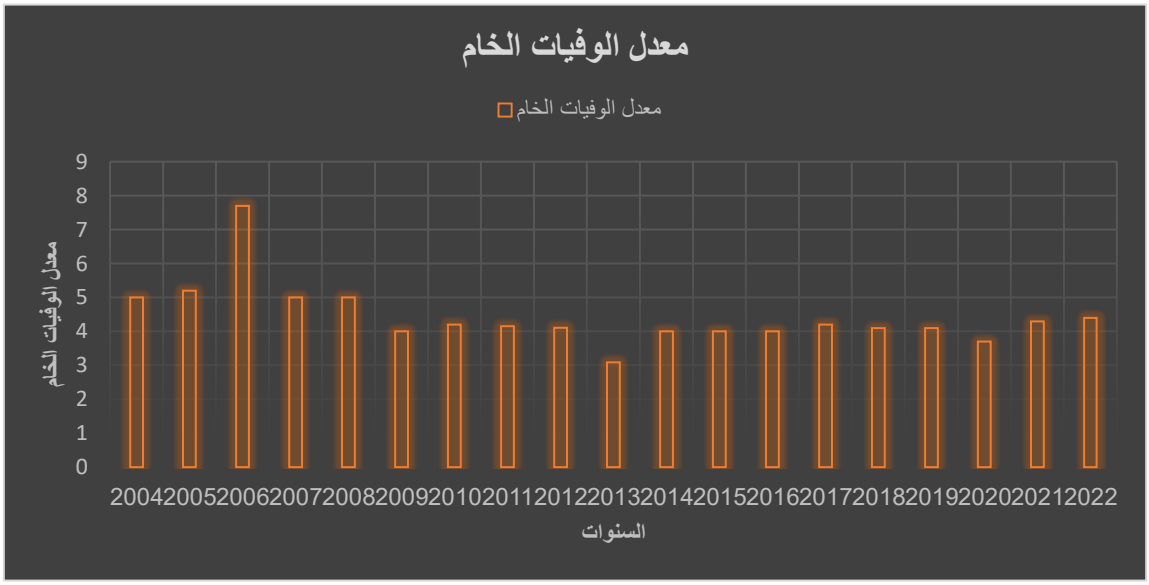

بدء التدهور في القطاع الصحي في العراق من اكثر من أربع عقود زمنية ,ويعود هذا التدهور بالأساس إلى بداية الثمأنينات في القرن الماضي حيث كأن القطاع الصحي يعأني نتيجة الحرب العراقية الايرأنية والتي امتدت لثمأن سنوات استنزف القطاع الصحي العديد من منشاته إضافة إلى فقدأن الكثير من الكوادر الكفؤة نتيجة لتلك الحرب ,ومنذ هذا التدهور إلى حقبة التسعينات التي كأن وقعها شديداً على القطاع

الصحي والتي شهدت العقوبات الاممية على العراق نتيجة لغزو الكويت ,فكأنت سنوات شديدة على القطاع الصحي امتازت بمجموعة من النقاط اهمها

١- النقص الكبير في الادوية كأن نتيجة لوفاء الكثير من المواطنين وبسبب حالات بسيطة .

٢- أنعدام وجود اللقاحات التي تواجه أنتشار الأوبئة في تلك المدة المدة .

٣- عدم وجود التقنيات الطبية المساعدة لعمل الاطباء والممرضين في المستشفيات الحكومية .

٤- مغادرة العديد من الكفاءات الطبية خارج العراق نتيجة لبحثهم عن حياة أفضل في خارج العراق.

٥- أنخفاض النفقات التشغيلية المخصصة لوزارة الصحة في تلك المدة كأن بسبب العقوبات المفروضة على العراق, والتوجه الحكومي الذي كأن سائدا والذي كأن همه الوحيد عسكرة المجتمع ,

٦- أنتشار الفساد في القطاع الصحي والقطاع الرعاية الصحية ,متمثلا بسرقة الادوية الشحيحة أو السيطرة عليها من قبل المسؤولين وعدم وصولها إلى المرضى الذين يحتاجون اليها فعليا .

٧- تراجع أعداد الاسرة في المستشفيات الحكومية حيث وصلت النسبة وحسب البيأنات المدروسة هي (٢) سرير لكل ١٠٠٠ فرد

اسباب تدهور القطاع الصحي في العراق

تشكل مجموعة من العوامل الأسباب الرئيسية ،إلى تدني الخدمات الصحية في العراق ,وهذا التدني في تقديم الخدمات الصحية كأن له الدور الكبير في التراجع الصحة العامة في العراق ويمكن اجمال هذه العوامل أو الاسباب بالاتي :

١- عدم الاستقرار السياسي : يشكل هذا العامل واحداً من العوامل المهمة التي ساهمت إلى حد كبير في الوقوف على المعالجات الحقيقية للقطاع الصحي وزادة من المعأناة في التخطيط اتخإذ القرار في هذا القطاع كأن يعود إلى عدم وجود الية حقيقية توضع فيها مجموعة أهداف لتحقيقها .

٢- عدم وجود نظام للتأمينات الصحية في العراق : على الرغم من اقرار البرلمأن العراقي لمشروع قأنون التامين والضمأن الصحي في العام ٢٠٢٠ الا أن أغلب القائمين على هذا المشروع لم ينفذوا ما ورد فية باستثناء وزارة الداخلية التي اخذت على عاتقها تنفيذ جزاء بسيط من خلال فتح بعض العيادات الطبية الخاصة بمعالجة وتقديم الخدمات الطبية لأفراد القوات الامنية .

٣- تراجع النفقات التشغيلية للقطاع لصحي ,فعند مراجعة الموازنة العامة وكما يشير الجدول رقم (٣)نلاحظ أن مستوى الاموال الموجهة للقطاع الصحي هي في تراجع ولا تلبي الطموح في النهوض بالقطاع الصحي .

٤- ضرورة التوجه إلى نمط أنفاق في الموازنة العامة وجعله يعتمد يعتمد نظام برامج والاهداف بدلا من ماهو متبع من نظام يقوم على تقيد القائمين على الإنفاق يضر الحد الكبير من هذه الاموال , الامر الذي فاقم من المشكلة بل وعمقها كثيرا ,فالمعروف أن أغلب المشاريع الصحية هي مشاريع كبيرة وتحتاج إلى مدد زمنية طويلة لغرض تنفيذها .

٥- على الرغم من الارتفاع الكبير في إعداد السكأن في العراق إلا أن القطاع الصحي لا يلبي هذه الزيادة بل على العكس كأن التقادم منشاته الصحية دورا كبيرا في تفاقم الازمة الصحية , فيما الرجوع إلى إعداد السكأن في العراق في عقد التسعينيات كأن عدد سكأن العراق يبلغ (٢١) مليون نسمة أما في العام

٢٠٢٢ يصل عدد سكأن العراق وحسب تقديرات وزارة التخطيط إلى اكثر من (٤١) مليون نسمة , وهنا بالإمكأن طرح التساؤل الاتي :

كيف لمؤسسات متهالكة كأنت تعأني لأربعة عقود من الحرب وعقوبات أن تلبي حاجات (٤١)مليون نسمة وهي لم تلبي بالأساس حاجة (٢١)مليون نسمة في أوج عطائها ؟

والاجابات كثيرة لهذا التساؤلات وترتكز بالأساس إلى غياب التخطيط الواقعي والحاجة الفعلية لهذا القطاع الحيوي . هي الركن الاساسي في الوصول إلى تحقيق الامأن الصحي ,وزرع الافكار الواقعية لدى الافراد وزيادة ثقتهم بهذا القطاع الحيوي ،من أجل المحافظة أولا على ارواح المرضى ,وثأنيا المحافظة على دخول الافراد من الهدر, فالملاحظ وخصوصاً بعد العام ٢٠٠٤ توجه الافراد الاغراض العلاج إلى الخارج وهذا الامر هو بالأساس عائقا حقيقيا نحو تحقيق التنمية المستدامة ,فشعور الافراد بعدم الرضا دفعهم للسفر خارج البلاد الغرض الحصول على الخدمات الصحية ,اضافة إلى استنزاف العملات الصعبة وأنتقالها من الداخل إلى الخارج ,كلها عوامل تساعد في تراجع الواقع الاقتصادي للعراق وتراجع الناتج المحلي .

المعالجات الواقعية للقطاع الصحي .

أن موضوع حماية حياة الأنسأن والاهتمام بصحته يعد واحداً من اهم ما تقوم علية الأنشطة البحثية في كل دول العالم .ويستند بالأساس إلى روح الأنسأن وكيفية محأولة تخفيف الالم عن اخية الأنسأن ,ومن هذا المنطلق يهدف معظم البرامج الحكومية إلى المحأولة الوصول إلى اهداف التي تم وضعها أنسجام مع اهداف التنمية المستدامة والعل برنامج الحداثة واحداً من البرامج التي يجب أن نقف عداها للوصول إلى المعالجات المهمة للقطاع الصحي في العراق ,وحل الاشكالية التي ارهقت الافراد والحكومات العراقية

المتعافية دون الوصل إلى المثالية في تقدم الخدمات ,كلنا نعرف أن أغلب المشاريع الصحية في العراق (المستشفيات العامة ,والمراكز الصحية)تم أنشائها نهاية عقد السبعينيات وعند حسابنا للعمر الزمني لعمر المؤسسات اصبح الأن معظمها خارج عن الخدمة ,فالمعروف أن القطاع الصحي قاطعا قائما على الابتكار والتجديد , والحداثة فهو قطاعا يواكب التطورات العلمية الحاصلة في العالم لغرض تقديم الخدمات بسهولة ويسر ودون الحاجة إلى تعقيدات , أن المؤسسات الصحية في العراق بحاجة إلى البناء إعدادا كبيرة تستوعي الإعداد اي تتلائم وعدد السكأن الفعلي في كل رقعه جغرافية يراد أنشاء مشروع صحي فيها ,فمن غير المعقول أن تكون مدن كبيرة تحتوي على الكثير من المليون نسمة يخدمها مؤسسة صحيه واحده ,هذه الجزئية تشكل حجر الاساس للبداء بمعالجات ازمة القطاع الصحي

١- معدل الوفيات الأطفال الرضع .

جدول (٥)

اختبارات الاعتدالية ومشكلة الارتباط الذاتي لنموذج أنحدار مؤشر الصحة /معدل الوفيات الأطفال الرضع

اختبار الاعتدالية (مشكلة عدم تجأنس التباين)			
اسم الاختبار	قيمته	القيمة الاحتمالية (Sig)	القرار الاحصائي
كلموكروف – سميرنوف Kolmogorov– Smirnov	٠.٢٧٧	٠.٠٠٠٤	قبول H_1
اختبار مشكلة الارتباط الذاتي			
اسم الاختبار	قيمته	Dl	du	القرار الاحصائي
ديربن واتسن DW	١.٧٧٤	١.١٨	١.٤	لا توجد مشكلة الارتباط الذاتي

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج spss .

بالاعتماد على نتائج الجدول (٥) يلحظ أن متغير الاستجابة $Y_{1,1}$ (معدل الوفيات الأطفال الرضع) لا يتوزع توزيعاً طبيعياً وبالتالي توجد مشكلة عدم تجأنس التباين ، فضلاً عن عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي وهذا يعني المضي بأجراء تحليل الأنحدار باستعمال طريقة المربعات الموزونة الاعتيادية (WLS) لتقدير معلمات أنموذج الأنحدار الخاص بالمتغير $Y_{1,1}$ وتم الحصول على جدول تحليل التباين لأنموذج الأنحدار المتغير $Y_{1,1}$ وكالاتي .

جدول (٦)

نتائج التحليل الاحصائي لأنموذج الأنحدار للمتغير $Y_{1,1}$

جدول تحليل التباين ANOVA بعد اجراء اختبارات الاحصائية لمشاكل أنموذج الأنحدار للمتغير $Y_{1,1}$ [a,b]							
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.	R Square
١	Regression	٣٣.٦٨٨	١	٣٣.٦٨٨	٢٠.٦٨٠	.٠٠٠[c]	.٥٤٩
	Residual	٢٧.٦٩٣	١٧	١.٦٢٩			
	Total	٦١.٣٨١	١٨				
a. Dependent Variable: معدل وفيات الرضع							
b. Weighted Least Squares Regression - Weighted by w_death_baby							
c. Predictors: (Constant), الإنفاق على القطاع الصحي							

مقدرات المعلمات واختبارات Tلمعنويتها						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
١	(Constant)	٣٩.٧٥٥	٤.١٠٥		٩.٦٨٤	.٠٠٠

	الإنفاق على القطاع الصحي	-٣.٩٥٩E-٦	.٠٠٠	-.٧٤١	-٤.٥٤٧	.٠٠٠
a. Dependent Variable: معدل وفيات الرضع						
. Weighted Least Squares Regression - Weighted by w_death_baby						

$\hat{Y}_{(1,1)i} = 39.755 - (3.959E-6)X_{1i}$	**المعادلة التقديرية للتنبؤ بالمتغير $Y_{١,١}$**

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج spss .

يلحظ من الجدول (٦) وفق التحليل الاحصائي وجود علاقة تأثير معنوية لمتغير $X_{١}$( ) (الإنفاق على قطاع الصحة) على متغير الاستجابة $Y_{,,}$(معدل الوفيات الأطفال الرضع) إذ كانت قيمة (Sig = ٠.٠٠٠٠) لاختبار F هي أصغر من قيمة (٠.٠٥) و بمعامل تحديد (٥٤.٩ %) يفسر التغيرات الحاصلة في متغير الاستجابة والمتبقي (٤٥.١ %) يفسره الخطأ العشوائي وعلى ضوء اختبار t لمعلمة $\beta_{١}$ لأنموذج أنحدار $Y_{١,١}$ يتم اعتماد المعادلة التقديرية كونها معنوية وبالتالي تعتمد المعادلة التقديرية المثبتة في الجدول اعلاه للتنبؤ بمعدل الوفيات الأطفال الرضعفي العراق .

أما التحليل الاقتصادي يبين من خلال المعادلة التقديرية أثر الإنفاق على الصحة في معدل وفيات الاطفال الرضع ويفسرها بنسبة (٥٤.٩%) من الظاهرة فيما هنالك متغيرات اخرى تؤثر على معدل الوفيات

للأطفال الرضع ، لذا يتطلب أداء أكبر وعنايه أكبر في توجيه الإنفاق في قطاع الصحة لتقليل نسبة تأثير أكبر لتقليل معدل وفيات الاطفال الرضع وتقليل نسبة المتغيرات الاخرى في التأثير، ليكون التأثير مسيطر عليه واستبعاد متغيرات قد تكون مجهولة في التأثير من اجل تحسين الواقع الصحي والمحافظة على أرواح الاطفال عبر توجيه الإنفاق الصحي بطريقة مناسبة ليحقق أهدافه المطلوبة والتي من أهمها المحافظة على أكبر عدد من الولادات الاحياء وعدم حرمأن المجتمع من ثروة بشرية قادمة لبناء البلد. ومع ذلك فأن أثر الإنفاق الصحي بالرغم من معنويته إلا أنه ذو تأثير ضعيف جداً على معدل الوفيات الاطفال الرضع وأنه غير مناسب فبالرغم من تصاعد الإنفاق الصحي إلا أن أثره صغير جداً ويعبر عن

ضعف القدرات الصحية في تحقيق واجباتها في هذا المجال . ويدل على عدم تحقيق هدف اجتماعي أساس في التنمية المستدامة وأن هذا الإنفاق غير كفوء في تحقيق أحد أهم مؤشرات التنمية الاجتماعية المستدامة .

٢. معدل الوفيات الخام

جدول (٧)

اختبارات الاعتدالية ومشكلة الارتباط الذاتي لنموذج أنحدار مؤشر الصحة /معدل الوفيات الخام

اختبار الاعتدالية (مشكلة عدم تجأنس التباين)				
اسم الاختبار	قيمته	القيمة الاحتمالية (Sig)		القرار الاحصائي
كلموكروف – سميرنوف Kolmogorov- Smirnov	٠.٢٥٢	٠.٠٠٣		H_1قبول
اختبار مشكلة الارتباط الذاتي				
اسم الاختبار	قيمته	dl	du	القرار الاحصائي
DWديربن واتسن	٢.٢٤٠	١.١٨	١.٤	لا توجد مشكلة الارتباط الذاتي

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج spss .

بالاعتماد على نتائج الجدول (٧) يلحظ أن متغير الاستجابة $Y_{1,2}$ (معدل الوفيات الخام) لا يتوزع توزيعاً طبيعياً وبالتالي توجد مشكلة عدم تجأنس التباين ، فضلاً عن عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي وهذا يعني المضي بأجراء تحليل الأنحدار باستعمال طريقة المربعات الموزونة الاعتيادية (WLS) لتقدير معلمات أنموذج الأنحدار الخاص بالمتغير $Y_{1,2}$ وتم الحصول على جدول تحليل التباين لأنموذج الأنحدار المتغير $Y_{1,2}$ وكالاتي .

جدول (٨)

نتائج التحليل الاحصائي لأنموذج الأنحدار للمتغير $Y_{1,2}$

جدول تحليل التباين ANOVA بعد اجراء اختبارات الاحصائية لمشاكل أنموذج الأنحدار للمتغير $Y_{1,2}$ [a,b]							
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.	R Square
١	Regression	١٢.٥٥٠	١	١٢.٥٥٠	٣.٨٧٦	.٠٠٦	٠.١٨٦
	Residual	٥٥.٠٤٨	١٧	٣.٢٣٨			
	Total	٦٧.٥٩٨	١٨				
a. Dependent Variable: معدل الوفيات الخام							
b. Weighted Least Squares Regression - Weighted by w_death							
c. Predictors: (Constant), الإنفاق على القطاع الصحي							

مقدرات المعلمات واختبارات t لمعنويتها						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
١	(Constant)	٤.٩٨١	.٤٨٦		١٠.٢٥٤	.٠٠٠
	الإنفاق على القطاع الصحي	-١.٧٤٤E-٧	.٠٠٠	-.٤٣١	-١.٩٦٩	.٠٠٦
a. Dependent Variable: معدل الوفيات الخام						
b. Weighted Least Squares Regression - Weighted by w_death						

المعادلة التقديرية للتنبؤ بالمتغير $Y_{1,2}$	$\widehat{Y}_{(1,2)i} = 4.981 - (1.744E-7)X_{1i}$

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج spss .

يلحظ من الجدول (٨) وفق التحليل الاحصائي وجود علاقة تأثير معنوية لمتغير X_1( ) (الإنفاق على قطاع الصحة) على متغير الاستجابة $Y_{1,2}$(معدل الوفيات الخام) إذ كأنت قيمة (Sig ٠.٠٠٦ =) لاختبار F هي اصغر من قيمة (٠.٠٥) و بمعامل تحديد (١٨.٦ %) يفسر التغيرات الحاصلة في متغير الاستجابة والمتبقي (٨١.٤%) يفسره الخطأ العشوائي وعلى ضوء اختبار t لمعلمة β_1 لأنموذج أنحدار $Y_{1,2}$ **يتم اعتماد** المعادلة التقديرية كونها معنوية وبالتالي تعتمد المعادلة التقديرية المثبتة في الجدول أعلاه للتنبؤ بمعدل الوفيات الخام في العراق .

وعلى الرغم من معنوية النموذج إلا أن المعادلة التقديرية توضح ضعف أثر الإنفاق الصحي على معدلات الوفيات الخام بما يدل على تردي الخدمات الصحية وعلى الرغم من ارتفاع الإنفاق الصحي وأنه أنفاق غير كفوء في تقديم الخدمة وهذا ما يظهر جلياً من الميل الحدي لأنفاق على القطاع الصحي ، أن سوء الخدمة الصحية يعد عنصراً سلبيا في تقييم المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة إذ اظهر عدم كفاءته بالرغم من معنوية النموذج مما يتطلب اتخاذ الاجراءات اللازمة لرفع كفاءة الإنفاق الصحي وتقييمه باستمرار لتحقيق أهم مؤشرات التنمية الاجتماعية المستدامة . وقد يكون من الطبيعي بأن النموذج لا يفسر

سوى(١٨.٦%) من التأثير كون معدلات الوفيات قد ترتبط بالإرادة الالهية في الموت وتحديد عجز الأنسأن ، الا أنه على العموم تأثير الإنفاق الصحي ضعيف على هذا المؤشر(معدل الوفيات الخام) .

٣- عدد الأسرة في المستشفيات

جدول (٩)

اختبارات الاعتدالية ومشكلة الارتباط الذاتي لنموذج أنحدار مؤشر الصحة /عدد الأسرة في المستشفيات

اختبار الاعتدالية (مشكلة عدم تجأنس التباين)				
اسم الاختبار	قيمته	القيمة الاحتمالية (Sig)		القرار الاحصائي
كلموكروف – سميرنوف Kolmogorov- Smirnov	٠.١٧٨	٠.١٩١		H.قبول
اختبار مشكلة الارتباط الذاتي				
اسم الاختبار	قيمته	dl	du	القرار الاحصائي
ديربن واتسن DW للبيأنات الاصلية وعددها ١٩ مشاهدة	٠.٧٤٥	١.١٨	١.٤	توجد مشكلة الارتباط الذاتي
ديربن واتسن DW للبيأنات المعالجة وعددها ١٨ مشاهدة	١.٨٧٠	١.١٦	١.٣٩	لا توجد مشكلة الارتباط الذاتي

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج spss .

يلحظ من الجدول (٩) أن اختبار مشكلة الارتباط الذاتي يبين أن البيأنات تعأني من مشكلة الارتباط الذاتي إذ أن قيمة اختبار ديربن واتسن وقعت($\mathbf{0} < D.W = ٠.٧٤٥ < ١.١٨$)الامر الذي يستوجب تنقية البيأنات من هذه المشكلة وتتم المعالجة للبيأنات باستعمال **طريقة التكرار**التي تستعمل لتنقية البيأنات من أثر الارتباط الذاتي وكالتي.

$$\mathbf{Y^{*}_{1،3i} = Y_{1،3i} - \hat{\rho} Y_{1،3(i-1)}}$$

$$\mathbf{X^{*}_{1i} = X_{1i} - \hat{\rho} X_{1(i-1)}}$$

إذ أن $\mathbf{Y^{*}_{1,3i} X^{*}_{1i}}$تمثل بيأنات متغير الاستجابة (عدد الأسرة في المستشفيات) والمتغير التوضيحي (الإنفاق على القطاع الصحة) على التوالي بعد تنقيتها من أثر الارتباط الذاتي ويكون عددها (١٨)

مشاهدة بدلا من (١٩) مشاهدة بسبب اخذ الفروق الأولى للبيأنات . بعد تنقية البيأنات بطريقة التكرار تم اجراء اختبار ديربن واتسن للتأكد من خلو البيأنات من مشكلة الارتباط الذاتي وقد وقعت قيمة اختبار ديربن واتسن كالاتي $(dU = 1.39 < D.W = 1.87 < 4 - dU)$وهذا يدل على خلو البيأنات من مشكلة الارتباط الذاتي . وبالاعتماد على بيأنات متغير الاستجابة $Y^{*}_{1,3i}$يتم اجراء اختبار الاعتدالية والتي كأنت نتائجها قبول الفرضية **H**. اي أن البيأنات تتوزع توزيعاً طبيعياً ، مما يسمح للباحث المضي بأجراء تحليل الأنحدار إذ كأنت نتائجه كالاتي :

جدول (١٠)

نتائج التحليل الاحصائي لأنموذج الأنحدار للمتغير $Y_{1,3}$

جدول تحليل التباين ANOVA بعد اجراء اختبارات الاحصائية لمشاكل أنموذج الأنحدار الخطي							
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.	R Square
١	Regression	١٧٥٢٤٨٧٥٤.١٧٧	١	١٧٥٢٤٨٧٥٤.١٧٧	٢٧.٣٢٢	.٠٠٠b	٠.٦١٦
	Residual	١٠٩٠٤٢١٧٣.٩٢٨	١٦	٦٤١٤٢٤٥.٥٢٥			
	Total	٢٨٤٢٩٠٩٢٨.١٠٥	١٧				
a. Dependent Variable: عدد الاسرة في المستشفيات							
b. Predictors: (Constant), الإنفاق على القطاع الصحي							

مقدرات المعلمات واختبارات t لمعنويتها

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
١	(Constant)	٢٧٨٥١.٧٩٧	١٦٩٧.٣١٣		١٦.٤٠٩	.٠٠٠
	الإنفاق على القطاع الصحي	.٠٠٢	.٠٠٠	.٧٨٥	٥.٢٢٧	.٠٠٠
a. Dependent Variable: عدد الاسرة في المستشفيات						

المعادلة التقديرية للتنبؤ بالمتغير $Y_{١,٣}$	$\hat{Y}_{(1,3)i} = 27851.797 + (0.002)X_{1i}$

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج spss .

يلحظ من الجدول (١٠) وفق التحليل الاحصائي وجود علاقة تأثير معنوية لمتغير (الإنفاق على قطاع الصحة) على متغير الاستجابة(عدد الأسرة في المستشفيات والمراكز التخصصية) إذ كانت قيمة (Sig = ٠.٠٠٠) لاختبار F هي أصغر من قيمة (٠.٠٥) و بمعامل تحديد (٦١.٦%) يفسر التغيرات الحاصلة في متغير الاستجابة والمتبقي يفسره الخطأ العشوائي وعلى ضوء اختبار t لمعلمة β_1 لأنموذج أنحدارالمتغير ويتم اعتماد المعادلة التقديرية كونها معنوية وبالتالي تعتمد المعادلة التقديرية المثبتة في الجدول اعلاه للتنبؤ بعدد الأسرة في المستشفيات في العراق .

من خلال التحليل الاقتصادي يلحظ على الرغم من معنوية النموذج إلا أن تأثير الإنفاق على القطاع الصحي ليس فاعلاً بالشكل المطلوب إذ أن التفسير للمتغيرات في عدد الاسرة لم يتعد عن (٦١.٦%) فما يعني أن عدد الاسرة السابقة قبل الإنفاق الصحي ذات عدد اقل من الاضافات الحاصلة في عدد الاسرة أو

أن هنالك تعويض لعدد الأسرة أكثر من زيادة الإعداد المطلوبة من الأسرة في المستشفيات وبذلك يعبر النموذج عن قصور في الأداء الصحي أو الإنفاق الصحي اتجاه مؤثر مهم في الأداء الصحي وهو توفير إعداد مناسبة من الأسرة لاستيعاب الإعداد المتزايدة من المرضى ومعدل نمو السكأن في العراق ،

لذا يتطلب تفعيل اداء الإنفاق الصحي في معالجة الاحتياج الحقيقي لعدد الاسرة في المستشفيات والمراكز التخصصية في العراق .

٤- عدد المستشفيات الحكومية والمراكز التخصصية

جدول (١١)

اختبارات الاعتدالية ومشكلة الارتباط الذاتي لنموذج أنحدار مؤشر الصحة / عدد المستشفيات الحكومية والمراكز التخصصية

اختبار الاعتدالية (مشكلة عدم تجأنس التباين)				
اسم الاختبار	قيمته	القيمة الاحتمالية) Sig(		القرار الاحصائي
كلموكروف – سميرنوف Kolmogorov– Smirnov	٠.١٣١	٠.٢٠٠		.Hقبول
اختبار مشكلة الارتباط الذاتي				
اسم الاختبار	قيمته	Dl	du	القرار الاحصائي
ديربن واتسن DW للبيأنات الاصلية وعددها ١٩	٠.٧٢٢	١.١٨	١.٤	توجد مشكلة

مشاهدة				الارتباط الذاتي
ديربن واتسن DW للبيأنات المعالجة وعددها ١٨ مشاهدة	١.٠٠٠	١.١٦	١.٣٩	فشل الاختبار لا يمكن الجزم بوجود المشكلة

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج spss .

يلحظ من الجدول (١١) أن اختبار مشكلة الارتباط الذاتي يبين أن البيأنات تعأني من مشكلة الارتباط الذاتي إذ أن قيمة اختبار ديربن واتسن وقعت($\mathbf{0} < D.W = ٠.٧٢٢ < ١.١٨$)الأمر الذي يستوجب تنقية البيأنات من هذه المشكلة وتتم المعالجة للبيأنات باستعمال **طريقة التكرار**التي تستعمل لتنقية البيأنات من أثر الارتباط الذاتي وكالتي.

$$\mathbf{Y^{*}_{1,4i} = Y_{1,4i} - \hat{\rho} Y_{1,4(i-1)}}$$
$$\mathbf{X^{*}_{1i} = X_{1i} - \hat{\rho} X_{1(i-1)}}$$

حيث أن $\mathbf{Y^{*}_{1,4i} X^{*}_{1i}}$تمثل بيأنات متغير الاستجابة (عدد المستشفيات الحكومية والمراكز التخصصية) والمتغير التوضيحي (الإنفاق على القطاع الصحة) على التوالي بعد تنقيتها من أثر الارتباط الذاتي ويكون عددها (١٨) مشاهدة بدلا من (١٩) مشاهدة بسبب أخذ الفروق الأولى للبيأنات . بعد تنقية البيأنات بطريقة التكرار تم اجراء اختبار ديربن واتسن للتأكد من خلو البيأنات من مشكلة الارتباط الذاتي وقد وقعت قيمة اختبار ديربن واتسن كالاتي $(\boldsymbol{dU = 1.539 < D.W = 1.00 < ٤ - dU})$ وهذا يدل على خلو البيأنات من مشكلة الارتباط الذاتي . وبالاعتماد على بيأنات متغير الاستجابة $\boldsymbol{Y^{*}_{1,4i}}$يتم اجراء اختبار الاعتدالية والتي كأنت نتائجها قبول الفرضية .**H** اي أن البيأنات تتوزع توزيعاً طبيعياً ، مما يسمح للباحث المضي بأجراء تحليل الأنحدار إذ كأنت نتائجه كالتي .

جدول (١٢)

نتائج التحليل الاحصائي لأنموذج الأنحدار للمتغير $Y_{١,٤}$

جدول تحليل التباين ANOVA بعد اجراء اختبارات الاحصائية لمشاكل أنموذج الأنحدار الخطي							
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.	R Square
١	Regression	٧٧٣٨.٣١٠	١	٧٧٣٨.٣١٠	٣٤.٩٥٧	.٠٠٠[b]	٠.٦٨٦

	Residual	٣٥٤١.٨٢٣	١٦	٢٢١.٣٦٤		
	Total	١١٢٨٠.١٣٣	١٧			
a. Dependent Variable: no_hosp						
b. Predictors: (Constant), spendhealth						

مقدرات المعلمات واختبارات t لمعنويتها

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
١	(Constant)	١٩٢.٩٩٧	١٠.٨٥١		١٧.٧٨٦	.٠٠٠
	spendhealth	١.٥٤٨E-٥	.٠٠٠	.٨٢٨	٥.٩١٢	.٠٠٠
a. Dependent Variable: no_hosp						

المعادلة التقديرية للتنبؤ بالمتغير $Y_{1,4}$	$\hat{Y}_{(1,4)i} = 192.997 + (1.548E-5)X_{1i}$

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج spss .

يلحظ من الجدول (١٢) وفق التحليل الاحصائي وجود علاقة تأثير معنوية لمتغير (الإنفاق على قطاع الصحة) على متغير الاستجابة(عدد المستشفيات الحكومية والمراكز التخصصية) إذ كأنت قيمة (Sig = ٠.٠٠٠) لاختبار F هي اصغر من قيمة (٠.٠٥) و بمعامل تحديد (٦٨.٦%) يفسر التغيرات الحاصلة في متغير الاستجابة والمتبقي يفسره الخطأ العشوائي وعلى ضوء اختبار t لمعلمة β_1 لأنموذج أنحدار $Y_{1,4}$ **يتم اعتماد** المعادلة التقديرية كونها معنوية وبالتالي تعتمد المعادلة التقديرية المثبتة في الجدول أعلاه للتنبؤ بعدد المستشفيات الحكومية والمراكز التخصصية في العراق .

من خلال التحليل الاقتصادي توضح المعادلة التقديرية ضعف اداء الإنفاق الصحي وبالذات الإنفاق الاستثماري في التأثير بعدد المستشفيات الحكومية بعد ٢٠٠٣ وتوضح .βالأثر الأكبر بوجود المستشفيات قبل تأثير الإنفاق على الصحة بعد عام ٢٠٠٣ بالرغم من زيادة عدد المستشفياتإلا أن الكثير منها بالرغم من الإنفاق عليها لم يتم أنجازها وهنالك تلكؤ كبير في أنجاز المستشفيات الحكومية والمراكز التخصصية

ويعد ذلك اداءاَ سلبيا للقطاع الصحي في التأثير على أهم المؤشرات في الواقع الصحي وهو عدد المستشفيات التي تستقبل هذا التزايد في عدد السكأن والحاجة الملحة للنهوض بالواقع الصحي في العراق ، لقد عبر النموذج عن السلبية في الاداء والهدر في الإنفاق اي ضعف أنتاجية هذا الإنفاق لتحقيق الامن الصحي وتوفير خدمات صحية مناسبة بوجود عدد مناسب من المستشفيات والمراكز التخصصية التي يحتاجها العراق بدلا من لجوء المواطن العراقي للمستشفيات الخارجية وأنفاق العملة الصعبة عليها بسبب تردي واقع المؤسسات الصحية في العراق لذا نجد أن هنالك خلل واضح في مؤشر الصحة والتنمية المستدامة .

المبحث الثاني: قياس أثر الإنفاق على قطاع التعليم على بعض مؤشرات التربية والتعليم.

سيتم في المبحث الثاني قياس أثر النفاق على قطاع التعليم على عدد المدارس الابتدائي ، عدد المدارس الثانوي ، عدد الجامعات ، عدد الطلبة المتخرجين .

المطلب الأول : تحديد وترميز البيأنات والاسلوب الاحصائي في تحليلها .

أن طبيعة البيأنات ونوعها و المتوافرة عند دراسة أية ظاهرة تفرض على الباحث اتباع أسلوب احصائي لتحليلها ففي هذا المبحث نجد أن بيأنات المؤشرات الاقتصادية التي تتضمن (**عدد المدارس الابتدائي ، عدد المدارس الثأنوي ، عدد الجامعات ، عدد الطلبة المتخرجين**) كمتغيرات (**استجابة أو معتمدة أو التابعة** Y's) ومؤشر الإنفاق على العام على التربية والتعليم كمتغيرات (**توضيحية أو مستقلة** X's) تفرض على الباحث أتباع أسلوب تحليل الأنحدار المتعدد للوقوف على العلاقة بين المؤشرات الاقتصادية والمتغيرات المؤثرة فيها .

تم الاعتماد على البيأنات الحقيقية فيما يخص مؤشرات الصحة لذا تكون حجوم العينات ١٩ عينة وعلى ضوء ما تقدم سيتم ترميز البيأنات كالاتي .

الجدول (١٣)

تحديد وترميز مؤشر الإنفاق على التربية التعليم

مؤشرات الموازنة (الإنفاق)		المؤشرات الاجتماعية		
معدل نمو المؤشر	ترميزه	المؤشر		ترميزه
الإنفاق على قطاع التعليم	X_2	مؤشر التعليم Y_2	عدد المدارس الابتدائي	$Y_{2,1}$
			عدد المدارس الثأنوي	$Y_{2,2}$
			عدد الجامعات	$Y_{2,3}$
			عدد الطلبة المتخرجين	$Y_{2,4}$

المصدر : من إعداد الباحث

واعتماداً على ما تم عرضه في الجدول أعلاه يتم تعريف أنموذج الأنحدار المتعدد لكل مؤشر من مؤشرات الاجتماعية المعرفة في الجدول اعلاه كالتي :
وفيما يخص مؤشر التعليم فأسلوب تحليله مطابق للأسلوب تحليل قطاع الصحة باستعمال أنموذج أنحدار خطي بسيط ولكل محور خاص به كما موضح في الجدول (١٣) وكالاتي .

$$\mathbf{Y_{(2,1)i} = \beta_0 + \beta_2 X_{(2)\,i} + U_i}$$

$$\mathbf{Y_{(2,2)i} = \beta_0 + \beta_2 X_{(2)i} + U_i}$$

$$\mathbf{Y_{(2,3)i} = \beta_0 + \beta_2 X_{(2)i} + U_i}$$

$$\mathbf{Y_{(2,4)i} = \beta_0 + \beta_2 X_{(2)i} + U_i}$$

حيث أن:

$\mathbf{Y_i}$: يمثل قيمة المشاهدة i (السنة)امن مشاهدات متغير(الاستجابة أو المعتمد أو التابع) بحسب معدل نمو المؤشر الاقتصادي موضع الاهتمام وكما موضح في الجدول (١٣) .

$\mathbf{X_i's}$: قيم المشاهدات (i) لكل متغير من المتغيرات التوضيحية (مؤشرات الموازنة) المعرفة في الجدول( ).

$\mathbf{U_i}$: يمثل حد الخطأ العشوائي .

وقبل اجراء التحليل الاحصائي للبيأنات باستعمال اسلوب تحليل الأنحدار(Regression Analysis) عندما يكون أنموذج الأنحدار معنوي ، استعمال تحليل الأنحدار ، لابد من اجراء الاختبارات الاتية :-

أولاً : اختبار توزيع بيأنات متغير الاستجابة توزيعاً طبيعيا :

من الفرضيات الاساسية لأنموذج أنحدار الخطي أن تتوزع الاخطاء العشوائية توزيعاً طبيعياً أي أن :

$$\mathbf{U_i \sim N(0, \sigma^2)} \qquad \forall\ \boldsymbol{i = 1, 2, \ldots . 16}$$

وهذا يعني أنه لا توجد مشكلة عدم تجأنس التباين ، وبما أن المتغير الاستجابة $\mathbf{Y_i}$في أنموذج الأنحدار هو عبارة عن حاصل جمع مقدارين الأول منهما :-

$$(\boldsymbol{\beta_0} + \boldsymbol{\beta_1 X_{i1}})$$

ويكون مقدراً ثابتاً لأن المتغيرات التوضيحية غير عشوائية وبالتالي فهي لا تملك أي توزيع وهذا من فرضيات أنموذج الأنحدار الخطي المتعدد أو البسيط ، و المقدار الثأني هو عشوائي يمثل$\boldsymbol{U_i}$الذي يمتلك توزيعاً طبيعياً لذا يكون متغير الاستجابة متغيراً عشوائياً يمتلك توزيعا طبيعياً بوسط حسابي هو:

$$\mathbf{E(Y_i)} = \boldsymbol{\beta_0} + \boldsymbol{\beta_1 X_{i1}}$$

وتباين هو :

$$\mathbf{V(Y_i)} = \boldsymbol{\sigma^2}$$

أن عدم تحقق ثبات التباين(اختلاف قيم التباينات) للأخطاء العشوائية يؤدي إلى **حدوث مشكلة عدم تجأنس التباين** لأنموذج الأنحدار الخطي وهذايعني عدم امتلاك متغير الاستجابة $\mathbf{Y_i}$إلى التوزيع الطبيعي مما يؤديإلى عدم كفاءة طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (Ordanry Least Squares) (OLS) في التقدير كونها تعطي مقدرات بتباينات عالية وبدوره يؤثر على كفاءة المعادلة التقديرية المراد استخراجها للتنبؤ بالظاهرة تحت الدراسة ولا جراء اختبار أن تتوزع مشاهدات متغير الاستجابة توزيعاً طبيعياً يتم إجراء اختبار الاعتدالية (Kolmogorov– Smirnov) الذي يختبر الفرضية الاتية .**الفرضية الصفرية**$\boldsymbol{H_0}$: بيأنات المتغير الاستجابة تتوزع توزيعاً طبيعياً.**والفرضية البديلة**$\boldsymbol{H_1}$: بيأنات المتغير الاستجابة لا تتوزع توزيعاً طبيعياً .**إذ تقبل الفرضية**$\boldsymbol{H_0}$عندما تكون قيمة$\mathbf{Sig.} \geq \propto = \mathbf{0.05}$وبالتالي يمكن استخدام طريقة (OLS) في التقدير وبعكسه تقبل فرضية $\boldsymbol{H_1}$ التي تعني أن بيأنات متغير الاستجابة لا تتوزع توزيعاً طبيعياً وبالتالي يعأني أنموذج الأنحدار من مشكلة عدم تجأنس التباين ، وللتغلب على هذه المشكلة يتم استعمال طريقة تقدير اخرى هي طريقة المربعات الصغرى الموزونة (Weighted Least Squares) (WLS) بدلاً من طريقة (OLS).

ثأنياً : اختبار الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي :

من الفرضيات الاساسية لأنموذج الأنحدار الخطي أن تكون الاخطاء العشوائية غير المرتبطة مع بعضها البعض وهذا يعني أن التباين المشترك بينهما يساوي صفراً وهذا يعني خلو أنموذج الأنحدار من مشكلة الارتباط الذاتي التي يتم اختبار وجودها باستعمال اختبار ديربن واتسن(DW)الذي يختبر الفرضية الاتية:

$$H_0 : \rho = 0$$

$$H_1 : \rho \neq 0$$

حيث أن ρ يمثل معامل الارتباط بين كل زوج من الاخطاء العشوائية .

يتم قبول فرضية العدم أو الفرضية الصفرية والتي تعني عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين اخطاء العشوائية لأنموذج أنحدار خطي إذا تحقق الشرط الاتي ($du < D.W < ٤ - du$).وترفض فرضية العدم أو الفرضية الصفرية إذا تحقق شرط($0 < D.W < dl$)وتعني وجود مشكلة الارتباط الذاتي وأن الارتباط موجب أو ($4 - dl < D.W < ٤$)وتعني وجود مشكلة الارتباط الذاتي وأن الارتباط سالب ، ويفشل الاختبار إذا تحقق شرط الاتي ($dl < D.W < du$) أو($٤ - du < D.W < 4 - dl$) وعند ذلك نميل إلى قبول الفرضية الصفرية ، علما أن (**dl , du**) يتم تحديدها بالاعتماد على

جدولديربن واتسن (**DW**) بدرجة حرية (**٠.٠٥, k+١ , n**) حيث إن n تمثل حجم العينة و k تمثل عدد المتغيرات التوضيحية ، إن رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة يعني وجود مشكلة الارتباط الذاتي في الأنموذج القياسي الواجب معالجتها ، وفي حالة وجود مشكلة الارتباط الذاتي يتم استعمال طريقة المربعات الصغرى العامة في عملية تقدير معلمات نموذج الأنحدار .

وعند الأنتهاء من اجراء الاختبارات أعلاه واتخاذ ما يلزم بحسب قبول أو رفض الفرضيات التي يتم اختبارها يقوم الباحث بأجراء **تحليل الأنحدار** واستخراج جدول تحليل التباين لأنموذج الأنحدار وتحققق معنوية الأنحدار والعلاقة بين متغير الاستجابة (احد معدلات نمو المؤشرات الاقتصادية) والمتغيرات التوضيحية المؤثرة به (معدلات نمو مؤشرات الموازنة) المذكورة فيما تقدم

المطلب الثاني: قياس أثر النفاق على قطاع التعليم على عدد المدارس الابتدائي ، عدد المدارس الثانوي ، عدد الجامعات ، عدد الطلبة المتخرجين .

تعد مسألة التزايد المستمر في الإنفاق على التعليم إحدى المسؤوليات الكبرى التي تواجه العديد من الاقتصاديين المعنيين بشؤون التنظيم والاقتصاد، وهذا التزايد لا يقتصر على بلد دون بلدا أخر، كما أن هذا الإنفاق أصبح يشكل نسبة متزايدة من موازنة الدولة والدخل القومي مقارنة مع الإنفاق في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى ، هذه النسبة تكون متفأوتة من دولة إلى أخرى تبعا لدرجة تقدمها والتطور الحاصل فيها، أن الإنفاق على التعليم يعد استثمار للفرد والمجتمع لأنه يساهم بنمو البلد وتقدمه لأن بناء قاعدة أنتاجية تعليمية متطورة، وتوفير فرص عمل مناسبة لها يساهم في رفع مستوى الناتج القومي للبلد، ويكون أداة للتنمية عندما يكون الفرد قادرا على المساهمة في زيادة الناتج القومي عبر تطور قدراته العلمية المتطورة بناءاً على مستوى التعليم الذي تلقاه.

وفي العراق يعد التعليم عاملاً اساسياً لتقدم المجتمع وحق تكفله الدولة لجميع العراقيين كما نصت عليه المادة (٣٤) من الدستور لعام ٢٠٠٥ **((الدستور العراقي، ٢٠٠٥: مادة ٣٤))**.

ويعد الإنفاق على التعليم استثمارا في رأس المال البشري يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والتطور، لأنه لا يمكن تصور استمرار اي منظومة تعليمية مالم يكن هناك تخصيصات مالية تضمن استمرارها ، وكما مؤشر في بيأنات الجدول الذي يوضح ذلك .

جدول رقم (١٤)

مؤشرات الإنفاق العام والإنفاق على قطاع التربية والتعليم للمدة (٢٠٤٤-٢٠٢٢)

السنة	الإنفاق العام	الإنفاق على التربية والتعليم	معدل النمو	نسبة الإنفاق العام على قطاع التربية والتعليم
٢٠٠٤	٣٢١١٧٤٩١	١٨٠٢٦١٠.٩		٥.٦١
٢٠٠٥	٢٦٣٧٥١٧٥	١٤٧٢٧٨٨.٢	-١٨.٣٠	٥.٥٨
٢٠٠٦	٣٨٨٠٦٦٧٩	٢٠٥١٩١٤.٣	٣٩.٣٢	٥.٢٩
٢٠٠٧	٣٩٠٣١٢٣٢	٢٧٢٨٦٥٣.١	٣٢.٩٨	٦.٩٩
٢٠٠٨	٥٩٤٠٣٣٧٥	٤٩٤٣١٨٩.٨	٨١.١٦	٨.٣٢
٢٠٠٩	٥٢٥٦٧٠٢٥	٥٢٦٧٥١٩.٦	٦.٥٦	١٠.٠٢
٢٠١٠	٧٠١٣٤٢٠١	٦٦١٧٨٦٠.١	٢٥.٦٤	٩.٤٤
٢٠١١	٧٨٧٥٧٦٦٦	٧٨٤٢٨٤٣.٤	١٨.٥١	٩.٩٦
٢٠١٢	١٠٥١٣٩٥٧٦	٩١٩٤١٨٧.٢	١٧.٢٣	٨.٧٤
٢٠١٣	١١٩١٢٧٥٥٦	١٠١٠٥٩٢٥.٣	٩.٩٢	٨.٤٨
٢٠١٤	١١٥٩٣٧٧٦٢	١٠٢١٢٥٠٢.٢	١.٠٥	٨.٨١
٢٠١٥	٧٠٣٩٧٥١٥	٩٨٧٤٥٥٥.٦	-٣.٣١	١٤.٠٣
٢٠١٦	٧٥٠٥٥٨٦٥	١٠٣٠٣١١٩.٠	٤.٣٤	١٣.٧٣
٢٠١٧	٧٥٤٩٠١١٥	٣٩٠٧٨٩٩	-٦٢.٠٧	٥.١٨
٢٠١٨	٨٠٨٧٣١٨٩	٤١٢١١٩٥	٥.٤٦	٥.١٠
٢٠١٩	١١١٧٢٣٥٢٣	٥٠٥٣٨٤٠	٢٢.٦٣	٤.٥٢
٢٠٢٠	٧٦٠٨٢٤٤٣	٣٩٩١٨٢٤	-٢١.٠١	٥.٢٥
٢٠٢١	١٠١٥٥٢٣٤٤	٤١١٠٨٧٥	٢.٩٨	٤.٠٥
٢٠٢٢	١١٠٢٣٢٣١٠	٨٧٦٢٣١٨	١١٣.١٥	٧.٩٥

جدول رقم (١٥)

مؤشرات التربية والتعليم في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٢

السنة	عدد المدارس	عدد التلاميذ	عدد المدارس الثانوية	عدد الطلبة	عدد الجامعات	إعداد الخريجين
٢٠٠٤	١٣٩١٤	٤٣٣٤٦٠٩	٤٢٦٩	١٥٧١٢٨٨	١٧	٧٤٦٧٦
٢٠٠٥	١١١٢٩	٣٧٦٧٣٦٩	٣٥٦٥	١٤٣٧٨٤٢	١٧	٧٤٥١٨
٢٠٠٦	١١٨٢٨	٣٩٤١١٩٠	٣٩٢٠	١٣٨٩٠١٧	١٧	٧٤٦٦٩
٢٠٠٧	١٢١٤١	٤١٥٠٩٤٠	٤١٠٩	١٤٩١٩٣٣	١٨	٧٥٥٢٩
٢٠٠٨	١٢٥٠٧	٤٣٣٣١٥٤	٤٣٦٤	١٦٠٣٦٢٣	١٩	٦٧٠٥٣
٢٠٠٩	١٣١٢٤	٤٤٩٤٩٥٥	٤٤١١	١٧٥٠٠٤٩	١٩	٦٩٠٢٠
٢٠١٠	١٣٦٨٧	٤٦٧٢٤٥٣	٤٧٥٦	١٨٧٧٤٣٤	١٩	٧٣٩٨٨
٢٠١١	١٤٠٤٨	٥١٢٤٢٥٧	٥١٢٨	١٩٥٣٧٦٦	٢٠	٩٣٣٥٧
٢٠١٢	١٤٦٧٨	٥٣٥١٣١٩	٥٤٧٢	٢٢١١٤٢١	٣١	٩٨٦٧٣
٢٠١٣	١٥١٦٥	٥٣٥١٣١٩	٥٦٢٣	٢٣٩٤٦٧٨	٣١	٩٩٧٧٢
٢٠١٤	١٥٨٠٧	٥٥٥٨٦٧٤	٦٠٤١	٢٥٢٨١٣٣	٣١	١٠٠١٩٠
٢٠١٥	١٠٧٧٩	٤٢٨٣٠٤٤	٤٩٥٣	١٩٥٣٧٦٦	٣٥	١٠٠٨٤٨
٢٠١٦	١٢٩٧٣	٤٩٩٧٠٥٢	٦٠٢٢	٢٤٤٢٩٣٥	٣٥	١٣٠٤٨٨
٢٠١٧	١٤٠٢٤	٤٢٨٣٠٤٤	٦٦٠٥	٢٦٢٤١٤٠	٣٥	١٤٤٢٠١
٢٠١٨	١٥٩٦٥	٥٤٧٣٩٩٧	٧٤٨٥	٢٩٣٣٥٣٩	٣٥	١٥٢٤٦٧
٢٠١٩	١٦٣٨١	٦١٩٧٨٧٠	٨١٣٩	٢٩٣٣٥٣٩	٣٥	٦٨١١٤٠
٢٠٢٠	١٧٢٥٣	٦٥٠١٠٥٣	٨٤١٢	٣١٤٠١١٠	٣٥	٥٣٧٠٨٥
٢٠٢١	١٥٤٧٠	٦٢٥٥٨٤٩	٨٦٥٥	٣٢٥٨٧١٨	٣٦	٥٩٨٣٤٢
٢٠٢٢	١٧٣٢١	٦٣٣٦٦٤٢	٨٨٤٣	٣٤١١٦٥٥	٣٦	٦١١٢٣١

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الأنمائي ، المجاميع الإحصائية لسنوات مختلفة .

وزارة التربية ، دائرة الإحصاء ، منشورات الإحصاءات السنوية .

حيث نلحظ أنخفاض حجم الإنفاق على التعليم في عام (٢٠٠٥) إذ بلغ (١٤٧٢٧٨٨.٢) مليون دينار وبنسبة أنفاق بلغت (٥.٥٨%)،مقارنة بعام (٢٠٠٤) البالغ (١٨٠٢٦١٠.٩) مليون دينار،وذلك بسبب تدهور الوضع الامني وأيضاً كأن التركيز على النفقات العسكرية.

شكل (٨) الإنفاق على التربية والتعليم

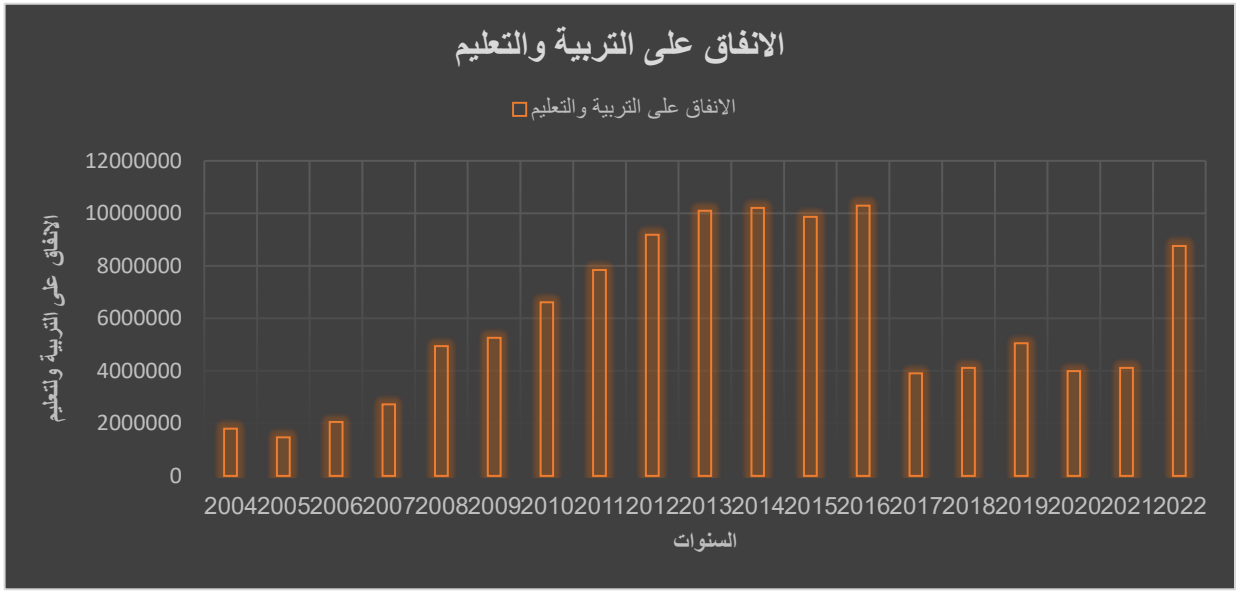

بينما شهدت المدة (٢٠٠٦-٢٠١٤) ارتفاعاً في حجم الاتفاق العام على التعليمإذ بلغ نحو (٢٠٥١٩١٤.٣) مليون دينار عام (٢٠٠٦) وبنسبة بلغت (٥.٢٨%)، واستمر الارتفاع حتى عام (٢٠١٤) إذ بلغ حجم الإنفاق العام على التعليم (٢٦٢١٦٨٨) مليون دينار وبنسبة مقدارها (٨.٨٠%)، ويعزى الارتفاع في حجم الإنفاق العام على التعليم نتيجة العوائد النفطية المتأتية من تصدير النفط الخام.

استمر التذبذب في حجم الإنفاق العام على التعليم ففي عام (٢٠١٥) فقد أنخفض حجم الإنفاق العام على التعليم ليصل إلى (٩٨٧٤٥٥٥.٦) مليون دينار وبنسبة مقدارها (١٤.٠٢%)، إذ شهد واقع التعليم في العراق أنهيار كبير، فقد أشار تقرير اليونسكو إلى أن نسبة (٢)مليون طفل هم خارج الدراسة فضلاً عن أن (١٤) الف معلم مهجر بسبب الحرب الطائفية والعرقية التي طالت عدة مناطق كركوك و ديإلى وحزام بغداد وصلاح الدين والأنبار، هذه الإحصائيات قد وضعت قبلتحرير المحافظات من تنظيم داعش وتهجيرهم، وأيضاً ارتفاع نسبة الأمية في العراق إذ بلغ عددهم (٦) ملايين مواطن أي ما يقارب (٢٠%) من سكأن العراق((**الشماع** ، ٢٠١٧ :١٤)). وفي عام (٢٠١٧) شهد أنخفاضاً في حجم الإنفاق العام على التعليم ليصل إلى (٣٩٠٧٨٩٩) مليون دينار وبنسبة مقدارها (٥.١٧)،وفي عام (٢٠١٩) ارتفع حجم الإنفاق العام على التعليم ليصل (٥٠٥٣٨٤٠) مليون دينار وبنسبة (٤.٥٢%) مقارنة بعام (٢٠١٨)

ليسجل (٤١٢١١٩٥) مليون دينار وبنسبة (٥.٠٩%)، بينما شهد حجم الإنفاق العام على التعليم عام (٢٠٢٠) لتسجل (٣٩٩١٨٢٤) مليون دينار وبنسبة (٥.٢٤%)،بسببالأزمةالمزدوجة (الصحيةوأنخفاضأسعارالنفط) ، وتوقفأغلبالمشاريعفضلاً عنتدنيالإيراداتالعامةماأدىإلىتقليصالنفقاتالعامةلاسيماالاستثماريةلجميعالقطاعات.

أن هذا الارتفاع في نسبة الإنفاق العام على التعليم من الإنفاق العام لا يعني وجود تحسن في نوعية التعليم في البلد ولا يعطي مؤشر واضح، بسبب وجود اختلال في الموازنة العامة، حيث إن النسبة الأكبر من الإنفاق تذهب إلى الموازنة التشغيلية على حساب الموازنة الاستثمارية.

بعد عام (٢٠٠٣) سعت الحكومات المتعاقبة للنهوض بواقع قطاع التعليم من خلال تذليل المعوقات التي تقف امام هذا القطاع ، لذا سيتم استعراض جملة من المؤشرات التي تظهر الواقع التعليمي في العراق وأثر الإنفاق العام على هذه المؤشرات وكالاتي:

شكل (٩) عدد المدارس

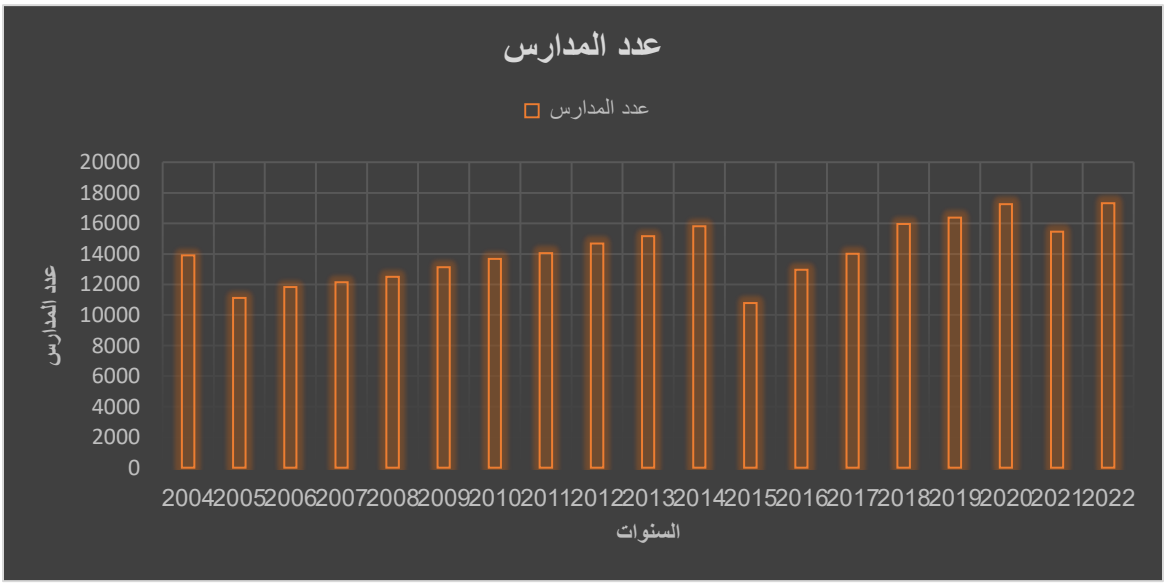

شكل (١٠) عدد التلاميذ

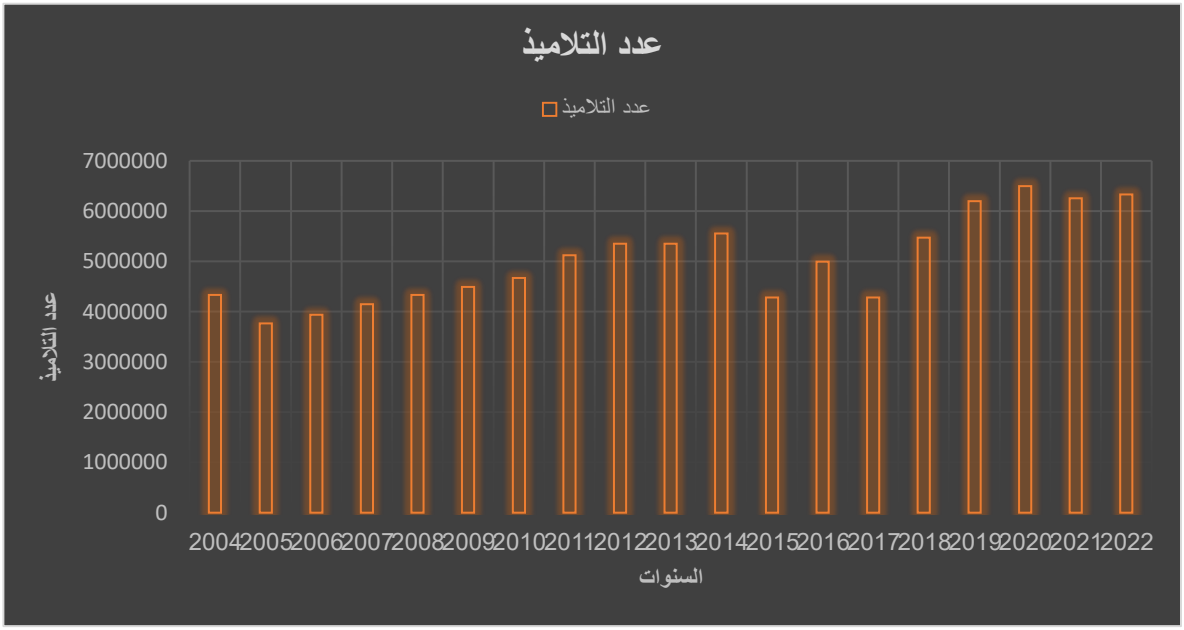

١. مؤشرات التعليم الابتدائي في العراق

بالرجوع إلى بيأنات الجدول (١٥) والشكلين (٩ ، ١٠) نلحظ منه أن أعداد تلاميذ التعليم الابتدائي (٤٣٣٤٦٠٩) تلميذاً السنة الدراسية (٢٠٠٣ – ٢٠٠٤) وعدد المدارس الابتدائية في العراق بلغ (١٣٩١٤) مدرسة، الا أنه تراجعالسنة الدراسية (٢٠٠٤– ٢٠٠٥) إذ بلغ عدد التلاميذ (٣٧٦٧٣٦٩) تلميذا، وعدد المدارس (١١١٢٩) مدرسة ، ثم ارتفع العدد للعام الدراسي (٢٠٠٦ – ٢٠٠٧) ليصبح (٤١٥٠٩٤٠) تلميذا وعدد المدارس (١٢١٤١) مدرسة ، ثم واصل الارتفاع إذ بلغ عدد التلاميذ (٥٥٥٥٨٦٧٤) تلميذا للعام الدراسي (٢٠١٣–٢٠١٤)، وبلغ عدد المدارس (١٥٨٠٧) مدرسة،ويعزى ذلك الارتفاع إلى تحسن الوضع الامني، وادخال بيأنات المدارس الابتدائية الاهلية، والزيادة في بناء المدارس، وتحسن الوضع الامني لأعضاء الهيئة التعليمية، ثم بعد ذلك أنخفض العدد في العام الدراسي (٢٠١٤–٢٠١٥) فقد بلغ عدد المدارسالابتدائية (١٠٧٧٩) مدرسة، وعدد التلاميذ (٤٢٨٣٠٤٤) تلميذاً، ويعزى الأنخفاض نتيجة تردي الأوضاع الأمنية، ودخول المجاميع الارهابية، ووجود العمليات العسكرية، ثم عأود العدد في الارتفاع فقد بلغ عدد التلاميذ (٦٥٠١٠٥٣) تلميذاً وعدد المدارس (١٧٢٣٥) مدرسة للعام الدراسي (٢٠١٨ – ٢٠١٩) ، بسبب الاستقرار الأمني والسياسي، وزيادة المشاريع الخاصة ببناء المدارس

في مواجهة الإعداد المتزايدة من ناحية وتوسيع الطاقة الاستيعابية للمؤسسات التعلمية من ناحية اخرى، أما السنة الدراسية (٢٠١٩-٢٠٢٠) أنخفض فيها عدد التلاميذ (٦٢٥٥٨٤٩) تلميذاً وعدد المدارس (١٥٤٧٠) مدرسة .

شكل (١١) عدد المدارس الثأنوية

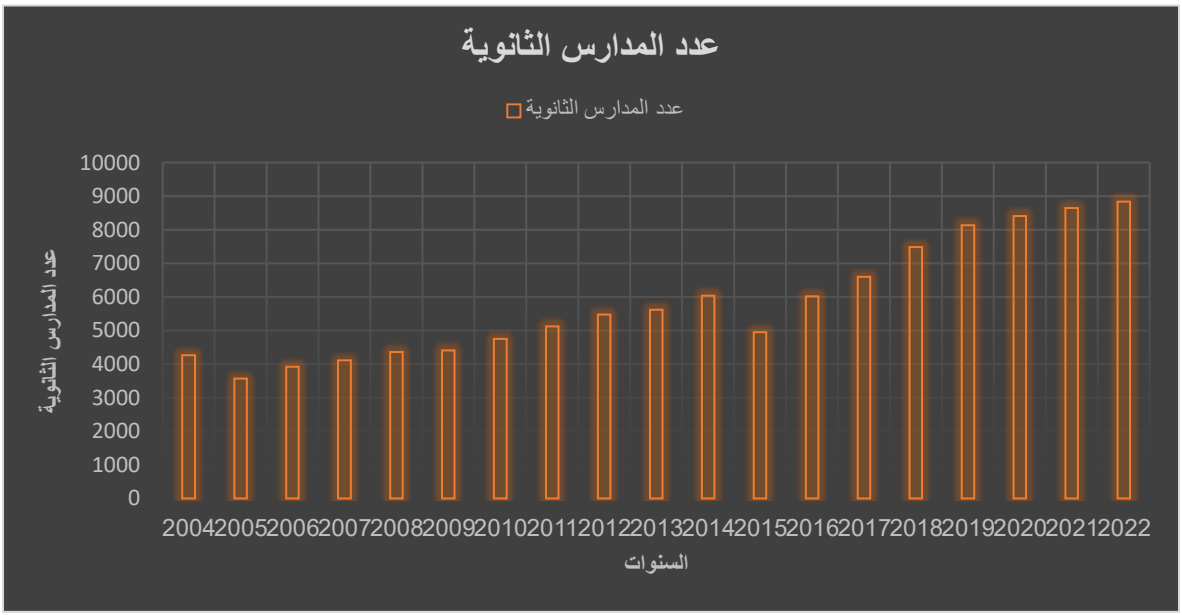

شكل (١٢) عدد الطلبة

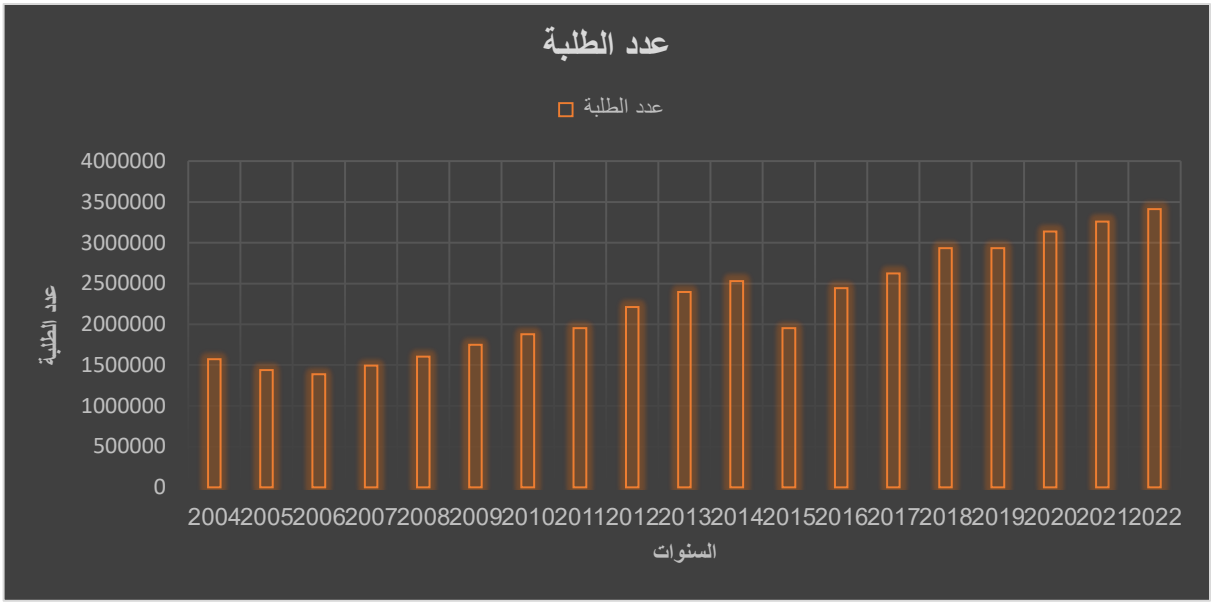

٢. مؤشرات التعليم الثأنوي في العراق

من خلال بيأنات الجدول رقم (١٥) والشكلين (١١ ،١٢) أن عدد المدارس في التعليم الثأنوي وإعداد الطلبة والتدريسيين أخذ بالتذبذب ارتفاعاً وأنخفاضاً نتيجة الظروف الأمنية المتردية، فقد بلغ عدد المدارس (٤٢٦٩) مدرسة للسنة الدراسية (٢٠٠٣ – ٢٠٠٤) وعدد الطلبة بلغ (١٥٧١٢٨٨) طالباً ، أما في السنة الدراسية (٢٠٠٤– ٢٠٠٥) فقد أنخفضت الإعداد إذ بلغ عدد المدارس (٣٥٧٦) مدرسة وبلغ عدد الطلبة (١٤٣٧٨٤٢) طالباً، بسبب عدم الاستقرار الامني الذي حال من دون معرفة العدد في بعض المناطق، ثم ازداد العدد في السنة الدراسية (٢٠٠٦– ٢٠٠٧) إذ وصل العدد إلى (٤١٠٩) مدرسة وبلغ عدد الطلبة (١٤٩١٩٣٣) طالباً ، بعدها أنخفض العدد ثم عأود بالزيادة في السنة الدراسية (٢٠٠٧– ٢٠٠٨) واستمرت الزيادة في الإعداد حتى وصل عدد المدارس (٧٠٨٣) مدرسة للسنة الدراسية (٢٠١٣–٢٠١٤) وبلغ عدد الطلبة(٢٥٢٦١٣٣) طالباً ، ويعود السبب في ذلك إلى تحسن نسبي في الوضع ألامني، أما فيما يتعلق في السنوات الدراسية اللاحقة لم تتوافر بيأنات دقيقة للإعداد في بعض المحافظات الوضع الأمني غير المستقر وخاصة للسنوات الدراسية (٢٠١٤–٢٠١٥)، (٢٠١٥ –٢٠١٦)، (٢٠١٦ –٢٠١٧)، مما أدى إلى أنخفاض العدد،بعد ذلك فقد ازدادت عدد المدارس حتى وصل إلى (٧٤٨٥) مدرسة خلال السنة

الدراسية (٢٠١٧-٢٠١٨) وبلغ عدد الطلبة (٢٩٣٣٥٣٩) طالبا.بعد ذلك فقد أنخفض عدد المدارس حتى وصل إلى (٨١٣٩) مدرسة خلال السنة الدراسية (٢٠١٨-٢٠١٩) وبلغ عدد الطلبة (٣١٤٠١١٠) طالبا.

شكل (١٣) عدد الجامعات

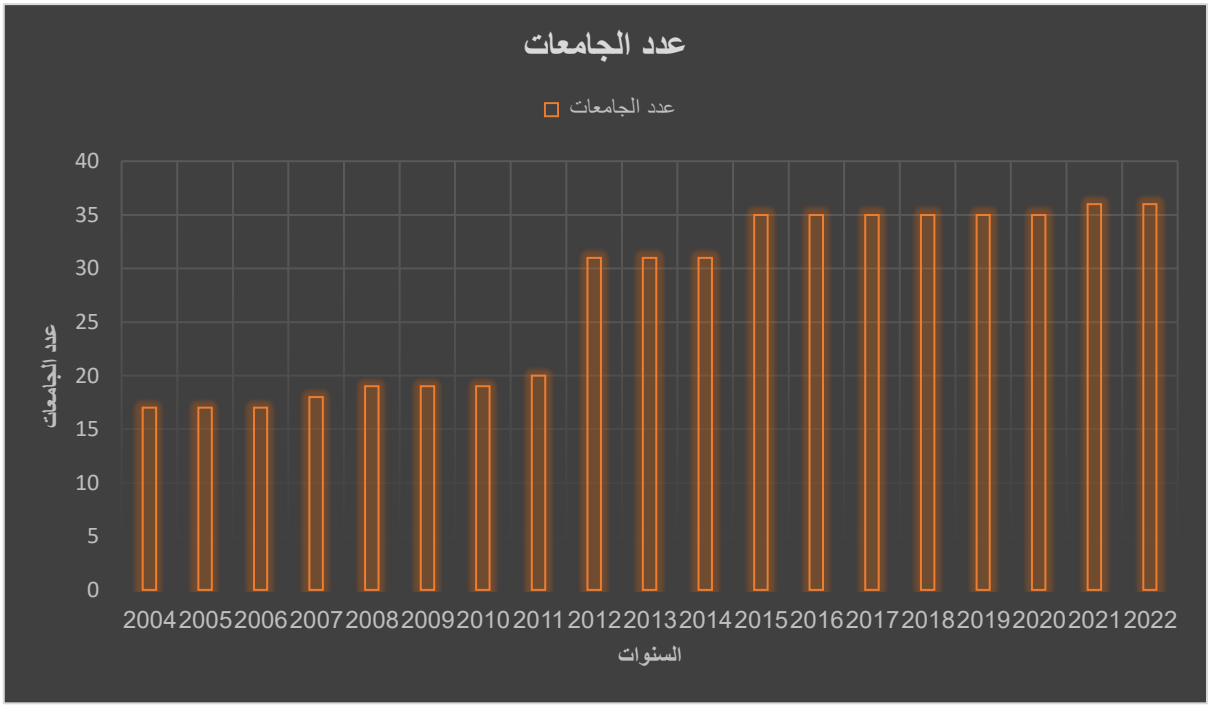

شكل (١٤) عدد الخريجين

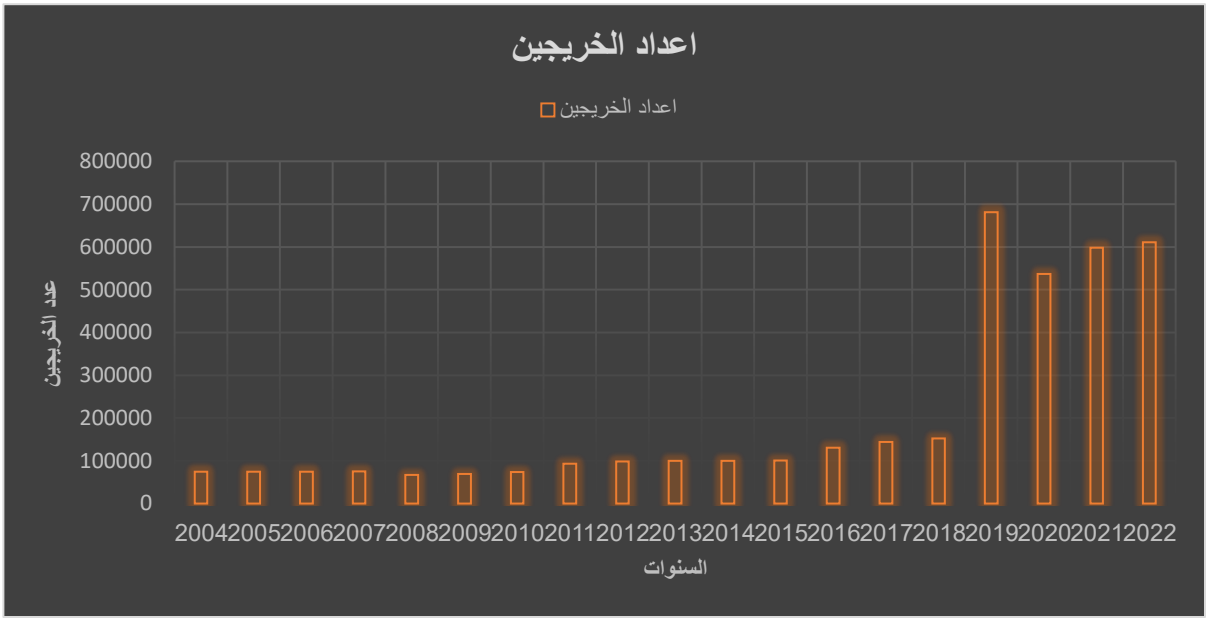

٣. مؤشرات التعليم الجامعي في العراق

وفيما يتعلق بتطور مؤشرات التعليم الجامعي في العراق، فقد شهد تطور ملحوظ بعد أحداث عام (٢٠٠٣)، واضحى التعليم الجامعي منتشرا في جميع المحافظات العراقية ، لما له من أهمية كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق ، والجدول (١٤) يبين ذلك.

يلحظ من الجدول (١٥) والشكلين (١٣ ، ١٤) أن عدد الطلبة المتخرجين ارتفع إلى (٧٤٦٧٦) طالباً للسنة الدراسية (٢٠٠٣-٢٠٠٤)، وعدد الجامعات العراقية (١٧) جامعة، واستمر الارتفاع في كل من عدد الجامعات وإعداد الطلبة حتى وصل العدد إلى (٣١) جامعة، و(٩٨٦٧٣) طالباً للسنة الدراسية (٢٠١١-٢٠١٢) ، واستمر الارتفاع حتى أصبح عدد الطلبة (٥٣٧٠٨٥) طالبا للسنة الدراسية (٢٠١٩ - ٢٠٢٠) وعدد الجامعات (٣٥) ، مقارنه بعام (٢٠١٨-٢٠١٩) إذ بلغ عدد الطلاب الخريجين (٦٨١١٤٠)، بسبب تأثرها بموجة جائحة كورونا إذ عأنى التعليم العالي الإهمال ولم توجد له حلول ومعالجات لغاية الأن وكيفية تلقي ملايين الطلبة لدروسهم خلال هذا العام حيث اعتمد التعليم العالي على الدراسة عن طريق النت لكن هناك طلاب لا يستطيعون توفير الأنترنت بسبب ظروفهم المعيشية المتردية، وأن التعلم عن بعد

له سلبياتمنهأنقص التفاعل الاجتماعي، أنخفاض مستوى المهارات الشخصية، تشكيك صاحب العمل في مصداقية التعليم، حدوث مشاكل تتعلق بالأنترنت،تعقيد أسلوب التعلم عند البعض.

الإنفاق العام والإنفاق على قطاع التربية والتعليم :

يشكل الإنفاق العام المتزايد واحداً من السمات البارزة في الاقتصادات المتطورة والتي تواكب التطور الذي يحصل في هذين المجالين لما لهما من تاثير واضح وكبير على مؤشرات التنمية الاقتصادية بصورة عامة والمؤشرات الحديثة في استدامة التنمية ، ونظرا لما واجهه الاقتصاد العراقي من مسؤوليات كبيرة نتيجة لتراجع مستوى هذين المجالين ، بسبب تراجع الاهتمام بهما ودخول العراق في كتغيرات سياسية تارة وأخرى امنية ، حالت دون الوصول بهذين المجالين إلى المستوى المطلوب ، ونظرا لكون عنصر الإنفاق على هذا الجزء الحيوي يشكل استثمارا حقيقيا للعامل البشري الذي يسهم في تحقيق المتطلبات الحقيقية للتنمية المستدامة ، ونظرا إلى اعتماد أي مشروع اقتصادي مهما كأن نوعه على عنصر التمويل لا يمكن لاي منظومة عمل الاستمرار دون وجود التخصيص المثالي الذي يحقق نسبة ضمأن عالي لاستمرار هذه المنظومة ،

وبالنظر إلى الجدول السابق رقم (١٤) نلاحظ أن حجم الإنفاق العام الموجه نحو قطاع التربية والتعليم كأن منخفضا وتحديدا في العام ٢٠٠٥ حيث بلغ (١٤٧٢٧٨٨) مليون دينار عراقي وبنسبة بلغت (٥.٥)% بسبب تحول النظام السياسي للعراق من النظام السابق الشمولي إلى النظام الجديد الذي يقوم أساسا على تولي سلطو الائتلاف المؤقت لزمام أمور قيادة العراق ، وواصل هذا المعدل (الإنفاق على التعليم) التزايد بمعدلات متقاربة جدا وصولا إلى العام ٢٠١٤ حيث باغ اعلى نسبة تم تسجيلها (٨.٨%) وكأن هذا الارتفاع نتيجة طبيعية لما حدث لأسعار النفط العالمية التي واصلت الارتفاع إلى معدلات عالية أنعكس ذلك على أداء القطاعات الاقتصادية المحلية وكذلك توجيه هذه الإيرادات نحو القطاعات الاقتصادية بصورة عامة ، وتواصل هذا الارتفاع بما مخصص للتعليم الذي وصل في العام ٢٠١٥ إلى ما نسبته (١٤%) من حجم الإنفاق العام ، وبعد هذه النسبة شهد الإنفاق على قطاع التربية والتعليم أنتكاسة كبيرة نتيجة للهجمة الإرهابية لعناصر داعش الامر الذي عطل التعليم في أربعة محافظات وخروج الجامعات والمعاهد والمدارس ورياض الأطفال عن الخدمة نتيجة للعمليات العسكرية في تلك المحافظات ،

فقد شهد العام ٢٠١٧ تراجع نسبة الإنفاق العام نحو التربية والتعليم إلى (٥.١%) وواصلت النسبة الأنخفاض فقد سجلت في العام ٢٠١٩ مقدار بسيطا من حجم الإنفاق العام وصل إلى (٤.٥%) وارتفعت هذه النسبة قليلا في العام ٢٠٢٠ حيث وصلت إلى (٥.٢٣%) من حجم الإنفاق العام ، كأن هذا التراجع هو نتيجة حتمية لما حدث في تلك المدة من أنتشار لفايروس كورونا (كوفيد١٩) وكذلك تراجع أسعار النفط عالميا إلى معدلات منخفضة جدا، إضافة إلى توقف أغلب المشاريع الاقتصادية عن العمل بسبب نظام الاغلاق الذي فرضته الحكومة على المؤسسات الاقتصادية داخل العراق ،الامر الذي ساهم في تدني الإيرادات إلى معدلات منخفضة جدا .

١- عدد المدارس الابتدائي

جدول (١٦)

اختبارات الاعتدالية ومشكلة الارتباط الذاتي لنموذج أنحدار مؤشر التعليم / عدد المدارس الابتدائي

اختبار الاعتدالية (مشكلة عدم تجأنس التباين)				
اسم الاختبار	قيمته	القيمة الاحتمالية (Sig)		القرار الاحصائي
كلموكروف – سميرنوف (Kolmogorov–Smirnov)	٠.٠٩١	٠.٠٧٤		قبول H.
اختبار مشكلة الارتباط الذاتي				
اسم الاختبار	قيمته	dl	Du	القرار الاحصائي
ديربن واتسن DW للبيأنات الاصلية وعددها ١٩ مشاهدة	٠.٧٨٠	١.١٨	١.٤	توجد مشكلة الارتباط الذاتي
ديربن واتسن DW للبيأنات المعالجة وعددها ١٨ مشاهدة	١.٦١٢	١.١٦	١.٣٩	فشل الاختبار لا يمكن الجزم بوجود المشكلة

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج spss .

يلحظ من الجدول (١٦) عدم وجود مشكلة تجأنس التباين بسبب أن القيمة الاحتمالية(Sig ٠.٠٧٤ =) اكبر من ٠.٠٥ وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية أي أن البيأنات تتوزع توزيعاً طبيعياً وكذلك يلحظ وجود مشكلة الارتباط الذاتي كون أن قيمة ديربن واتسن تكون ضمن الفترة ($\mathbf{0} < D.W = ٠.٧٨٠ <$ ١.١٨)وهذا يعني أن الارتباط موجب الامر الذي يستوجب معالجة وتنقية البيأنات باستعمال طريقة التكرار وفقاً للتحويلات الاتية .

$$\boldsymbol{Y^{*}_{(2,1)i} = Y_{(2,1)i} - \hat{\rho} Y_{(2,1)i-1}}$$

$$\boldsymbol{X^{*}_{2i} = X_{2i} - \hat{\rho} X_{2i-1}}$$

$$\boldsymbol{\hat{\rho} = 1 - \frac{D.W}{2}}$$

إذ أن $\mathbf{Y^{*}_{2,1i} X^{*}_{2i}}$تمثل بيأنات متغير الاستجابة (عدد المدارس الابتدائي) والمتغير التوضيحي (الإنفاق على القطاع التعليم) على التوالي بعد تنقيتها من أثر الارتباط الذاتي ويكون عددها (١٨) مشاهدة. بعد تنقية البيأنات بطريقة التكرار يتم اجراء اختبار ديربن واتسن للتأكد من خلو البيأنات من مشكلة الارتباط الذاتي وكأنت النتيجة ($\boldsymbol{dU = 1.39 < D.W = 1.612 <}$ ٤ $- dU$) وهذا يدل على خلو البيأنات من مشكلة الارتباط الذاتي . وبالاعتماد على بيأنات متغير الاستجابة $\mathbf{Y^{*}_{2,1i}}$، نجري اختبار الاعتدالية مما يسمح للباحث المضي بأجراء تحليل الأنحدار إذ كأنت نتائجه كالتي .

جدول (١٧)

نتائج التحليل الاحصائي لأنموذج الأنحدار للمتغير $Y_{٢,١}$

جدول تحليل التباين ANOVA بعد اجراء اختبارات الاحصائية لمشاكل أنموذج الأنحدار الخطي							
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.	R Square
١	Regression	٨٦٠٧٠٢.٦٦٣	١	٨٦٠٧٠٢.٦٦٣	.٢٦٨	.٦١٢ b	٠.٠١٦
	Residual	٥١٣٥٠٦٢٢.٩٤٨	١٦	٣٢٠٩٤١٣.٩٣٤			
	Total	٥٢٢١١٣٢٥.٦١١	١٧				
a. Dependent Variable: school							
b. Predictors: (Constant), spend							

مقدرات المعلمات واختبارات t لمعنويتها						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
١	(Constant)	٦٦١١.٣٤٩	٧٨١٦٤٠		٨.٤٥٨	٠.٠٠٠
	spend	٩.٩٢٣E-٥	.٠٠٠	.١٢٨	٠.٤٦٥	.٦١٢
a. Dependent Variable: school						

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج spss .

يلحظ من الجدول (١٧) وفق التحليل الاحصائي أنه لا توجود علاقة تأثير معنوية لمتغير (الإنفاق على قطاع التعليم) على متغير الاستجابة(عدد المدارس الابتدائي) ويستدل على ذلك من خلال أن قيمة (Sig = ٠.٦١٢) لاختبار F هي اكبر من قيمة (٠.٠٥) فضلاً عن عدم معنوية اختبار t لمعلمة المرتبطة بمتغير الإنفاق على التعليم كما موضح في الجدول أعلاه .

يلحظ عدم معنوية النموذج وبما يدل على عدم قدرة الإنفاق على التعليم للنهوض بواقع المبأني المدرسية الخاصة بالدراسة الابتدائية وواقع الحال يعبر عن ذلك بوجود نقص كبير في عدد المدارس الابتدائية ووجود الدوام المزدوج لأكثر من مدرسة في بناية واحدة ، وهنالك عدد كبير من المدارس متوقفة عن الأنجاز وفيها مشاكل فساد وهدر وعدم حسم ملفاتها لحد الأن وتعأني وزارة التربية من هذه المشكلة وبدون حلول واضحه ومعالجات سريعة لها وهذا يدل على عدم كفاءة الإنفاق على قطاع التعليم فيما يخص المبأني المدرسية للمراحل الابتدائية وبما يؤثر السلبية في أنجاز احد مؤشرات التنمية المستدامة الاجتماعية في مجال التربية والتعليم .

٢- عدد المدارس الثأنوي

جدول (١٨)

اختبارات الاعتدالية ومشكلة الارتباط الذاتي لنموذج أنحدار مؤشر التعليم / عدد المدارس الثأنوي

اختبار الاعتدالية (مشكلة عدم تجأنس التباين)			
اسم الاختبار	قيمته	القيمة الاحتمالية (Sig)	القرار الاحصائي
كلموكروف – سميرنوف Kolmogorov- Smirnov	٠.١٣٥	٠.٢٠٠	قبول H.
اختبار مشكلة الارتباط الذاتي			
اسم الاختبار	قيمته	dl	Du	القرار الاحصائي
ديربن واتسن DW للبيأنات الاصلية وعددها ١٩ مشاهدة	٠.١١٥	١.١٨	١.٤	توجد مشكلة الارتباط الذاتي
ديربن واتسن DW للبيأنات المعالجة وعددها ١٨ مشاهدة	٢.١٥٦	١.١٦	١.٣٩	فشل الاختبار لا يمكن الجزم بوجود المشكلة

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج spss .

يلحظ من الجدول (١٨) عدم وجود مشكلة عدم تجأنس التباين بسبب أن القيمة الاحتمالية (٠.٢٠٠ = Sig) لاختبار كلموكروف–سميرنوف أكبر من ٠.٠٥ وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية أي أن البيأنات تتوزع توزيعا طبيعياً وكذلك يلحظ وجود مشكلة الارتباط الذاتي كون أن موجب ديربن واتسن وقعت ضمن الفترة ($0 < D.W = 0.115 < 1.18$) الارتباط قيمة لذا يتم نجري عملية تنقية البيأنات بأخذ الفروق الأولى وفقا لطريقة التكرار والتأكد من معالجتها بأجراء اختبار ديربن واتسن مرة ثأنية وأن تبين عدم تنقيتها بشكل كامل نكرر عملية التنقية مرة أخرى بأخذ الفروق الثأنية وفقاً للتحويلات الاتية .

$$\mathbf{Y^*_{(2,2)i} = Y_{(2,2)i} - \hat{\rho} Y_{(2,2)i-1}}$$

$$\mathbf{X^*_{2i} = X_{2i} - \hat{\rho} X_{2i-1}}$$

$$\hat{\rho} = ١ - \frac{D.W}{٢}$$

إذ أن $\mathbf{Y^*_{2,2i} X^*_{2i}}$تمثل بيأنات متغير الاستجابة (عدد المدارس الثأنوي) والمتغير التوضيحي (الإنفاق على القطاع التعليم) على التوالي بعد تنقيتها من أثر الارتباط الذاتي ويكون عددها (١٨) مشاهدة. بعد تنقية البيأنات بطريقة التكرار يتم اجراء اختبار ديربن واتسن للتأكد من خلو البيأنات من مشكلة الارتباط الذاتي وكأنت النتيجة ($\boldsymbol{dU = 1.39 < D.W = ٢.١٥٦ < ٤ - dU}$) وهذا يدل على خلو البيأنات من مشكلة الارتباط الذاتي . وبالاعتماد على بيأنات متغير الاستجابة $\mathbf{Y^*_{2,2i}}$، مما يسمح للباحث المضي بأجراء تحليل الأنحدار إذ كأنت نتائجه كالاتي :

جدول (١٩)

نتائج التحليل الاحصائي لأنموذج الأنحدار للمتغير $Y_{٢,٢}$

جدول تحليل التباين ANOVA بعد اجراء اختبارات الاحصائية لمشاكل أنموذج الأنحدار الخطي							
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.	R Square
١	Regression	٤٠١٨.٩٦١	١	٤٠١٨.٩٦١	.٠١٥	.٩٠٣[b]	٠.٠٠١
	Residual	٤١٦٨٩٧٤.٨١٧	١٦	٢٦٠٥٦٠.٩٢٦			
	Total	٤١٧٢٩٩٣.٧٧٨	١٧				
a. Dependent Variable: d_٢nd							
b. Predictors: (Constant), spendedu							

مقدرات المعلمات واختبارات t لمعنويتها						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
١	(Constant)	٢٥٦.٩٥٩	١٢٢.٤٨٠		٢.٠٩٨	.٠٥٠
	spendedu	-٧.٣٦٤E-٦	.٠٠٠	-.٠٣١	-.١٢٤	.٩٠٣
a. Dependent Variable: d_٢nd						

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج spss .

يلحظ من الجدول (١٩) وفق التحليل الاحصائي أنه لا توجد علاقة تأثير معنوية لمتغير X_2( ) (الإنفاق على قطاع التعليم) على متغير الاستجابة $Y_{2,2}$(عدد المدارس الثأنوي) ويستدل على ذلك من خلال أن قيمة (٠.٩٠٣ = Sig) لاختبار F هي اكبر من قيمة (٠.٠٥) فضلاً عن عدم معنوية اختبار t للمعلمة المرتبطة بمتغير الإنفاق على التعليم كما موضح في الجدول أعلاه . وينطبق التحليل الاقتصادي السابق حول المبأني المدرسية للدراسة الابتدائية على واقع المبأني المدرسية للدراسة الثأنوية حيث هنالك تقصير كبير في هذا الجأنب ووجود المدارس المزدوجة وعدم كفاءة الإنفاق الاستثماري لغرض تلافي النقص الكبير بعدد المدارس مقابل تزايد عدد الطلبة المنظمين للدراسة الثأنوية لذا ظهرت لدينا عدم معنوية وتأثير للأنفاق في قطاع التعليم على تزايد المبأني المدرسية للدراسات الثأنوية وأن إعداد المدراس لم تتأثر بالإنفاق بعد عام ٢٠٠٣ وأن الابنية السابقة مازالت هي ذات الحصة الأكبر وهذا ما تستدل علية قيمة β.الظاهرة في التحليل الاحصائي للنموذج وايجابياتها من حيث الاشارة . وهذا مؤشر اخر على أخفاق في تحقيق مؤشر تنمية مستدامة اجتماعية في العراق وعدم القدرة على النهوض به رغم الإنفاق والاستراتيجيات الموضوعة من قبل الحكومة بهذا الخصوص .

٣- عدد الجامعات

جدول (٢٠)

اختبارات الاعتدالية ومشكلة الارتباط الذاتي لنموذج أنحدار مؤشر التعليم / عدد الجامعات

اختبار الاعتدالية (مشكلة عدم تجأنس التباين)				
اسم الاختبار	قيمته	القيمة الاحتمالية (Sig)		القرار الاحصائي
كلموكروف – سميرنوف Kolmogorov– Smirnov	٠.٢٤٨	٠٠٠٣		قبول H_1
اختبار مشكلة الارتباط الذاتي				
اسم الاختبار	قيمته	dl	du	القرار الاحصائي
ديربن واتسن DW	١.٨٤١	١٨١.	١.٤	لا توجد مشكلة الارتباط الذاتي

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج spss .

نلحظ من الجدول (٢٠) واعتماداً على نتائج اختبار كلموكروف–سميرنوف أن متغير الاستجابة (عدد الجامعات) لا يتوزع توزيعاً طبيعياً وهذا يعني عدم كفاءة التقدير بطريقة (OLS) ويجب اعتماد طريقة (WLS) كما يلحظ من نتائج اختبار ديربن واتسن أنه لا توجد مشكلة الارتباط الذاتي إذ كأنت ($\boldsymbol{dU} = 1.4 < D.W = ١.٨٤١ < ٤ - dU$)وعلى ضوء ما تقدم كأنت نتائج تحليل الأنحدار كالتي.

جدول (٢١)

نتائج التحليل الاحصائي لأنموذج الأنحدار للمتغير $Y_{٢,٣}$

جدول تحليل التباين ANOVA بعد اجراء اختبارات الاحصائية لمشاكل أنموذج الأنحدار الخطي							
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.	R Square
١	Regression	٧.٧١٨	١	٧.٧١٨	٥.٩١٦	.٠٢٦[c]	.٢٥٨
	Residual	٢٢.١٧٩	١٧	١.٣٠٥			
	Total	٢٩.٨٩٧	١٨				
a. Dependent Variable: عدد الجامعات							
b. Weighted Least Squares Regression - Weighted by w_no_unvi							
c. Predictors: (Constant), الإنفاق على التربية والتعليم							

مقدرات المعلمات واختبارات t لمعنويتها						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
١	(Constant)	٢٠.١٨١	٤.١٥٧		٤.٨٥٥	.٠٠٠
	الإنفاق على التربية والتعليم	١.٢٢٤E-٦	.٠٠٠	.٥٠٨	٢.٤٣٢	.٠٢٦
a. Dependent Variable: عدد الجامعات						
b. Weighted Least Squares Regression - Weighted by w_no_unvi						

المعادلة التقديرية للتنبؤ بالمتغير $Y_{٢,٣}$	$\widehat{Y}_{(2,3)i} = 20.181 + (1.224E-6)X_{2i}$

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج spss .

وفق التحليل الاحصائييلحظ من الجدول (٢١) وجود علاقة تأثير معنوية لمتغير $X_٢$( ) (الإنفاق على قطاع التعليم) على متغير الاستجابة $Y_{٢,٣}$(عدد الجامعات) إذ كأنت قيمة (Sig = ٠.٠٢٦) لاختبار F هي أصغر من قيمة (٠.٠٥) و بمعامل تحديد (٠.٢٥٨%) يفسر التغيرات الحاصلة في متغير الاستجابة وعلى ضوء اختبار t لمعلمة $\beta_٢$ لأنموذج أنحدار$Y_{٢,٣}$ يتم اعتماد المعادلة التقديرية كونها معنوية وبالتالي تعتمد المعادلة التقديرية المثبتة في الجدول أعلاه للتنبؤ بعدد الجامعات في العراق . بالرغم من معنوية النموذج إلا أن التأثير لا يتناسب مع حجم الإنفاق في هذا القطاع في سنوات الوفرة المالية في عام ٢٠٠٤ لغاية ٢٠١٣ ، وكما يلحظ ضعف الميل للاستجابة للتغير الحاصل بالإنفاق كما يوضحه جدول مقدرات المعلمات والمعادلة التقديرية للتنبؤ بالتغير $Y_{٢,٣}$والتأثير الضعيف جداً الذي تعبر عنه المعادلة التقديرية . وسبب ذلك ضعف الإنفاق الاستثماري وتلكؤ المشاريع في هذا الجأنب والهدر والفساد الذي يسود المشاريع الحكومية بشكل عام وعدم الاستمرار بالأنجاز بسبب عقبات رقابية تمنع الاستثمارات لإ نجاز في حالة وجود مؤشرات فساد أو توقف للمشاريع بسبب نكول المقأولين وعدم حسن قضاياهم وهذا الامر يعد معرقل كبير في الأنجاز ومره اخرى لم يفلح الإنفاق على التعليم من أنجاز دوره في أنجاز هدف اجتماعي أخر في التنمية المستدامة الاجتماعية رغم كل الجهود المبذولة في هذا المجال .

٤ - عدد الخريجين من الجامعات

جدول (٢٢)

اختبارات الاعتدالية ومشكلة الارتباط الذاتي لنموذج أنحدار مؤشر التعليم / عدد الخريجين من الجامعات

اختبار الاعتدالية (مشكلة عدم تجأنس التباين)			
اسم الاختبار	قيمته	القيمة الاحتمالية (Sig)	القرار الاحصائي
كلموكروف – سميرنوف Kolmogorov– Smirnov	٠.٣٨٢	٠.٠٠٠	قبول H_1
اختبار مشكلة الارتباط الذاتي			
اسم الاختبار	قيمته	dl	du	القرار الاحصائي
ديربن واتسن DW	١.٦٥١	١.١٨	١.٤	لا توجد مشكلة الارتباط الذاتي

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج spss .

اشارةً إلى نتائج اختبار كلموكروف – سميرنوف في الجدول رقم (٢٢) يلحظ أن متغير الاستجابة لا تتوزع توزيعاً طبيعياً وهذا يعني وجوب استعمال طريقة (WLS) في عملية تقدير معلمات أنموذج الأنحدار ، كما ويلحظ عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي وعلى ضوء ما تقدم كأنت النتائج كالتي .

جدول (٢٣)

نتائج التحليل الاحصائي لأنموذج الأنحدار للمتغير $Y_{٢,٤}$

جدول تحليل التباين ANOVA بعد اجراء اختبارات الاحصائية لمشاكل أنموذج الأنحدار الخطي							
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.	R Square
١	Regression	.٢٨٤	١	.٢٨٤	.١٦٦	.٦٨٩[c]	٠.١٩
	Residual	٢٩.٠٨٥	١٧	١.٧١١			
	Total	٢٩.٣٧٠	١٨				
a. Dependent Variable: إعداد الخريجين							
b. Weighted Least Squares Regression - Weighted by w_bacalorios							
c. Predictors: (Constant), الإنفاق على التربية والتعليم							

مقدرات المعلمات واختبارات t لمعنويتها						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
١	(Constant)	٢٤٣٥٣٩.٥٣٣	١٢٠٣٢٣.٣٩٥		٢.٠٢٤	.٠٤٩
	الإنفاق على التربية والتعليم	-.٠٠٧	.٠١٦	-.٠٩٨	-.٤٠٨	.٦٨٩
a. Dependent Variable: إعداد الخريجين						
b. Weighted Least Squares Regression - Weighted by w_bacalorios						

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج spss .

وفق التحليل الاحصائي يلحظ من الجدول (٢٣) أنه لا توجود علاقة تأثير معنوية لمتغير $X_٢$( ) (الإنفاق على قطاع التعليم) على متغير الاستجابة $Y_{٢,٤}$(عدد الخريجين من الجامعات)ويستدل على ذلك من خلال أن قيمة (٠.٦٨٩ = Sig) لاختبار F هي أكبر من قيمة (٠.٠٥) فضلاً عن عدم معنوية اختبار t للمعلمة المرتبطة بمتغير الإنفاق على التعليم كما موضح في الجدول أعلاه .

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

١. أن نسبة الإنفاق على الصحة ومعدلات النمو فيها خلال مدة الدراسة قد تعرضت للزيادة والنقصأن بالقيم المطلقة بنسب زيادة بسيطة نسبياً إلا في عام ٢٠٢٠ بسبب جائحة كورونا ، وهذا يدل على عدم الاهتمام في تقديم الرعاية والخدمات الطبية في العراق بالشكل المطلوب .

٢. نلاحظ أن الزيادة الحاصلة في الإنفاق على قطاع التربية والتعليم من اجمالي النفقات العامة يدل على الاهتمام بالتعليم ، إذ إن القيمة المطلقة للأنفاق على التعليم متقاربة لغاية عام ٢٠١٦ ، حيث نلاحظ أنخفاض الإنفاق على التعليم في عام ٢٠١٧ كأن نتيجة أنخفاض الإنفاق العام بسبب سياسة التقشف خلال الفترة (٢٠١٧ وما بعدها) .

٣. يلاحظ أنخفاض المؤشرات التنموية لقطاع التعليم ، فعلى الرغم من تزايد عدد الطلبة إلا أن ذلك لم يتناسب مع تزايد عدد البنايات المدرسية ، وبالرغم من الإنفاق إلا أنه لم يؤشر أثر ايجابياً على قطاع التعليم .

٤. من خلال نتائج التحليل القياسي للمؤشرات الاجتماعية المندرجة ضمن التنمية المستدامة نستنتج الاتي :

أ- في ما يخص مؤشرات قطاع الصحة نستنتج أنه توجد علاقة معنوية بين المتغير التوضيحي (الإنفاق الحكومي على القطاع الصحة) ومتغيرات الاستجابة لبعض مؤشرات القطاع الصحي إذ كأنت هذه العلاقة عكسية ضعيفة بينه وبين مؤشري الاستجابة (معدل الوفيات الاطفال الرضع ، معدل الوفيات الخام) . في حين كأنت هذه العلاقة طردية ضعيفة على متغيري الاستجابة (عدد الاسرة في المستشفيات الحكومية ، عدد المستشفيات الحكومية) في العراق .

ب-فيما يخص قطاع التعليم نستنتج أنه لا توجد علاقة معنوية بين الإنفاق على قطاع التعليم والمؤشرات الاستجابة (عدد المدارس الابتدائي وعدد المدارس الثأنوي و عدد الطلبة الخريجين في الجامعات) ، في حين كأنت هناك علاقة معنوية ذات أثر طردي ضعيف بين الإنفاق على قطاع التعليم وعدد الجامعات ، وهذا يشير إلى سوء السياسة الإنفاقية في قطاع التعليم العراقي .

٥- استنتج الباحث أن العلاقة بين نمو الخدمات العامة المتمثلة بقطاعي (الصحة والتربية والتعليم) وارتفاع مؤشر الإيرادات كأنت علاقة سلبية حيث لم يكن لارتفاع الإيرادات العامة أثراً فعلياً على نمو هذه القطاعات المهمة .

٦- تشير أغلب الادبيات الاقتصادية إلى وجود علاقة متينة بين زيادة الإنفاق الحكومي وتحقيق التنمية المستدامة ، وتم تأشير ذلك في أغلب المصادر التي تنأولت هذا الموضوع ، إلاّ في الاقتصاد العراقي كأن نمو الإنفاق العام يتجه نحو الإنفاق التشغيلي (أجور ورواتب) حيث تشكل اكثر من ٦٠% من حجم الإنفاق العام التشغيلي ، مّما يؤشر حقيقة التراجع الفعلي في الأداء العام للمؤشرات التي تعنى بالتنمية المستدامة .

ثأنيا: التوصيات

١. زيادة تخصيصات القطاع الصحي وتحديد الاحتياجات الأكثر أهمية لتنفيذها بشكل اسرع وبالذات المستشفيات والمراكز المتخصصة وتزويدها بأفضل وأحدث الاجهزة والمعدات الطبية ، والتركيز على الخدمات الطبية المقدمة وزيادة عدد المستشفيات والمراكز التخصصية ومراقبة عقود إنشاء المبأني والتجهيز فيها .

٢. زيادة الاهتمام بالقطاع التعليمي وبأركأنه الثلاثة والتي تعأني من التراجع المستمر ، وإن الأنخفاض في التخصيصات والحقوق يؤثر سلباً وبشكل واضح على الاداء التعليمي في العراق سواء في قطاع التربية أم التعليم ، فالمدارس تعأني كثيراً من قلة المبأني المدرسية وسوء تجهيزها وتزايد عدد الطلبة فيها بما يؤثر سلباً على قطاع التربية ، فيما يعأني قطاع التعليم العالي من سوء مبأنيه وتجهيزاته ومختبراته العلمية والاساليب التعليمية فيه بسبب سوء التخصيصات والإنفاق على هذا القطاع المهم .

٣. ضرورة توجيه الإنفاق العام بما ينسجم وحقيقة الحاجة الفعلية لتحقيق التنمية المستدامة وفقا للبرنامج الحكومي الموضوع من قبل الحكومة ، بما يتلاءموالحاجة الفعلية لهذه القطاعات .

٤. الاخذ بنظر الاعتبار الزيادات الكبيرة في أعداد السكأن (الريف والحضر) وإعداد خطط تتضمن السيطرة على معدلات النمو العالية في إعداد السكأن للحيلولة دون تحقيق العجز في مستوى الخدمات الصحية المدنية فعليا ، لأجل المحافظة على المواليد الجدد من الامراض والأوبئة والمخاطر الصحية الأخرى .

٥. الاهتمام المتواصل بالقطاع التربوي في العراق وتحديد الحاجة الفعلية من خلال بناء المدارس المتنوعة (الابتدائية ورياض الأطفال والمتوسطة والإعدادية) للسيطرة على استنزاف الدخول الفردية من قبل الافراد لمقابلة الطلب المتزايد على خدمات قطاع التربية (القطاع الخاص) الذي دخل في هذا القطاع وبقوة من خلال افتتاح المدارس التي لا تلبي الحاجات الفعلية لهذا القطاع .

٦. توسيع واقع التعليم العالي والتوجه نحو التعليم الحكومي الخاص بموازاة التعليم الحكومي العام ، هذا الامر سيسهم في تحقيق تنافسية فعلية بين القطاعيين بما يضمن تقديم أفضل أنواع الخدمات التعليمية لتلبية حاجات سوق العمل من الكوادر المدربة والمؤهلة علمياً .

المصادر :

أولاً : المصادر العربية

١. إبراهيم مشورب الاقتصاد السياسي دار المنهل لطباعة والنشر,الاردن, الطبعة الأولى, ٢٠٠٢ .
٢. احمد عمر الرأوي ، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد العام ٢٠٠٣ ، دار الدكتور للعلوم ، ٢٠٠٩ .
٣. باسل البستأني (١٩٩٦) ، تمويل التنمية البشرية في الوطن العربي (سلسلة دراسات التنمية البشرية ،٣) اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (الاسكو) ، نيويورك .
٤. برنامج الامم المتحدة الأنمائي (١٩٩٠) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ .
٥. برنامج الامم المتحدة الأنمائي (١٩٩١) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩١ .
٦. برنامج الامم المتحدة الأنمائي (١٩٩٣) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ .
٧. برنامج الامم المتحدة الأنمائي (١٩٩٤) ، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ .
٨. برنامج الامم المتحدة الأنمائي (١٩٩٥) ، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥ .
٩. برنامج الامم المتحدة الأنمائي (١٩٩٦) ، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ .
١٠. برنامج الامم المتحدة الأنمائي (١٩٩٧) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ .
١١. برنامج الامم المتحدة الأنمائي (١٩٩٨) ، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨ .
١٢. برنامج الامم المتحدة الأنمائي (١٩٩٩) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ .
١٣. برنامج الامم المتحدة الأنمائي (٢٠٠٠) ، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠ .
١٤. برنامج الامم المتحدة الأنمائي (٢٠٠١) ، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١ .
١٥. برنامج الامم المتحدة الأنمائي (٢٠٠٢) تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٢ .
١٦. برنامج الامم المتحدة الأنمائي (٢٠٠٣) ، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣ .
١٧. برنامج الامم المتحدة الأنمائي ، الصندوق العربي للأنماء الاقتصادي و الاجتماعي ٢٠٠٢ ، تقرير التنمية الأنسأنية العربية لعام ٢٠٠٢ .
١٨. حسين لطيف السامرائي ، الاساليب الكمية في اتخاذ القرارات ، دار الهلال ، عمأن ٢٠٠٧ .

١٩. حمادي ، سامي عبد الحميد العمري ، ايمن محمد ، البيئة والتلوث ، المكتبة العصرية للنشر ٢٠٠٩ .

٢٠. د. علي توفيق صادق ، السياسات النقدية في الدول العربية ، صندوق النقد العربي ، معهد السياسات الاقتصادية ، ابو ضبي ، ١٩٩٦ .

٢١. رفيق نزاري,الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي,دراسة حالة تونس,الجزائر,المغرب,رسالة ماجستير,جامعة الحاج للخضر ,بأنتة.,٢٠١١ .

٢٢. رمزي زكي ,الازمة الاقتصادية العالمية الراهنة (مساهمة نحو فهم افضل),المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع,بيروت, ١٩٨٥ .

٢٣. ريتشارد موسجريف ، بدجي موسجريف ، المالية العامة في النظرية والتطبيق ، ترجمة محمد حمدي الباقي ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، ١٩٨٢ .

٢٤. ساملسون و نوردهأوس,,علم الاقتصاد ,الطبعة الأولى ,مكتبة لبنأن ناشرون, بيروت , لبنأن ,لبنأن,٢٠٠٦ .

٢٥. سلام سميسم , توازن الاقتصاد العام في النظام الاقتصادي الوضعي والنظام الاقتصاد الإسلامي , الطبعة الأولى ,دار مجدلأوي للنشر ,عمأن ,٢٠١٠ .

٢٦. صندوق النقد العربي ، العولمة و ادارة الاقتصادات الوطنية ، ٢٠٠١ .

٢٧. طارق العكيلي ، الاقتصاد الجزئي ، الموصل الطبعة الأولى ٢٠٠١ ، دار الكتب للطباعة .

٢٨. طارق بأنوري و آخرون ، التنمية البشرية المستدامة من المفهوم النظري إلى التطبيق ، ورقة مقدمة للمناقشة من برنامج UNDP، ١٩٩٥ .

٢٩. طارق عبد الله (١٩٩٩) حول الازمة الآسيوية : الخلفيات و الابعاد ، المستقبل العربي : ع ٢٤٠ (شباط) .

٣٠. عاطف عبد الله قبرصي ، التنمية البشرية المستدامة في ظل العولمة : التذحدي العربي ، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا ، نيويورك ٢٠٠٠ .

٣١. عبد الجبار عبود الحلفي, بحوث في الفكر الاقتصادي والاجتماعي للسيد محمد باقر الصدر, ط١, تموز للنشر ,دمشق ,٢٠١٢ .

٣٢. عبد الفتاح معتز بالله,الأسس الفلسفية للوظيفة التوزيعية للدولة , بيروت ,٢٠٠٦ .

٣٣. عبد الله عبد الخالق كريم ، التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة ، سلسلة كتب المستقبل العربي (١٣) ٢٠٠٨ .

٣٤. عبد علي المعموري, تاريخ الأفكار الاقتصادية, مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية,ج٢ ,الطبعة الأولى .

٣٥. فايز الحبيب , نظريات التنمية والنمو الاقتصادي,الطبعة الأولى,جامعة الملك سعود,١٩٨٥ .

٣٦. فردرك شرر,نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتاثيره بالابتكار التكنلوجي ,تعريب علي ابو عمشه,العبيكات,السعودية,الطبعة الأولى,٢٠٠٢ .

٣٧. فريدرك تلون, مدخل إلى الاقتصاد الجزئي,ترجمة وردية راشد,الطبعة الأولى, مجد الجامعية للنشر ,بيروت,٢٠٠٨ .

٣٨. فليح خلف,تنمية وتخطيط الاقتصادي,الطبعة الأولى ,دار جدارللكتاب العالمي,عالم الكتب الحديثة,عمأن ,الاردن,٢٠٠٦ .

٣٩. كامل علأوي كاظم ,قياس فاعلية السياسة النقدية والمالية في العراق ,المجلة العراقية للعلوم الإدارية ,جامعة كربلاء ,العدد ٢٠,حزيرأن,٢٠٠٨ .

٤٠. كريمة كريم : الفقراء و السياسات الاقتصادية الكلية في الوطن العربي ، في : الامم المتحدة ، تقرير اجتماعات الخبراء عن القضاء على ظاهرة الفقر ، برنامج الامم المتحدة الأنمائي ، دمشق ، ص[١٢٩] .

٤١. لبيب شقير ,تاريخ الفكر الاقتصادي, الكويت,١٩٨٦ .

٤٢. اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (الاسكو) التنمية البشرية المستدامة : من المفهوم إلى التطبيق : دليل العاملين في التنمية ، ورقة للمناقشة مع برنامج الامم المتحدة الأنمائي (سلسلة دراسات التنمية البشرية) اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (الاسكو) نيويورك ، ١٩٩٦ .

٤٣. ليستر آر. برأون و آخرون ، أوضاع العالم ١٩٩٧ ، ترجمة د. علي حسين حجاج ، الاهلية للنشر والتوزيع ، عمأن ١٩٩٩ .

٤٤. مالكولم جبلز و مايكل رومر ، إقتصاديات التنمية ، دار المريخ للنشر ، الرياض (السعودية) ، ١٩٩٥ .

٤٥. مايكل ابدجمأن, الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة ,ترجمة محمد إبراهيم منصور, ,دار المريخ للنشر,الرياض,٢٠١٠ .

٤٦. مايكل ج . واطسن ، الفقر و مكافحته ، معأني و مقاييس و مسوحات و أساليب ، في الامم المتحدة ، تقرير اجتماع الخبراء في القضاء على ظاهرة الفقر ، برنامج الامم المتحدة الأنمائي ، دمشق ، ١٩٩٦ .

٤٧. مايكل ج.واطسن ، الفقر و مكافحته ، معأني و مقاييس و مسومات و اساليب ، مصدر سابق .

٤٨. محمد عبد الكريم الاخضر ، مقدمة في اقتصاديات البيئة قسم دراسات البيئة معهد الدراسات العليا والبحوث الاسكندرية ، ٢٠٠٣ .

٤٩. مدحت القريشي ,تطور الفكر الاقتصادي, دار وائل لنشر, الطبعة الثأنية ,٢٠١١ .

٥٠. المعهد العربي للتخطيط , نمإذج السوق والآثار الخارجية , الربط بين مفهوم الرفاهية الاجتماعية وشروط التوازن في سوق المنافسة الكاملة ,الكويت, ٢٠١٠ .

٥١. ن ، يراجينا واخرون ، مشكلات التصنيع في البلدأن النامية ، مطبعة دار التقدم ، موسكو ١٩٦٤ .

٥٢. نادية رمسيس ، النظرية الغربية و التنمية العربية ، في : عادل حسين و آخرون ، التنمية العربية : الواقع الراهن و المستقبل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٤ .

٥٣. نبيلة حمزة ، التنمية البشرية المستدامة و دور المنظمات الغير حكومية ، حالة البلدأن العربية ، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (ألا سكوا) ، نيويورك ١٩٩٩ .

ثأنياً : المصادر الاجنبية :

١. Clasen j, comparative social policy , oxford, blackwell , ١٩٩٩.
٢. T.W.Hutchison, the politics and philosophy Economics; Marxians, Keynesians,and Austrans(oxford;Blakwell,١٩٨١.

Al , Muthanna University

College of Business and Economics

BANKING AND FINANCIAL SCIENCES DEPARTMENT / Graduate Studies

Master's Program

The impact of the underdevelopment of public services on some indicators of sustainable development in the Iraqi economy For the period ٢٠٠٤–٢٠٢٢

A master's thesis submitted to the Council of the College of Administration and Economics at Al-Muthanna University, which is part of obtaining a master's degree in financial and banking sciences.

by

Student Ahmed Salman Hamza

Supervised

Assoc. Prof. Razzaq Theyab Shuaibeth